

دار الفکر للطباعة  
٢٠٠٥  
مكتبة

سلسلة  
العلوم  
الاقتصادية

# السكان والتنمية في مصر

د. ودار مرقس

أحمد السيد النجار

دراسة وتحرير د. نادية فرج





# السُّكَّانُ وَالتَّنْمِيَةُ فِي مِصْرَ

د. ودا د مرقس  
أحمد السيد النجار

دراسة وتحرير د. نادية فخر



## برعاية السيدة سوزا كامبارك

المشرف العام	الجهات المشاركة:
د. ناصر الأنصاري	جمعية الرعاية التكاملة المركزية
الإشراف الطبي	وزارة الثقافة
محمود عبد المجيد	وزارة الإعلام
الملاط والإشراف الفني	وزارة التربية والتعليم
صبرى صيد الواحد	وزارة التنمية المحلية
ماجدة عبد العليم	وزارة الشباب
	التنفيذ
	الهيئة المصرية العامة للكتاب

## تصدير

النمو السكاني واحدٌ من الإشكاليات الكبرى التي تقف حجرةً عثرةً في طريق التنمية في مصر.

من هنا، تأتي أهمية هذا الكتاب الذي يتناول هذه الظاهرة بالتحليل، متتبِعاً خصائص النمو السكاني، وما يتعلق به من سياسات تنظيم النسل، وأثرها على معدلات الخصوبة.

الكتاب، يدرس تطور الظواهر السكانية المختلفة ، وفقاً لتتابع المراحل التي مرَّ بها المجتمع المصري، مُوضِّحاً أثر هذه التطورات على تشكيل السياسات القومية للسكان، خاصة ذلك التغير الخطير الذي طرأ على أولويات هذه السياسة في عام ١٩٨٦، والذي تمثل في التراجع عن المدخل التتمويّ لحلّ مشكلة السكان.

يقدم هذا الكتاب، ثلاثة من الباحثين، مما يتيح تعدد الرؤى أمام القارئ، ويفتح آفاقاً مغايرة لاستشراف المستقبل.

وهكذا، تلتقى رؤى كل من د. «وداد مرقس»، وأحمد السيد النجار، ود. «نادية هرج»، حيث قدم كل منهم، في تخصصه - رؤيته الكاملة حول هذه القضية الشائكة .

ومكتبة الأسرة تقدم للقارئ هذا الكتاب الذي صدرت طبعته الأولى عام ١٩٩٤.

مكتبة الأسرة

## المحتويات

أ	تقديم.....	١
د . فوزي منصور		
	مقدمة	
٥	السكان والتنمية في مصر.....	٥
	الباب الأول	
	إشكالية السكان والتنمية في مصر	
	الفصل الأول	
٩	حول السكان والتنمية : مقدمة نظرية .....	٩
د .نادية فرح		
	الفصل الثاني	
٣٣	حول السياسة الاقتصادية وأثارها علي النسق السكاني في مصر .....	٣٣
د . نادية فرح		
	الباب الثاني	
	السمات الرئيسية للنسق السكاني في مصر	
	الفصل الثالث	
٥٥	النمو السكاني والسياسة السكانية .....	٥٥
د . نادية فرح		
	الفصل الرابع	
٨٩	التوزيع السكاني .....	٨٩
د . وداد مرقس		
	الفصل الخامس	
١١٧	خصائص السكان .....	١١٧
د . وداد مرقس		

الباب الثالث  
ظاهرة الهجرة المؤقتة في مصر

الفصل السادس

الهجرة المؤقتة في مصر ١٩٧٥-١٩٨٨ ..... ١٥٣

أحمد السيد النجار

ملحق إحصائي ..... ١٩٣



## تقديم

### الدكتور / فوزى منصور

كتبت الأبحاث التى يتكون منها كتاب "السكان والتنمية فى مصر" فى عام ١٩٩٠. ورغم تقدير مركز البحوث العربية لأهمية الموضوعات التى تطرقها هذه الأبحاث وللقيمة العلمية العالية التى تتميز بها فقد بقيت ، مثل عدد من الأعمال العلمية المتميزة الأخرى التى يربعاها المركز ، تنتظر دورها الطبيعى فى النشر. وطال الانتظار بسبب الأزمة الخانقة التى أصبح يواجهها نشر الأعمال العلمية الجادة فى مصر ، خصوصاً إذا كانت صادرة عن مركز- مثل مركز البحوث العربية - شديد الحرص فى انتقاء الهيئات والمؤسسات التى يمكن أن يوفر التعاون معها التمويل اللازم للنشر، ويوجه أخص فى مجال العلوم الاجتماعية.

وقد كان وارداً أن يأتى المؤتمر الدولى للسكان والتنمية الذى ينعقد فى القاهرة فى ٥-١٣ سبتمبر ١٩٩٤ ثم يحضى قبل أن ينشر هذا الكتاب. ولم يكن ذلك أمراً يسعد له المركز، فالارتباط واضح بين أبحاثه وبين موضوع المؤتمر، والخير كل الخير أن تتاح هذه الأبحاث، هى وغيرها من الدراسات الجادة المتفقة أو المختلفة معها ، للمهتمين بأعمال المؤتمر عن يقرأون العربية.

ولكن المركز، من جهة أخرى، لم يبتسئ كثيراً لاحتمال قوأت الفرصة بسبب صعوبات التمويل: فالكتاب المطروح الآن بين يدى القارئ ليس "كتاب مناسبات" يستمد وهجا مؤقتا من الأضواء الساطعة التى تسلط على موضوع السكان فى مؤتمر دولى حشدت له كل وسائل الإعلام العالمى والمعلى ثم لا يلبث أن يخبو بعد إنزال الستار وإطفاء الأضواء، وإنما هو - على صغر حجمه - مؤلف علمى يجمع بين دفتيه عدداً من الإسهامات الجديدة الهامة ذات القيمة الدائمة، سواء فى مجال البحث النظرى فى العلاقة بين السكان والتنمية، وخاصة فى ظروف البلدان النامية ، أو فى مجال الدراسة التطبيقية لآثار الأوضاع والسياسات الاقتصادية المتبعة فى مصر على النسق السكاني السائد فيها ، أو فى مجال استجلاء بعض السمات الرئيسية لهذا النسق . وكان تقدير المركز أن مثل هذا الكتاب سرف يجد طريقة ، طال الوقت أو قصر،

بين المراجع الهامة التي تتناول هذا الموضوع في المكتبة العربية، وأن عددا من المفاهيم وأساليب التحليل الرائدة الواردة فيه لن تلبث أن تصبح جزءا لاغنى عنه من الزاد الفكرى لكل باحث فى موضوعه ، أو حتى للقارئ أو الممارس العام للعلم الذى يشق نفسه على نحو جاد حول قضايا وطنه المتصلة بالسكان والتنمية .

لكن طرأ فى الفترة الاخيرة ، وتحديدًا فى شهر أغسطس ١٩٩٤ ، أى قبل شهر واحد فقط من انعقاد مؤتمر القاهرة الدولى للسكان والتنمية، مادعا المركز إلى بذل جهد خاص لكى يصل هذا الكتاب إلى القراء قبل انعقاد المؤتمر، أيا كانت التكلفة الإضافية لهذا للنشر المتعجل ، ورغم أن التعجيل لا يفسح المجال لتحديث البيانات الإحصائية الواردة به ، وهى على أية حال إحصاءات تستمد أهميتها من تعبيرها عن اتجاهات عامة لا تزال هى السائدة حتى وقت صدور الكتاب ، لا من دقتها أو حداثتها ، شأنها فى ذلك شأن الغالبية العظمى من الإحصاءات السكانية الخاصة بالعالم الثالث .

#### (١١)

فمن جهة، أدى الانفلات والغموض المتعمد فى التعريفات الواردة فى وثائق المؤتمر لما سُمى بالحقوق والحريات الفردية وفى بيان مفرداتها ، وخاصة ما يتصل منها بالجنى والتناسل ، إلى ما اعتبره الكثيرون من رجال الأديان وعلمائها وبعض قادة الفكر والرأى فى مختلف أنحاء العالم المتقدم والمتخلف على حد سواء صداما مباشراً أو غير مباشر مع المعتقدات الدينية، وتحريفا خطيرا للثابت المستقر من القيم الخلقية، وتهديدا للأسس التى يقوم عليها ، أو ينهض أن يقوم عليها ، أى مجتمع سوى ، كل ذلك على النحو الذى يعرفه من تابع الفتاوى والتحريمات والمناقشات الحامية التى دارت حول هذا الموضوع فى مصر والحوار. كذلك استشف عدد من الكتاب فى هذا الانفلات والغموض فى تعريف الحقوق والحريات محاولة من الغرب ، وبوجه خاص الولايات المتحدة الأمريكية، لفرض بعض أنماط السلوك والقيم السائدة أو التى أصبحت مستساغة أو مقبولة فى تلك المجتمعات على مجتمعات أخرى تنفر منها أو تؤثمها . وكان خيرا أن يثور الجدل حول ذلك جميعه ويحتدم. ولكن التركيز الفائق فى الصحف المصرية على الجانب الخاص بالقيم والسلوكيات الفردية ، الذى كاد يختزل موضوع السكان والتنمية إلى "حوار مشتعل بين من يرون الفنى كلها جنسا ومن لا يرون الدين إلا من باب

الجنس" وفقا لتعبير الدكتور محمد محمود الإمام الموفق<sup>(١)</sup>، قد صرف الأنتظار عن مسائل أخرى بالغة الأهمية.

لقد نوقشت القيم والسلوكيات المتصلة بالجنس والتكاثر كما لو كانت منعزلة تماما عن القيم والسلوكيات المجتمعية الأخرى، ونوقشت هذه وتلك كما لو كانت منعزلة عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع. بعبارة أخرى، لكي استخدم اصطلاحاً علمياً منضبطاً يتردد كثيرا في أبحاث هذا الكتاب: كما لو كانت القيم والسلوكيات الفردية المتصلة بالجنس والتكاثر منعزلة عن "النسق السكاني" الذي يشمل، ضمن مايشمل، العوامل المؤثرة على معدلات الخصوبة والوفيات ومستويات الصحة والتعليم والإسكان وأنماط كسب العيش ومدى الاطمئنان إلى استقرار مصادره أو تقلبها، وعوامل الشعور بالأمن بالنسبة للمستقبل وخاصة في مواجهة الشيخوخة أو العجز أو المرض، وأهمية العزوة الأسرية أو القبلية كعامل أمن أو طمأنينة، بالتقابل مع النظم الاجتماعية الحديثة التي تنقل هذه المهام إلى الدولة والمجتمع، وغير ذلك، وكما لو كان "النسق السكاني" بدوره منعزلا عن، "النسق الاقتصادي الاجتماعي العام" الذي تحدده علاقات الملكية السائدة في المجتمع وأنماط الإنتاج المتغيرة عنها ومستويات التقدم التكنولوجي والعلمي والمعرفي المرتبطة بكل غط، وعلاقات التراتب أو التداخل القائمة بين هذه الأنماط وأشكال توزيع الثروة والدخل وأساليب اكتسابها، وعلاقات التعاون أو الصراع القائمة بين الطبقات والقوى التي يتكون منها المجتمع، ودور الدولة في التخفيف من حدة الصراعات الاجتماعية أو في زيادة تفاقمها، وغير ذلك.

وقد أثريت المكتبة العربية منذ عشر سنوات بدراستين عاليتين القيمة في موضوع السكان، تناولتا بالعرض والتحليل ضمن مائتاوثاء هذا المفهوم الجوهري الحاكم: مفهوم النسق السكاني كتسق فرعي شديد الارتباط والعائري بالنسق الاقتصادي الاجتماعي العام بأهماده المحلية والدولية، إحداهما - على إيجازها - عميقة متنوعة، هي دراسة "السكان والتنمية في الوطن العربي" للدكتور نادر فرجاني<sup>(٢)</sup>، والأخرى هي سفر الدكتور رمزي زكي الشامل المبدع في "المشكلة السكانية وخرافة المalthusية الجديدة"<sup>(٣)</sup> ورغم وجود هاتين الدراستين في متناول الباحثين والدرايين فقد بقي الفكر

الرسمى المصرى المرتبط بالمؤسسات الدولية وهيئات المعونة الأجنبية ، والأبحاث الجامعية المطبوعة بطابع الاقتصاد المبتذل السائد فى الجامعات الأمريكية ومعاهد "الدراسات التنموية"، بعيدين عن إدراك القيمة العلمية العالية لهذا المفهوم وقاصرين عن استخدامه كأداة جوهرية من أدوات التحليل العلمى والكشف عن الحلول السليمة للمشاكل الاجتماعية<sup>(١٤)</sup>.

وأسهم هذا العجز فى غياب النظرة العلمية عن المناقشات المتصلة بقضايا السكان والقيم والسلوكيات المتصلة بالجنس والتكاثر، وعلى سبيل المثال فقد بدأ فى الكثير من المناقشات التى تتناول تفشى الأسر الأحادية القطب ( الأم أو الأب فقط) فى المجتمع الأمريكى وانتشار الولادات غير المسبوقة بزواج شرعى وحمل المراهقات غير المتزوجات كما لوكان ذلك المجتمع قد تخبطه فجأة مس من الجن أو كما لوكان معيبا من أول الامر بآفات خلقية يتفرد بها عن سائر مجتمعات العالم ، وذلك بدلا من تناول الموضوع بشكل علمى يرى فى تفكك الروابط الأسرية فى هذا المجتمع ، وعلى ذلك النحو اليانس ، مظهرا من مظاهر الأزمة العامة لنظام اقتصادى اجتماعى يتميز بالفردية المفرطة والتفتت المجتمعى وباستشراء الفوراق الواسعة فى الدخل وفى ملكية أصول الثروة وفرص التعليم والعمالة والحصول على الخدمات الصحية والسكنية والتمايز والقهر الطبقي والعنصرى والتراجع المتزايد لدور الدولة الاجتماعى.

ونتيجة لهذا القصور فى الفهم ، لم يعد من الغريب أن تنشأ فى مصر فئات واسعة من الدعاة السياسيين وغير السياسيين الذين- دون وعى منهم بأى تناقض فكري -يقدمون المجتمع الأمريكى كمثال يحتذى فى التنظيم الاقتصادى الاجتماعى ويشجعون فى الوقت ذاته مظاهر "التفسخ الخلقي والقيسى" التى يرونها شائعة فيه . وبالمقابل - فذلك هو الجانب الآخر لهذا القصور الفكرى - استشرت لدينا مدرسة فكرية سياسية لاتكتفى بأن تجعل من التزايد السكانى الأساس الذى ترد اليه كافة المشاكل الأخرى كالفقير والبطالة والتدنى المتزايد فى الخدمات العامة...الخ وأما تصور-أو على الأقل ترويج - لفكرة أن هذه المشكلة يمكن أن تحمد حلولا طبية ، قائمة على تحديد النسل والدعوة المكثفة له، دون أن تضع موضع التساؤل والمحكمة النسق الاقتصادى الاجتماعى العام السائد الذى يحكم فى نهاية الأمر. وأيا كانت التمرجات الجزئية أو المؤقتة ، توجهات النسق السكانى الفرعى: بمعدلات زيادته، وخصائصه التعليمية والثقافية والصحية ونواحي نشاطه الانتاجى ومعدلات انتشار البطالة فيه، وحركات هجرته الداخلية والخارجية ، وغير ذلك .

والميزة الكبرى للأبحاث التي يضمها كتاب السكان والتنمية في مصر ، وبوجه خاص أبحاث الدكتوراة نادية ومسيس ، هي أنها لا تقتصر على الاهتمام بمفهوم النسق السكاني كنسق فرعي وثيق الارتباط بالنسق الاقتصادي الاجتماعي الكلي ومترب عليه ، لكنها أيضا تطبقها تطبيقا خلاقا على مجتمعات العالم الثالث حيث ، وفقا لتعبير الدكتوراة نادية "أدى تقسيم العمل الدولي الحالى إلى تخصص تلك الدول في الأنشطة الإنتاجية التقليدية". وتعتمد الدول النامية على عدة أنماط متداخلة ، يتداخل فيها بعض الأنماط الحديثة ( سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية) وأنماط إنتاجية تقليدية (أو ما قبل رأسمالية) ويؤدى هذا التداخل المعقد لعدة أنماط إنتاجية في دول العالم الثالث إلى نوع من هيكله الفوارق الاقتصادية الاجتماعية داخل الدول النامية. ويعتبر هذا الهيكل هو المسئول عن إفراز هيكل سكاني مختلف من حيث السمات والخصائص عن النسق السائد في الدول المتقدمة".

وتستخدم الدكتوراة نادية هي وزميلها هذا المنهج في دراسة تطور الظواهر السكانية المختلفة وفقا لتتابع المراحل التي مر بها تطور المجتمع المصرى وفي بيان أثر هذه التطورات على تشكيل السياسات القومية للسكان ، وبوجه خاص التغيير الخطير الذي طرأ على أولويات هذه السياسة في عام ١٩٨٦ ، والذي تمثل في التراجع عن المدخل التنموى لحل مشكلة السكان والتسليم بضرورة معالجتها في إطار مترابط مع المشكلات الاقتصادية والإجتماعية المؤثرة فيها من خلال خطة قومية شاملة ، إلى التركيز على أساليب تنظيم الأسرة كأساس لسياسة الدولة في مواجهة المشكلة السكانية. وغير خاف عن الأتهام ارتباط هذا التحول بالتحولات الكبرى التي طرأت على المجتمع المصرى والارتباطات الخارجية للدولة المصرية في عقد الثمانينات.

## ( ٢ )

ذلك يتأدى بى إلى العامل الثانى الذى دعا إلى التعجيل بإصدار هذا الكتاب ، لكى يطرح أمام المتابعين لمؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية رؤيا أخرى تخالف الرؤيا التى يسمى هذا المؤتمر إلى تسميها. ففقط عندما انتقلت في أغسطس ١٩٩٤ وثائق المؤتمر إلى خارج الدوائر المحدودة التى شاركت في إعدادها أو التى دعت إلى المساهمة فى أعمال المؤتمر ، بدأت الأمور تتكشف عن حقيقة هامة لم يكن من السهل التثبت منها قبل

القراءة المتعمنة لهذه الوثائق ، وقبل التمييز - فى هذه القراءة - بين الرسالة الأساسية الموجهة التى تحملها تلك الوثائق وتعرضها فى أشكال وصور مختلفة بقدر ما هى متعددة، وتسعى إلى فرضها على البلدان النامية ، وتزودها بالوسائل والآليات التى تكفل نفاذها ، وبين العبارات الجميلة البراقة التى لم يعد يقصد بها سوى التعمية والتحلية .

هذه الحقيقة هى أن مؤتمر القاهرة الدولى لا يمثل امتدادا طبيعيا للمبادئ والمفاهيم والتوصيات التى توافقت عليها بلدان وشعوب العالم فى المؤتمر الدولى الأول للسكان المنعقد فى بوخارست عام ١٩٧٤ ، والتى عبرت وقتئذ - ولاتزال - عن أرقى وأدق ما وصل إليه الفكر العلمى الإنسانى فى قضايا السكان والتنمية وأوجه الارتباط بينها والأساليب السليمة الفعالة لفض الاشتباك الذى قد ينشأ فى حالات محدودة بينها، وإنما - على العكس - تقتل الوثائق الرسمية المطروحة على مؤتمر القاهرة ردة عن ذلك كله وانقلابا عليه، وعودة الى المفاهيم القديمة المنهزمة التى تحصر المشكلة أساسا فى تزايد السكان، وتركز الحل ، أكثر ما تركزه ، فى تحديد النسل بالوسائل الطبية المدججة بحملات الإعلام القوية الممولة عالميا ومحليا . وكذاب كل الشورات المضادة ، يتم تسريب هذه التوجهات الجديدة تحت أعلام الحقوق والحريات الفردية . وقد بينت فيما تقدم كيف أدى الالتفات والغموض فى تعريف بعض هذه الحقوق إلى تفجير معارك جانبية حامية صرقت الانتظار عن القضايا الجوهرية التى يشير بها موضوع السكان والتنمية ، وقد كان هذا الالتفاف حول جوهر الموضوع من أمضى أسلحة الثورة المضادة التى يمثلها مؤتمر القاهرة . وعلى المستوى الفكرى ، فقد استخدم محررو هذه الوثائق أسلحة أخرى لا تقل فجاجة، يعينى أن أشير منها هنا إلى أمرين ، أحدهما هو انتزاع الحقائق بشكل تحكّم من سياقها التاريخى لكى تعطى انطباعا يخالف دلالتها الحقيقية ، والثانى هو البعد عن التزام المنهج العلمى فى تحليل المشاكل الاجتماعية المعقدة:

بالنسبة لمخطوط وثائق هذا المؤتمر ودعائه، وفى الحقيقة لما يسمى "بالمشكلة السكانية" التى سيطرت على الفكر التنموى الغربى كلما تعرض فى العقود الأخيرة لقضايا العالم الثالث، فإن العالم قد خلّق فى عام ١٩٥٠ مدموغاً بعلامة ميلاد مميزة لانفكاك منها هى التنايز بين قسميه المتقدم والنامى.

وباتخاذ عام ١٩٥٠ سنة بدأ الحسابات، أصبح من السهل بيان أنه بينما كان السكان في البلدان المتقدمة ينمون بمعدلات تتناقص باضطراد، بدءاً من معدل نمو متواضع هو ١.٢٨٪ في عام ١٩٥٠ إلى آخر أكثر تواضعاً، هو ٠.٨٦٪ في عام ١٩٧٥، ينخفض إلى ٠.٥٤٪ حوالى عام ١٩٩٥ لكى يهبط، فيما هو مقدر، إلى مجرد ٠.٣٨٪ في عام ٢٠١٥، فإن معدلات نمو السكان في مجمل البلدان النامية قد ارتفعت بدلاً من أن تنخفض، من ٢.٠٤٪ في عام ١٩٥٠ إلى ٢.٣٨٪ في عام ١٩٧٥. ثم عندما اتجهت بعد ذلك إلى الانخفاض عن هذا المعدل العالى فقد كان ذلك بتباطؤ ملحوظ، يصل بها إلى ٢.٠١٪ في عام ١٩٩٥ ثم إلى ١.٤٤٪ في عام ٢٠١٥ - أى إلى معدل يكاد يصل إلى أربعة أضعاف معدل النمو السكانى في البلدان المتقدمة في ذلك العام. وبالنسبة لقسم خاص من البلدان النامية يسمونه البلدان الأقل نمواً ويتكون فى الأغلب من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن سلوكها السكانى بالغ السوء: فمن معدل نمو يصل إلى ١.٩٩٪ في عام ١٩٥٠ يقفز هذا النمو إلى ٢.٤٧٪ في عام ١٩٧٥ ويتابع الصعود إلى ٢.٩٤٪ في عام ١٩٩٥، ولا يبدأ فى الهبوط المتمهل إلا قرب نهاية القرن، ليصل إلى ٢.٣٩٪ في عام ٢٠١٥، أى ما يجاوز ستة أضعاف النمو السكانى في البلدان المتقدمة فى ذلك الوقت.

وبطبيعة الحال فإن هذه النسب هى متوسط معدلات النمو السنوى. وحتى لا يخطئ القارئ غير المنتبه فهم الدلالة المروعة لهذه الأرقام الصغيرة، فقد أصبح من الشائع فى وثائق المؤتمر وأوراق الدعاية الصادرة عنه ترجمتها إلى نتائج أكثر قرعاً للأسماع. إنها تعنى أنه بينما ينمو سكان البلدان الأقل نمواً بمقدار خمسة أضعاف فى ٦٥ عاماً، من ١٩٤ مليوناً فى عام ١٩٥٠ إلى ٩٧٩ مليون فى عام ٢٠١٥، وينمو سكان البلدان النامية بحوالى أربعة أضعاف فى الفترة ذاتها، من ١٦٨٤ مليون فى عام ١٩٥٠ إلى ٦٢٤٢ مليون فى عام ٢٠١٥، فإن سكان البلدان المتقدمة سوف يجاوزون بالكاد فى عام ٢٠١٥ مرة ونصف مرة حجمهم فى عام ١٩٥٠ - من ٨٣٢ مليون إلى ١٣٦٦ مليون.

إن الرسالة التى تحملها هذه الأرقام المنتقاة واضحة، لا تمل وثائق مؤتمر القاهرة تكرارها بمختلف الصور: إذا كان سكان العالم سوف ينمون فى المستقبل القريب (ورغم بعض التفاؤل فى تقدير احتمالات انخفاض معدلات المواليد) إلى ثلاثة أضعاف حجمهم فى ١٩٥٠ - من ٢٥١٦ مليون إلى ذلك العام إلى ٧٦٠٩ مليون فى عام ٢٠١٥ أو، وتلك صورة أخرى

للتعبير عن الفكرة ذاتها - إذا كانت إضافة بليون جديد إلي عدد سكان العالم يحتاج إلي عدد أقل فأقل من السنوات : ٣٣ عاما بين ١٩٢٧ و ١٩٦٠، ثم ١٤ عاما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٤، ثم ١٣ عاما ليصل سكان العالم إلي ٥ بليون في ١٩٨٧ ثم ١١ عاما ليصل إلي ٦ بليون في ١٩٩٨، وهكذا وهكذا - إذا كان ذلك الطوفان السكاني يوشك أن يفرق العالم في خلال سنوات قلائل، فلا مجال للشك في أن سكان العالم الثالث هم المسئولون عن هذه الكارثة «الكونية». ذلك استخلاص أول من الأرقام ، المزجاة، سرعان ما يصحبه استخلاص آخر يعبر عنه بقدر أكبر من التحوط والصياغات الملتفة، لكن لا مجال للالتباس في فهم مضمونه الحقيقي، هو أن البلاد النامية فقيرة وتستغل تواجه المزيد من الفقر بسبب النمو العالي لسكانها وطالما بقيت عاجزة عن التحكم السريع في هذا النمو، وأن أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع مستوى المعيشة في البلاد المتقدمة هو انخفاض معدلات النمو السكاني فيها.

وسوف أترك مؤقتا الاستخلاص الثاني جانبها لكي أعرض أولا لظاهرة الطوفان السكاني المعاصر: فما هو الجديد في أمره؟ وما هو المفزع؟

لقد أشرت منذ لحظات إلي أهمية اختيار عام ١٩٥٠ لبداية حسابات التزايد السكاني في العالم. وبالنسبة لكاتب هذه السطور فقد كان لهذا العام أهمية أخرى مرتبطة أيضا بموضوع السكان. في ذلك العام كنت قد انتهيت من دراسة الظاهرة السكانية علي المستوي العالمي كجزء من دراسة نظرية أعم عن «التنمية الاقتصادية في البلدان غير النامية في إطار الاقتصاد العالمي»، وخلصت إلي وجود دورة سكانية تاريخية تتكون من خمس مراحل مرت بها البلدان المتقدمة، وسلم سكاني يتكون أيضا من خمس مراتب أو درجات ، كل درجة منها تماثل في خصائصها السكانية (معدل المواليد والوفيات والزيادة السكانية وأسباب التغير في كل منها... الخ) إحدى المراحل الخمس التي مرت بها البلدان المتقدمة، ويقف علي كل واحدة من هذه الدرجات بعض بلدان العالم، بحيث يبدو لمن يتأمل ماضي البلدان المتقدمة، وحاضر بلدان العالم متقدما ومتأخرها كما كان يتراعي في عام ١٩٥٠، ويربط بين ذلك كله وبين أسباب التغير السكاني، كما لو كانت هناك دورة تاريخية طبيعية تشمل بلدان العالم جميعا، مع بعض التفاوت الزمني من بلد لآخر، وتصعد بها علي ذلك السلم السكاني درجة بعد الأخرى.<sup>(٧)</sup>



بإيجاز شديد، كانت مراحل الدورة السكانية التي مرت بها بلدان العالم المتقدم (كما سميتها في علم ١٩٥٠) تتابع علي النحو الآتي:

١- مرحلة التوازن العالي أو المالتسي: (نسبة إلى مالتس، صاحب النظرية التشاؤمية الشهيرة في السكان التي خرج بها علي العالم في نهاية القرن الثامن عشر) وتتميز بوجود معدل عال لكل من المواليد والوفيات، ويقترب كل من المعدلين من الآخر بحيث يؤدي التوازن بينهما إلي ثبات نسبي في حجم السكان عبر فترات طويلة من الزمن، قد يتغير بالتزادة أو النقص وفقا لعوامل متعددة كالتقدم الطبي، في الفنون الانتاجية، واكتشاف الاراضي الجديدة أو الحروب والكوارث الطبيعية.. الخ...، لكن المحصلة العامة هي النمو الطبي. في سكان العالم بوجه عام، وسكان أية منطقة بذاتها. وتمتد هذه المرحلة من فجر التاريخ الانساني حتي القرن الثامن عشر.

٢- مرحلة التزايد العالية: وتتميز هذه المرحلة بإرتفاع مبدئي في معدل المواليد، حتى عن المعدل العالي الذي كان سائدا في المرحلة السابقة، وباتجاه أكيد في معدل الوفيات نحو الإنخفاض وهبوطه إلى مستويات غير مسبقة، بسبب تقدم العلوم الطبية وتحسن الصحة العامة ثم ارتفاع مستويات التغذية. والنتيجة هي حدوث ارتفاع مضطرد في معدلات الزيادة السكانية، قد يتحول إلى مايشبه الفيضان السكاني، وتمتد هذه الفترة في بلدان أوروبا الغربية من بداية القرن الثامن عشر حتى العقد الثامن من القرن التاسع عشر.

٣ - مرحلة التزايد المنخفضة : وتتميز هذه المرحلة باتجاه أكيد، للمرة الأولى في التاريخ، في معدل المواليد نحو الإنخفاض، مع استمرار معدل الوفيات - الذي يبقى دائما أقل من معدل المواليد - في الإنخفاض. والنتيجة هي استمرار السكان في هذه المرحلة أيضا في التمر بمعدلات قد تكون شديدة الإرتفاع في أول الأمر وتزدى أيضا إلى فيضان سكاني، لكنها بدورها لاتلث أن تأخذ في الإنخفاض تبعا لظهور الفوارق بين معدلات الوفيات والمواليد. وتمتد هذه المرحلة من العقد الثامن من القرن الماضي حتى الوقت الحاضر في أغلب البلدان المتقدمة.

والعنصر الجديد الحاسم، على المستوى التاريخي، فى هذه المرحلة هو تلك المؤثرات التى أدت إلى الإختفاض المتزايد فى معدلات المواليد، وبشكل مضطرب، لأسباب قد يكون منها ارتفاع سن الزواج وتقدم المعلومات الطبية المرتبطة بطرق تحديد النسل، لكنها فى النهاية ترجع إلى التغيرات التى طرأت على هيكل التنظيم الاقتصادى والاجتماعى فى هذه المجتمعات ثم على القيم السائدة فيها، ومن أبرز نتائجها تضاؤل أهمية العائلة كوحدة اقتصادية تحتاج إلى عمل الأطفال والأحداث، وانخفاض مستوى وفيات الأطفال، وانتشار التعليم الإلزامى للأطفال والبنات واستعداد سنواته، وانتشار نظم التأمين ضد العجز والمرض والشيخوخة، والإنتقال من العمل الريفى إلى العمل الحضري، وتحول المرأة المتزايدة إلى قوة عمل منتجة خارج المنزل مصحوبا فى كثير من الأحوال بارتفاع مركزها الأدبى والاجتماعى وغير ذلك، وواضح ارتباط هذه العوامل بالتحول فى أنماط الإنتاج السائدة وباصطحاب هذا التحول بارتفاع فى المستوى العام للمعيشة، بعبارة أخرى فإن هذا النسق السكانى الجديد تاريخيا معترتب تماما على التحول فى النسق الاقتصادى والاجتماعى الذى حدث فى البلدان الغربية وبالتطورات التى طرأت على هذا النسق فى اتجاه تحسين مستوى معيشة الطبقات الشعبية.

٤ و ٥ : مرحلة التوازن المنخفض ومرحلة التناقص السكانى : هنا يستمر معدل المواليد فى التناقص مع الثبات النسبى فى معدل الوفيات عند مستوى شديد الإختفاض. ويستمر حجم السكان فى النمو بمعدلات أقل فأقل حتى يصل إلى مايشبه الثبات عندما يتقارب المعدلان. ويسمى بالتوازن المنخفض إشارة إلى انخفاض معدل الوفيات، لكنه يتحقق عند مستوى عال للمعيشة. فإذا استمر معدل المواليد فى الإختفاض إلى ما دون ذلك اتجه حجم السكان إلى الإختفاض. وقد مرت بعض بلدان أوروبا فى مرحلة ما بين الحربين أو بعدها بهاتين المرحلتين، وعاد بعضها بعد ذلك إلى التزايد أو التوازن المنخفضين لأسباب مجتمعية متعددة.

فلنقارن الآن هذه المراحل المتعاقبة تاريخيا بصورة آنية ثابتة لأوضاع "السلم السكانى" فى عام ١٩٥٠: على الدرجة الأدنى من السلم السكانى، تلك التى تعادل مرحلة التوازن العالى أو المائتسى، كانت تقف بعض بلدان العالم الثالث فى عام ١٩٥٠ مثل الصين وإيران

وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء وبعض بلدان أمريكا الجنوبية. وكان عدد آخر، كبير الحجم والعدد نسبيا، قد انتقل إلى الدرجة الثانية المعادلة لمرحلة التزايد السكاني العالية مثل الهند في آسيا وشمال أفريقيا - بما في ذلك مصر وعدد آخر من بلدان أمريكا الجنوبية. وعلى الدرجة الثالثة المقابلة لمرحلة التزايد السكاني المنخفضة، والتي يتجه فيها كل من معدل المواليد والوفيات إلى الإنخفاض بنسب متفاوتة، كانت تقف اليابان وبلغاريا ورومانيا وإيطاليا وأسبانيا وشيلي والأرجنتين. أما الدرجتان الرابعة والخامسة المقابلتان لل مرحلتين الرابعة والخامسة، والمتميزتين بالإنخفاض الشديد - بالمقارنة، مع المراحل السابقة - في معدلات المواليد والوفيات والتقارب المتزايد بينهما، فقد كانت تقترب منهما بلدان أوروبا الغربية وشمال أمريكا وأستراليا.

والمتمعن لهذه الدورة السكانية منذ منتصف القرن الحالي حتى الآن، يستطيع أن يستشف حركة انتقال تصاعدي مستمرة على السلم السكاني. فليس هناك الآن (قيما عدا استثناءات خاصة لظروف محددة مثل الحرب الأهلية في رواندا) بلد واحد يقف على الدرجة الأولى - عند مرحلة التوازن المالتسي. والغالبية العظمى من البلدان التي كانت تقف في أوائل الخمسينات على الدرجة الثانية للسلم السكاني، ومنها مصر، قد انتقلت بحسم إلى الدرجة الثالثة. وبعض من كان يقف في الخمسينات على الدرجة الثالثة من السلم، مثل بلدان أوروبا الجنوبية، قد انتقل الآن إلى الدرجة الرابعة، الأمر الذي يكاد يوحي بوجود دورة سكانية عامة تتنقل خلال مراحلها المتتابعة، على تفاوت في الزمن، مختلف بلاد العالم. لو تحققت لبلدان العالم الثالث أسباب الإرتفاع بمستوى معيشة الشعوب فيها، على نحو ما تحقق لبلدان العالم المتقدم في الماضي.

هذا الإيحاء هو الذي دأب على نفيه الفكر السائد في الغرب حول قضايا التنمية في العالم الثالث، هذا إذا لم يتجاهل كلية ظاهرة "الدورة السكانية" ودلالاتها، وهو يستقرى على هذا النفي، بعبعب وذرائع متعددة استخدمت في زمن مالتس ومن بعده عندما كان الأمر يتعلق في أواخر القرن الثامن عشر ثم في القرن التاسع عشر بتبرير المستوى البائس الذي كانت تعيش فيه الطبقات الشعبية، وخاصة الطبقة العاملة، في البلدان المتقدمة، وتحميلها مسئولية هذا البؤس بدعوى عجزها عن التحكم في تكاثر أعدادها. والتشابه هنا واضح، ولاكت حقا

للنظر، بين الموقف الفكرى للقوى الرجعية على المستوى القومى فى القرن التاسع عشر إزاء البؤس الذى كانت تعيش فيه الطبقات الشعبية والأسباب التى كان يعزى إليها هذا البؤس، وبين الموقف الفكرى لهذه القوى على المستوى العالمى فى القرن العشرين إزاء البؤس الذى تعيش فيه شعوب العالم الثالث والأسباب التى يعزى إليها. وقد أصبح يضاف إلى الحجج القديية البالية، من نوع قانون الغلة المتناقضة الذى يحكم على البشر بالحصول على احتياجاتهم من مرار طبيعة أكثر فأكثر شحاً كلما زادت أعدادهم، والتأثير السلبى لزيادة السكان على عمليات التراكم اللازمة لتزويد الأيدى العاملة بأدوات العمل التى يعملون عليها وبالمرافق العامة المكلفة اللازمة لتنظيم حياتهم، أضيف إلى ذلك كله حججاً مستجدة مثل استفاد السكان المتزايدى العدد للسوارى الطبيعية غير المتجددة، ومثل الأخطار الماجلة الناشئة عن تلوث البيئة لو قدر لشعوب العالم الثالث الفقيرة بأعدادها الفخيرة أن تدخل عصر الصناعة والإستهلاك العالمى.

وطول الحديث لو عرضت هنا لهذه الحجج والرائع باليسط والنحس، ولاأهتنى فى حاجة إلى ذلك، ففى أدهيات التنمية والسكان الصادرة من علماء العالم الثالث الأكثر وعياً بطروف عصرهم وبلادهم مايفنى عن كل إضافة<sup>(١٨)</sup>.

وليس ثمة شك فى أن ظروف وإمكانيات النمو الاقتصادى فى بلدان العالم الثالث تختلف اختلافاً كبيراً عن ظروف النمو فى الغرب، تلك الظروف التى صحتها بعد فترة طالت أو قصرت ارتفاع ملحوظ فى مستوى المعيشة كان هو العامل الأول فى انجها معدل المواليد، ومن ثم معدل نمو السكان، إلى الهبوط فى هذه البلدان.

وبعض أوجه هذا الإختلاف إيجابى يقف فى صف شعوب العالم الثالث، وعلى سبيل المثال فإن الثورة العلمية التكنولوجية الجبارة التى يشهدها عالمنا المعاصر، لو أتبع للعالم الثالث اللحاق بها وتحملها وتطويرها وفقاً لظروفه واحتياجاته، أقل كلفة وأعلى عائداً من مراحل التطور الصناعى التدريجى التى مرت بها بلدان العالم الأول فى الماضى. لكن الفكر الغربى يتنر أن يلتفت إلى هذا العامل الحاسم.

وهو أقل التفاتاً إلى عامل آخر، يقف هذه المرة على الجانب السلبى الذى يشغل كاهل بلدان العالم الثالث. فهذا الفكر، فى أغلبه، ينكر الظاهرة الاستعمارية فى الماضى وما أدت إليه من

إثراء سريع على حساب العالم الثالث ساعد النمو السكاني في الغرب على الانتقال السلس المبسر نسبيا من مرحلة التزايد السكاني العالية إلى مرحلة التزايد المنخفضة ثم مرحلة التوازن المنخفضة، بمقدور ما يترك أيضا ذلك الفكر الطاهرة الإستعمارية في الحاضر التي تجعل مثل هذا الانتقال بالنسبة للبلدان النامية أمرا شديدا المشقة، بحكم الاستنزاف المستمر - من خلال الطرق والأساليب المعروفة - للمناقص الذي كان يمكن أن يستثمر في عمليات التراكم المادي والمعنوي اللازمة للارتفاع بمستوى المعيشة.

(٣)

ورغم استماتة الفكر الغربي - والدوائر والمصالح التي يدير عنها هذا الفكر - في الدفاع عن مواقفه المتخلفة، فقد أتى وقت بدأ فيه كما لو قدر للأفكار العلمية ذات الطابع الإنساني الغلبة. كان ذلك في الستينات والسبعينات، وقت تصاعد حركات التحرر الوطني في قارات العالم الثلاث المغلوبة على أمرها، وانتقالها من انتصار إلى انتصار آخر، وإحرازها نتيجة لذلك نفردا معنويا وفكريا مكنتها من ترجمة حقوقها وأمالها المشروعة إلى مبادئ وإعلانات وخطط عمل دولية، منها خطة العمل العالمية لتطبيع العلم والتكنولوجيا في مجال التنمية، وبرنامج العمل المتوافق لتقدم المرأة، واستراتيجية التنمية الدولية لعقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية والدولية، وإعلان إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد وبرنامج العمل الكفيل بتحقيقه، وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول. وفي غمار هذه الانتصارات الفكرية المتتالية، صدر عن مؤتمر بيوغراست العالمي للسكان الذي انعقد في هام ١٩٧٤ - "خطة العمل العالمية للسكان" التي أعلنت ضمن ما أعلنته<sup>(٩)</sup>.

- "أن البشر هم المصدر الذي لا ينفد للإبداع، وعامل مقرر للتقدم"  
- "أن أساس الحل الفعال لمشاكل السكان هو، قبل كل شيء، التحول الاقتصادي الاجتماعي"  
- "أن السياسات التي تستهدف التأثير على الاتجاهات السكانية لا ينبغي أن تعتبر بديلا عن سياسات التنمية الاقتصادية الاجتماعية، إنما هي جزء لا يتجزأ منها..."  
- "أن التدبير في المشاكل السكانية لا يمكن أن يختزل إلى تحليل الاتجاهات السكانية فقط".  
وينبغي أيضا أن يبقى ثابتا في الذهن أن الوضع الحالي للبلدان النامية يجد أصله في عمليات التطور الاقتصادي الاجتماعي غير المتكافئ التي قسمت الشعوب منذ بدء العصر

الحديث . ذلك الجور لا يزال قائما، ويزيد كشافه غيبة العدالة عن العلاقات الاقتصادية الدولية ، بما يترتب عليها من تفاوت فى مستويات المعيشة .

- "أن الهدف الأساسى من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، التى تكون الأهداف والسياسات السكانية جزءا لا يتجزأ منها ، هو تحسين مستويات معيشة الشعب ونوعية حياته، فالبشر، من بين كل ما فى العالم ، هم الأعلى قيمة، ومعرفة الإنسان وقدرته على السيطرة على نفسه وبيئته ستستمر فى النمو، وبالإمكان أن يجعل مستقبل البشرية مشرقا إلى ما لا نهاية"

- "إن التنمية الحققة لا يمكن أن تحدث فى غياب الاستقلال والتحرر الوطنى"

(٤)

لقد أطلت بعض الشئ فى الاقتباس المتتابع من هذه الوثيقة ، لكن هذه الإطالة لا يمكن أن تغنى عن القراءة المتأنية لكل فقرة ، بل كل جملة وكلمة فيها ، فهى تكون كلا متكاملا تسرى فيه، منذ البدايات التاريخية والفكرية حتى النهايات الايضاحية والتطبيقية، روح علمية صريحة وصارمة، لكن يضاهى إنسانية متفهمة ومتعاطفة مع كل ما خلق به قلوب البشر من آمال وتطلعات.

لكن زمن التحرر الوطنى والاجتماعى وآمال البشرية العراض فى التقدم والتنمية قد تغبر إلى حين مقدور، ودلائل تغيره معروفة لاحتاج إلى بيان . وهو لم يتغير بالأمس فقط ، عند الإحصاء لمؤتمر القاهرة، لكن من سنوات عديدة . بدأ هذا التغير يتعكس تباعا على تقارير المتابعة والتقييم التى تعدها الأمم المتحدة عن خطة العمل الدولية للسكان وظهر بوجه خاص فى مؤتمر المكسيك للسكان المنعقد فى عام ١٩٨٤ الذى أخذ بطور فكرة "التنمية المستدامة" والقاعدة الأصولية التى تقر "أن كل حق يقابله بالضرورة واجب"، ليؤكد أن واجبات الافراد لا تنصرف فقط إلى غيرهم من البشر لكن أيضا إلى حقوق الأجيال القادمة مستخدما ذلك كله لى يضع إلى جوار مبدأ الحق الأنصلي لكل إنسان فى أن يختار بحرية ومسئولية عدد أبنائه، مبدأ آخر هو أن الحكومات يحسن أن تفعل الكثير لى تساعد الناس على اتخاذ قراراتهم بروح المسئولية. وكان ذلك هو المفتاح الصغير الذى عن طريقه فتح الباب على مصراعيه لعهد جديد ووثيقة جديدة؛ وثيقة القاهرة التى يعتزم أن تحل محل وثيقة بوخارست، ووثيقة طهرت من كل إشارة إلى جوهرية لاستقلال والتحرر الوطنى،

وأولوية التحول للاقتصادى والاجتماعى والتجديد التاريخية لعملية التطور الاقتصادى الاجتماعى غير أنتكفى ، التى تفسر الحالى للبلدان النامية ، وغنية للعجلة عن العلاقات الاقتصادية الدولية وما يترتب عليها من تفاوت فى مستويات التنمية ، لكن يحل محل ذلك جميعه مبادئ أخرى أكثر انسجاما مع النظام العالمى الجديد ، لا كما تصوره رواد السبعينات ، لكن كما يريد وارثو التسعينات ، نحولها الحقيقى العملى هو تحديد التسلسل لا التنمية.

لكن ذلك موضوع آخر يطول فيه الحديث ولا يتسع له الوقت أو المجال ، وبحسب إلى بحوث متكاملة مستقلة تعرض لمختلف المواقف وخطط العمل والاتفاقات الدولية الصادرة فى التسعينات ، مثل وثيقة البيئة "مؤتمر قمة الأرض" ريو دي جانيرو ١٩٩٢ " واتفاقية الجات ، ووثيقة للسلطان الجديدة للصدور عن مؤتمر القاهرة "مؤتمر التنمية الاجتماعية القادم ، كجزء من عمليات تفتيش شاملة تحاول من خلالها دول الشمال ضبط حركة العالم الثالث وضمان تصياحه لمشروعها الكونى.

والى أن يتم هذا التقسيم المتكامل ، يسعدنى أن أقدم بين يدي القارئ هذه الابحاث النظرية والتطبيقية التى تهتدى بمنهج ميثاق بوخست ١٩٧٤ لبرنامج القاهرة الجديد فوزى منصور

القاهرة فى ٢٥ أغسطس ١٩٩٤

#### الهوامش

- ١- مقال "قائمة للتنمية .. وحضر الجنس" صحيفة "العربى" ، ٢٢ أغسطس ١٩٩٤
- ٢- مجلة "المستقبل العربى" العدد ٦٧ ، سبتمبر ١٩٨٤
- ٣- فى سلسلة "عالم المعرفة" ، العدد ٨٤ ، ديسمبر ١٩٨٤ ، يوجه خاص فى الفصل

#### الثامن

- ٤- كنت قد أشرت فى كتاب نشر فى ١٩٧٣-١٩٧٤ بعنوان "محاضرات فى مبادئ علم الاقتصاد السيسى للبلدان النامية ، الجزء الأول ، القضايا والمنهج - قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج" صفحة ١٠٧-١٠٨ إلى أن "كل نظرية علمية للسكان تفترض دراسة كافة العوامل التى تحدد حجم السكان أو تؤثر على حركتهم بالزيادة والنقص ، كما تفترض

دراسة النتائج المترتبة على ذلك الحجم وتلك الحركة، وخاصة فيما يتعلق بإنتاج الأموال وتوزيعها . ومثل هذه الدراسة لا يمكن فصلها عن النظام الاقتصادي الاجتماعي السائد لأن لكل نظام اقتصادي اجتماعي قانونه السكاني الخاص به" على أنني كنت قد أراجأت دراسة هذه العلاقة المتبادلة إلى ما بعد دراسة تطور النظم الاقتصادية الاجتماعية في قسم ثالث لم يستكمل ، واكتفيت في الكتاب المتقدم الذكر بالعرض العام. في الفصل الثالث من القسم الأول ، لنظرية مالتس ونظرية حدود النمو ، وفي الفصل الرابع من القسم الثاني ببعض جوانب العلاقة بين عمليتي التراكم والتزايد السكاني .

٥- انظر ، بوجه خاص ، الجزء الأخير من الفصل الثالث المعنون " النمو السكاني والسياسة السكانية"

٦- هذه الأرقام مستمدة من الجدول رقم (١) في وثيقة الأمم المتحدة المعنونة

"Fourth Review and appraisal of the world population plan of Action, Item 4 of the provisional agenda"

٧- راجع رسالتنا في الدكتوراه ( غير المنشورة) المعنونة

Economic Development in Underdeveloped Countries within the Framework of an International Economy Edinburgh 1951.

الفصلين الأول والثالث .

أيضا في موضوعي الدورة السكانية كتابي "محاضرات في مبادئ علم الاقتصاد للبلدان النامية..." المرجع المتقدم الذكر، الفصل الثالث من القسم الأول .

٨- انظر ، على سبيل المثال، مؤلف الدكتور رمزي زكي التي تقدمت الإشارة إليه والمراجع الممتازة الأخرى المذكورة فيه، وقد عرضت بشئ من التفصيل لبعض جوانب هذا الموضوع ، وخاصة فيما يتعلق بموضوعي حدود النمو وعلاقة التزايد السكاني بالتراكم في كتابي "محاضرات في مبادئ علم الاقتصاد..." المرجع المتقدم الذكر، الفصل الثالث من القسم الأول والفصل الرابع من القسم الثاني (والكتاب غير متاح الآن في الاسواق)

Untid Nations: Review and Appraisal of the World Population plan Action; ST/ESA/SER.A/71.



## السكان والتنمية في مصر

### مقدمة

يهدف هذا البحث الي دراسة تطور النسق السكاني في مصر في ضوء تطور النسق الاقتصادي - الاجتماعي العام .. وبين هذا البحث مفهوم النسق السكاني علي أنه نسق فرعي من النسق الاقتصادي - الاجتماعي . وبالتالي ، من المهم في هذا المجال دراسة العلاقات بين النسق العام وخصائص النسق السكاني ، والتفاعلات بين النسقين . هذا ، وتؤدي سياسات التنمية الي محورات في النسق الاقتصادي والاجتماعي ، وبالتالي في النسق السكاني ... ومن الملاحظ أن سياسات التنمية المتتابة في مصر ، قد حدثت بعض القطاعات الإنتاجية ، بينما عجزت عن تطوير هيكل الاقتصاد ككل ، ومن ثم تميز مصر ( كما هو الحال في كثير من دول العالم الثالث ) بتفاعل معقد بين عدة أقطاب إنتاجية ، بين حديثة وتقليدية ... ويؤدي هذا التضافر في الأنماط الإنتاجية الي اختلال النسق السكاني وتفرد به بعض الخصائص مثل ارتفاع معدلات النمو السكاني وانخفاض الخصائص السكانية ، مما يترتب عليه استمرار حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي ، علي الرغم من الجهود التنموية التي بذلت في القرنين الماضيين .

وفي هذا الإطار ، ينقسم هذا البحث الي ثلاثة أجزاء رئيسية :

يتناول الجزء الأول إشكالية السكان والتنمية في مصر .. ويتكون هذا الجزء من فصلين . بدور الفصل الأول حول علاقة السكان بالتنمية كمقدمة نظرية ، تحدد كيفية تناول النظرية لمشكلة السكان في مصر . بينما يتعلق الفصل الثاني بدراسة تطورات السياسة الاقتصادية في مصر وآثارها علي النسق السكاني .

أما الجزء الثاني من البحث ، فيعرض للمسمات الرئيسية للنسق السكاني في مصر . وفي هذا المجال ركزنا علي دراسة خصائص النمو السكاني في مصر ، مع مناقشة واسعة حول سياسات تنظيم الأسرة وآثارها علي نقص معدلات الخصوبة ، ثم تناولنا خصائص التوزيع السكاني ( التوزيع النوعي والعمري والتوزيع الجغرافي ) وأخيرا تعرضنا بالتفصيل الي

خصائص السكان خاصة في مجالات العمل والتعليم والصحة .  
ولقد أفردنا الجزء الأخير لدراسة ظاهرة الهجرة المؤقتة في مصر وآثارها على النسق الاقتصادي ، ذلك لأن ظاهرة الهجرة المؤقتة لدول النفط العربية أصبحت من أهم سمات السياسة الاقتصادية في مصر خلال الخمسة عشر سنة الماضية ، وتواكبت مع سياسات الإفتتاح الاقتصادي ، بما لها من آثار على البنية السكانية والقدرة الإنتاجية للاقتصاد المصري .

ومن ثم ينقسم هذا البحث الي الأجزاء التالية

أولا : إشكالية السكان والتنمية

الفصل الأول : حول السكان والتنمية : مقدمة نظرية

الفصل الثاني: حول السياسة الاقتصادية وآثارها على النسق السكاني في مصر .

ثانيا : السمات الرئيمية للنسق السكاني في مصر

الفصل الثالث : النمر السكاني والسياسة السكانية

الفصل الرابع : التوزيع السكاني

الفصل الخامس : خصائص السكان

ثالثا : ظاهرة الهجرة المؤقتة في مصر

الفصل السادس : الهجرة المؤقتة من مصر ١٩٧٥ - ١٩٨٨

## **الباب الأول**

### **إشكالية السكان والتنمية في مصر**

الفصل الأول : حول السكان والتنمية : مقدمة نظرية  
الفصل الثاني : حول السياسة الاقتصادية وآثارها على النسق السكاني  
في مصر



## **الباب الأول**

### **الفصل الأول**

#### **حول السكان والتنمية : مقدمة نظرية**

د. نادية فرح

## مقدمة

لم يزل الجدل قائما حول ماهية العلاقة بين السكان والتنمية ، وذلك على الرغم من مئات التقارير والمؤتمرات والدراسات التي قتلت الموضوع بحثا . وفي الحقيقة فإن كل من يعتقد أن النمو السكاني السريع في دول العالم الثالث يعد أهم عائق للتنمية ، أو من يعتقد أن النمو السكاني دافع ومُعجل للتنمية ، وكل من يرى أن الزيادة السكانية السريعة هي أهم أسباب الفقر واستمرار التخلف ، أو أن واقع الفقر والتخلف هو السبب الرئيس للزيادة السكانية السريعة ، إنما يشير بطريقة أو أخرى إلى وجود علاقة بين السكان والتنمية ، بينما يختلف على سببية العلاقة .

ومن الواضح أن التقرير الحالي عن السكان والتنمية في مصر لن يحسم مثل هذا الخلاف لكننا نستطيع القول بأنه بإمكاننا تطوير منظور عن مثل تلك العلاقة من خلال النظر إلى النسق السكاني على أنه محصلة للنسق الاجتماعي - الاقتصادي القائم في دول العالم الثالث وبالتالي فإنه من الأهمية بمكان ، دراسة العلاقات التي تربط بين النسق السكاني من جانب والنسق الاجتماعي - الاقتصادي .. ويمكن القول بأن النسق السكاني في دول العالم الثالث إنما يعبر بصورة واضحة عن نمط من النمو اللامتكافئ المستشري في الدول النامية .. ولم تؤدي سياسات التنمية المتتالية إلا لزيادة الاختلال في بنية التشكيلات الاجتماعية لدول العالم الثالث . وكان من أهم نتائج هذا الاختلال البنيوي ، تزايد الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المجموعات السكانية ، مما أدى إلى الظواهر السكانية الحالية من زيادة سريعة في النمو السكاني وتبني الخصائص السكانية مما ينعكس بدوره على الإمكانيات التنموية .

وفي سبيل توضيح مفهومنا عن النسق السكاني في إطار التنمية ، سنتناول في هذا الجزء من البحث النقاط التالية :

أولا : الجدل النظري حول علاقة السكان بالتنمية .

ثانيا : النسق السكاني والفوارق الاقتصادية - الاجتماعية في إطار دول العالم الثالث .

## أولا : الجدول النظرى القائم حول علاقة السكان بالتنمية

يدور الجدول التاريخى حول علاقة السكان بالتنمية بين انصار النظرية المالتوسية الحديثة وانصار منظور التنمية لعلاج مايسمى بالمشكلة السكانية. وفى العادة تختصر المشكلة السكانية فى كونها مشكلة نمو سكاني سريع .. على أن سببية العلاقة بين التزايد السكانى وواقع التخلف هو محل الجدال الأساسى بين أنصار المدرستين .

يرى انصار المدرسة المالتوسية الحديثة أن السبب الأساسى فى استمرار واقع التخلف ، إنما يعود الى التزايد السكانى السريع فإذا ما تزايد السكان بمعدل أسرع من معدل زيادة الموارد ، فإن تلك الزيادة السكانية تؤدى الى إهدار ثمار التنمية الاقتصادية وأفكار السكان أنفسهم . فالزيادة السكانية السريعة تؤدى الى زيادة الاستهلاك ، وبالتالي الى ضعف قدرات المجتمع الادخارية .. ويتسبب ضعف الإذخار فى ضعف الاستثمارات وضآلة تكوين رؤوس الأموال ، مما يودى فى النهاية الى ضعف الإنتاج ، واستمرار واقع الفقر والتخلف .. ويميل المالتوسيين الجدد الى الاعتقاد بأنه عند المستويات المنخفضة من النمر ، فإن حدوث أى إرتفاع طفيف فى الدخل يؤدى الى زيادة المحسوبة وليس الى تقليصها ، وبالتالي يجعل بزيادة النمو السكانى ، مما يحدث تآكلا فى الزيادات الدخلية ، وتدخل الدول الفقيرة من خلال تلك الميكانيزمات فى حلقة مفرغة من التخلف والفقر . ومن ثم ، فإن اتباع منهج التنمية ( عن طريق زيادة مستويات الدخل) لن يحقق الهدف المنشود ، الا وهو تخفيض معدلات النمو السكانى ، ولا تستطيع الدول الفقيرة التغلب على مصيدة التخلف تلك ، الا باتباع سياسات حازمة ، وذلك عن طريق تبنى حزمة من الإجراءات الطبية التى عرفت باسم سياسات تنظيم الأسرة .<sup>(١)</sup>

وتعتمد سياسات تنظيم الأسرة على التدخل الطبى لخفض مستويات الخصوبة ، المشرولة اساسا عن الزيادة السريعة فى النمر السكانى ، وذلك عن طريق نشر وسائل منع الحمل ، أو عن طريق تقنين سياسات تشجع على ممارسة الإجهاض واتاحتها كوسيلة من وسائل تنظيم الأسرة . ويميل أصحاب هذا الرأى الى أن وسائل تنظيم الأسرة تلاشى لجأها كبيرا ، اذا ما تبنت الدولة عملية الدعاية والإعلان ، لاقتناع السيدات فى سن الحمل بتبنى تلك الأساليب ، وأن الإخفاق فى تطبيق سياسات تنظيم الأسرة إنما يعود بالأساس الى اخفاق الأجهزة المعنية

- أما في توفير وسائل تنظيم الأسرة أو في الدعاية والإعلان والترغيب في تلك الوسائل . (٢)
- على أن هناك عدة انتقادات من الممكن توجيهها لأنصار النظرية المالتوسية الحديثة :
- (١) إن الدراسات المتاحة (٣) سواء كانت دراسات مقارنة أو عبارة عن سلاسل زمنية ، تشير الى وجود علاقة ارتباطية ( correlation ) بين زيادة النمو السكاني ومستويات الفقر ... على أن وجود علاقة ارتباطية لا يوضح لنا سببية العلاقة . فالإرتباط بين مؤشرين لا يدل بطريقة أوتوماتيكية على أن الزيادة السكانية السريعة هي سبب التخلف أو استمرار الفقر ، وقد يكون العكس صحيحا أى أن التخلف في حد ذاته هو المسبب للانفجار السكاني .
- (٢) أن سياسات تنظيم الأسرة المقترحة هي جانب واحد من علاج مايسمى بالمشكلة السكانية ، وهو جانب العرض . فإتاحة وسائل تنظيم الأسرة والدعاية والإعلان لها ، لا تؤدي ميكانيكيا الى تبنى الأسر لتلك السياسات . ومن المهم في مجال تنظيم الأسرة أن يكون هناك طلب فعال على تلك الوسائل حتى تحقق تلك السياسات الغرض منها .
- (٣) والأهم من الإنتقادات السابقة ، أن أنصار المدرسة المالتوسية الحديثة يحملون الفقراء مسؤولية فقرهم . فمضمون النظرية في الواقع يدل على أن الفقراء بزيادة نسلهم ، إنما يعمقون من حالة الفقر التي يعيشونها وأن على الفقراء أن يتخذوا من الوسائل ما يخرجهم من دائرة الفقر التي تلقفهم . وقد يكون هذا المنطق مربعا للتغيب الحاكمة ، وقد يعقّبهم من مسئولية تدنى المستويات المعيشية لأغلبية سكان العالم الثالث . وأن كان لا يحل مشكلة التخلف والفقر بحد ذاته .
- (٤) إن أنصار المدرسة المالتوسية الحديثة ينافعون بالتالى عن النظام الكائن، ويحاولون عن طريق وسائل تقنية ، أن يتلاقوا بعض عيوب هذا النظام .. وفي الواقع فإن المصلحة السكانية في العالم الثالث إنما هي جزء لا يتجزأ من معضلة التخلف وليست هي السبب لها .. وبالتالي فإن علاج مايسمى بالمشكلة السكانية لن يتم أبدا عن طريق بعض السياسات الجزئية ، بل يستدعى إعادة النظر في الهياكل الاقتصادية - والاجتماعية المسئولة عن التخلف وإعادة هيكلتها بحيث تطلق دول



العالم الثالث من إطار مشكلات التخلف الى مسار من التنمية الناتجة والمستعرة .

إن تصور النظرية المالتوسية الحديثة في علاج مايسمى بالمشكلة السكانية في إطار التنمية قد استدعى من ناحية أخرى ، ظهور مدرسة فكرية مضادة ، تستطيع أن تطلق عليها الاتجاه التنموي لعلاج المشكلة السكانية .

لا يختلف أصحاب الاتجاه التنموي مع انصار النظرية المالتوسية في وجود علاقة بين النمو السكاني السريع ومستويات التنمية . الا أن أصحاب الاتجاه التنموي يعكسون سببية العلاقة . فبينما يرى المالتوسيون الجدد أن النمو السكاني السريع هو السبب للتخلف ، يرى أصحاب الاتجاه التنموي أن التخلف هو السبب في ظهور المشكلة السكانية أى يعتقد أصحاب الاتجاه التنموي أن الزيادة السكانية السريعة في العالم الثالث هي نتاج وليست سببا للفقر<sup>(٤)</sup> . وبذلك أصحاب الاتجاه التنموي على مقلتهم من خلال استقراء واقع التجربة الأوروبية في خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين . فمع انتشار التصنيع ، وارتفاع مستويات الدخل ، وانخفضت مستويات الخصوبة تلقائيا وبدون الإستعانة بأساليب تنظيم الأسرة الحديثة .. وتربط مدرسة " التحول الديموجرافي " بين ارتفاع مستويات الدخل وانخفاض مستويات النمو السكاني بطريقة مباشرة .. وبالتالي لا ينتظر أصحاب تلك المدرسة مجاها كبيرا من سياسات تنظيم الأسرة ، اذا لم يسبقها نمو اقتصادي يؤدي الى ارتفاع مستويات الدخل الى الدرجة التي تحفز الأسر على تبنى تلك السياسات عن اختيار وطوعية<sup>(٥)</sup> .

وعلى الرغم من أن أصحاب المدخل التنموي لعلاج مايسمى بالمشكلة السكانية يستندون في دعواهم على عشرات الدراسات الكمية التي تبرهن على وجود علاقة سالبة بين مستوى الدخل (مقاسا عادة بمؤشر مستوى الدخل الفردي) ومعدلات النمو السكاني ، فإن النظرية المدققة لبيانات العالم الثالث تظهر بوضوح ضعف العلاقة بين مستوى الدخل الفردي ومعدلات الخصوبة ( المسئولة أساسا عن النمو السكاني السريع ) . فبالرغم من وجود علاقة عامة على مستوى البيانات الكلية لدول العالم الثالث بين مستوى الخصوبة ومستوى الدخل الفردي ، الا أن هناك تفاوتات كبيرة في العلاقة بين مستوى الدخل والخصوبة والدليل على ذلك أن بعض دول العالم الثالث قد نجحت في الحد من الزيادة السكانية السريعة عند

مستويات دخل أقل بكثير من مستويات الدخل السائدة فى دول أخرى<sup>(٩)</sup> .

ولقد ذهب بعض المحللين الى أن الأخذ بمعيار متوسط الدخل الفردى كمؤشر للتنمية ، إنما هو معيار خاطئ . فعلى الرغم من أن دول العالم الثالث قد انجزت معدلات تنمية أعلى بكثير من مثيلاتها فى العالم المتقدم فى غضون الثلاثين سنة الأخيرة ، إلا أن الدراسات الأمبيريقية قد أظهرت ميل توزيع الدخل الى التدهور فى معظم تلك الدول .. وبالتالي لم تنتشر منافع التنمية بين الطبقات الفقيرة من السكان ، وإنما استأثرت الطبقات الأعلى دخلاً بجملة منافع التنمية<sup>(١٠)</sup> وعلى أساس تلك الأبحاث ، عنى البعض بدراسة تأثيرات توزيع الدخل على معدلات النمو السكانى ، وذهبت تلك الدراسات الى أن مؤشر الدخل الفردى لا يعتمد به فى مقاياس مستوى الرفاهية الحقيقية للطبقات الفقيرة ، وبالتالي يجب التركيز على نمط توزيع الدخل .. هذا ولقد أظهرت الأبحاث أن الدول التى تتمتع بنمط توزيع دخلى أكثر اعتدالاً ، تتميز بمستويات خصوبة أقل من الدول ذات الأنماط الدخلية الأقل اعتدالاً .<sup>(١١)</sup>

إلا أننا لاحظنا أنه على الرغم من وجود تأثير لأنماط التوزيع الدخلية على مستويات الخصوبة ، وبالتالي النمو السكانى . وجدنا أن هذا التأثير يتضاعف عدة مرات عند مستويات التصنيع الأعلى<sup>(١٢)</sup> وتدلنا تلك النتيجة على حقيقة هامة وهى ارتباط الأنماط السكانية بالأنماط الإنتاجية السائدة فى مجتمع ما .. وإذا ما نظرنا الى النسق السكانى على أنه نسق فرعى من النسق الإجماعى - الإقتصادى العام - فعلىنا تبين العلاقات المتداخلة بين النمط السكانى والنمط الاجتماعى الاقتصادى . ومن أهم ما نلاحظه على الأنماط الانتاجية لدول العالم الثالث ، هو ظاهرة التشوه والنمو اللامتكافى . فإن محاولات التحديث ، سواء حدثت عن طريق الاستعمار الخارجى أو نتيجة لتوجهات تنمية داخلية قد أدت الى تحويل فى العلاقات الإنتاجية التقليدية دون أن تطيح بها تماماً . وبالتالي تتميز الأنماط الانتاجية لدول العالم الثالث بالظواهر التالية :

١) تعايش وتداخل الأنماط الإنتاجية الحديثة والتقليدية .

٢) نمط من النمو المشوه ، حيث أدت مجارب التحديث الى نشوء قطاع انتاجى حديث صغير نسبياً وغير مرتبط ببقية القطاعات الاقتصادية ، خاصة القطاعات التقليدية.

ويعد هذا النمط المشهور واللا متكافئ، للتميز في دول العالم الثالث السبب الرئيسي لظهور فوارق اقتصادية - اجتماعية بين الطبقات والقوى الاجتماعية .. ولا يمكن اختزال الفوارق الاقتصادية - الاجتماعية في مؤشرات معينها مثل مؤشر متوسط الدخل أو حتى نمط توزيع الدخل .. فالفوارق الاقتصادية - الاجتماعية في العالم الثالث فوارق ناتجة عن الهيكل الاقتصادي - الاجتماعي أي أنها فوارق هيكلية سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية . وبالتالي يجب علينا أن ندرس أثر الفوارق الهيكلية على الأنماط السكانية في العالم الثالث لتبين الخصائص والسمات السكانية المصاحبة لظاهرة التخلف .

### ثانيا : النسق السكاني والفوارق الاقتصادية - الاجتماعية في العالم الثالث

نستطيع أن نميز بين نوعين من الفوارق الاقتصادية - الاجتماعية : الفوارق الهيكلية ، والفوارق التوزيعية . وتعريف الفوارق الهيكلية على أنها فوارق اجتماعية ناتجة من خصائص النظام الاقتصادي - الاجتماعي القائم . أما مفهوم الفوارق التوزيعية ، فينصرف إلى عملية توزيع العوائد الاقتصادية - الاجتماعية بين القوى الاجتماعية المختلفة وذلك دون الالتفات إلى خصائص النظام الاقتصادي - الاجتماعي الذي يفرض بآدي . ذي هذه توزيعها معيناً للعوائد الاقتصادية - الاجتماعية ، الذي يتناسب مع خصائصه . أي بينما تتحدد الفوارق الهيكلية حسب الخصائص الاقتصادية لنمط إنتاجي معين ، تتوقف الفوارق التوزيعية على علاقات القوة القائمة في مجتمع ما. (Power-Relation)†(١٠)

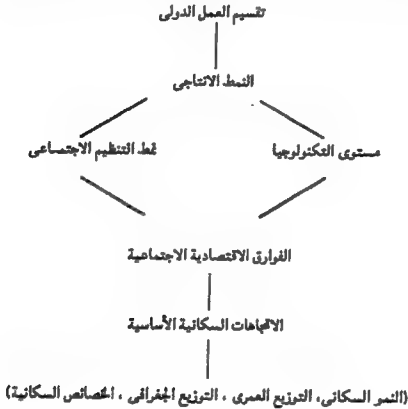
ولتبسيط هذا المفهوم ، نستطيع أن نضرب مثالا لمجتمع رأسمالي متقدم .. ففي المجتمع الرأسمالي ، تتحدد الفوارق الهيكلية بين القوى الاجتماعية ، من حيث مكان الأفراد من علاقات الإنتاج الرأسمالية في هيراركية معينة لتوزيع الدخل تعتمد على آليات السوق .. أي أن عوائد الإنتاج ( ربح ، أجور ، ربح إلخ ... ) تتحدد حسب تفاعل الطلب على ، أو عرض كل ، عنصر من عناصر الإنتاج ، أي عناصر رأس المال ، العمل ، الأرض .. وفي تلك الحالة يمكن القول بأن الفوارق الداخلية الناتجة من عمل آليات السوق الحرة هي نوع من أنواع الفوارق الهيكلية التي يفرضها نمط الإنتاج الرأسمالي . إلا أن توزيع الدخل الفعلي في المجتمع بين عناصر الإنتاج ( في هذا المثال الرأسماليون ، العمال ، أصحاب الأرض والموارد الأولية )

يختلف في الواقع عن التوزيع الدخلى الأولى المترتب عن عمل آليات السوق . فنلاحظ مثلاً في كل الدول المتقدمة ، أن الدولة تتدخل لاعادة توزيع الدخل بين القوى الاجتماعية المختلفة . فتعرض الدولة الضرائب المتصاعدة على الدخل العليا في المجتمع ، وتعيد توزيع حصيلة الضرائب (وهي اقتطاع من دخول الطبقات العليا) الى الطبقات الأفقر في السلم الاجتماعى عن طريق سياسات معينة مثل سياسات الدعم في مجالات الغذاء ، أو صرف مرتبات للمتقاعين ، أو صرف مرتبات لغير العاملين أصلاً وهي تعرف في الولايات المتحدة باسم مدفوعات الرفاهة ( Welfare payments ) ، أو في دعم مجالات الصحة والتعليم الخ ... وتتوقف عملية إعادة توزيع الدخل تلك على القوة النسبية لكل فئة اجتماعية في المجتمع الرأسمالى ، وعلى قدرة كل فئة اجتماعية في الضغط على الدولة لتلبية مطالبها الاقتصادية والاجتماعية .. وبالتالي ، فإن الفوارق الاقتصادية والاجتماعية النابعة عن ميكانزمات إعادة توزيع الدخل عن طريق الدولة ، ودون الالتفات الى التوزيع الأولى الذى تم عن طريق آليات السوق، تشكل الفوارق التوزيعية التى تعيد رسم خريطة توزيع المنافع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع<sup>(١١١)</sup>.

وفي النهاية ، تتحدد الخريطة الفعلية لتوزيع المنافع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع من هذا التفاعل بين الفوارق الهيكلية النابعة من خصائص الأنماط الإنتاجية السائدة ، والفوارق التوزيعية التى تعتمد على هيكل القوة السائدة ( Power structure ) ويرى لنسكى (Lanski) أن توزيع المنافع في مجتمع ما ، إنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتوزيع النفوذ (Power distribution)، ويعرف لنسكى النفوذ الاجتماعى بالقدرة على التحكم في العملية الانتاجية<sup>(١١٢)</sup> . ومن الممكن القول بأن الفوارق الاقتصادية الاجتماعية ، وهى محصلة التفاعل بين الفوارق الهيكلية والفوارق التوزيعية ، إنما تتجسد في بعض المعايير الاجتماعية مثل التوزيع المهنى ، والفوارق الدخلية ، والتمايز السياسى . على أن هناك درجة كبيرة من الارتباط بين تلك الاتساق الفرعية .. ففى أكثر المجتمعات ، ترتبط معايير الثروة الاقتصادية ومعايير النفوذ السياسى .

ولنا أن تتسائل عن ماهية العلاقة بين النسق السكانى ، وبين نسق الفوارق الاقتصادية -

الاجتماعية ( أى الشكل الذى يأخذه التفاعل بين الفوارق الهيكلية والفوارق التوزيعية ) ١.



يتأثر النسق السكانى بطبيعة الفوارق الاقتصادية - الاجتماعية القائمة بين المجتمعات المختلفة على المستوى العالمى ، وبين القوى الاجتماعية داخل المجتمع ذاته .. فعلى المستوى العالمى ، تنقسم المجتمعات القائمة الى مجتمعات متقدمة ومجتمعات تابعة .. ويتميز النسق السكانى للدول المتقدمة بنمو سكانى منخفض ناتج عن انخفاض كل من مستوى الخصوبة ومستوى الوفيات ، وتوزيع عمرى متناسق ، حيث لا يشكل الأطفال نسبة عالية من اجمالى السكان كما هو الحال فى المجتمعات النامية ، وبالتالي تقل معدلات الاعالة . كما تتميز تلك البلاد أيضا بارتفاع الخصائص السكانية من مستويات صحية وتعليمية الخ ... على العكس من ذلك ، نلاحظ أن النسق السكانى للمجتمعات النامية يعانى من نمو سكانى سريع ناتج فى

الغالب من ارتفاع مستويات الخصوبة ، واتجاه مستويات الرفيات الى الانخفاض السريع .. كما يتميز التوزيع العمري للسكان فى العالم الثالث ، بأنه فى العادة توزيع عمرى فشى حيث يكون الأطفال حوالى من ٤٠٪ الى ٥٠٪ من مجموع السكان ، مما يؤدى الى ارتفاع معدلات الإعالة. وتندنى فى العادة الخصائص السكانية فى العالم الثالث حيث تنتشر الأمية ، وينخفض مستوى التحصيل التعليمى ، وتنخفض المؤشرات الصحية وتقل إنتاجية القوى العاملة بالنسبة لإنتاجية القوى العاملة فى الدول المتقدمة <sup>(١٣)</sup> . ومن السهل تبين أن اختلاف خصائص النسق السكانى بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، إنما يرجع بصورة أساسية الى الفوارق الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين تلك الدول . فهنما تتمتع الدول المتقدمة بمستويات معيشية مرتفعة ، تعانى معظم الدول النامية من دنى المستويات المعيشية . هذا ولقد أثبتت البحوث الأميريكية - المقارنة ، الارتباط العالى بين مستويات الدخل والتصنيع والصحة والتعليم وعمالة المرأة الخ ... وبين الإجهادات السكانية السائدة فى كل من الدول المتقدم والدول النامية <sup>(١٤)</sup> .

وتعود الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الدول المتقدمة والدول النامية الى نوعية تقسيم العمل الدولى، واختلاف الأنماط الإنتاجية على المستوى العالمى .. فلقد أدى تقسيم العمل الدولى القائم الى أن تخصص الدول المتقدمة فى الأنشطة الاقتصادية الحديثة والأكثر ديناميكية .. ويقوم النشاط الأقتصادى فى تلك الدول فى إطار أنماط إنتاجية حديثة ، سواء كانت تلك الأنماط الإنتاجية رأسمالية أم اشتراكية .. أما فى الدول النامية ، فقد أدى تقسيم العمل الدولى الحالى ، الى تخصص تلك الدول فى الأنشطة الإنتاجية التقليدية ( سواء فى مجالات الزراعة أو استخراج المواد الأولية أو فى المجال الصناعى الصغير نسبيا ) . وتعتمد الدول النامية على عدة أنماط إنتاجية متداخلة ، تتداخل فيها بعض الأنماط الإنتاجية الحديثة ( سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية ) وأنماط إنتاجية تقليدية ( أو ماقبل - رأسمالية ) ويؤدى هذا التداخل المعقد لعدة أنماط إنتاجية، فى دول العالم الثالث، الى نوع من هيكلية الفوارق الاقتصادية - الاجتماعية ، داخل الدول النامية ، ويعتبر هذا الهيكل هو المسئول عن أفراز هيكل سكانى مختلف من حيث السمات والخصائص عن النسق السكانى السائد فى الدول المتقدمة .

وتتوقف سمات النمط الإنتاجي بدوره على مستوى التكنولوجيا القائم ونمط التنظيم الاجتماعي السائد .. فعلى حين ، تعتمد الأنماط الإنتاجية الحديثة على مستويات مرتفعة من التكنولوجيا والتي تعتمد على أساليب كثيفة رأس المال ، تعتمد الأنماط الإنتاجية التقليدية على أساليب إنتاجية كثيفة العمل وبالتالي على مستويات أدنى من التكنولوجيا .. وتعتمد الأنماط الإنتاجية الحديثة القائمة على مستويات مرتفعة من التكنولوجيا على تنظيم اجتماعي ، يعتبر فيه الفرد هو أساس العملية الإنتاجية والاجتماعية ، وبالتالي تقل الحاجة في المجتمعات الحديثة الى قوة العمل البشرية كمدخل إنتاجي أساسي . ومن ثم ، تشكل العلاقات الأسرية والاجتماعية على ذلك الأساس .. وعلى الرغم من أن الأنماط الإنتاجية الحديثة لا تتطلب كثافة العمل البشري ، إلا أن طبيعة التعامل مع التكنولوجيا الحديثة تتطلب ارتفاع خصائص العامل البشري من حيث المستوى التعليمي والصحي والتقني .. إلا أن الأنماط الإنتاجية التقليدية باعتمادها على الأساليب كثيفة العمل ، افا تعتمد على كثافة العمل البشري ( أي العدد ) ولا تتطلب ارتفاع الخصائص من حيث المستوى التعليمي أو الصحي أو التقني ... وبالتالي ، فإن الاعتماد المباشر على تكنولوجيات كثيفة العمل ، تؤدي الى سلوك سكاني يتطلب تكاثر البشر دون العناية برفع خصائصهم من حيث الكيف ... ويتوافق التنظيم الاجتماعي لأنماط الإنتاج التقليدية مع تلك المتطلبات ، حيث تصبغ الأسرة أو العائلة الممتدة كثيرة العدد هي وحدة الإنتاج الرئيسية .

وفي حالة توافق أو تداخل أكثر من نمط إنتاجي ، كما هو حاصل في دول العالم الثالث بين أنماط إنتاجية حديثة وأنماط إنتاجية تقليدية ، تتعدد العلاقة بين المستويات التكنولوجية المختلفة ، والتنظيمات الاجتماعية المواكبة .. وقد لا تتطابق الأنماط الاجتماعية مع مستويات المتطلبات الإنتاجية .. وبالتالي ينشأ نظام معقد من تراتب مستويات قوى الإنتاج وتشابه علاقات الإنتاج في تلك المجتمعات .

هذا التداخل بين الأنماط الإنتاجية يؤدي أيضا الى تعقد الفوارق الهيكلية القائمة على مكانة الأفراد في العلاقات الإنتاجية المتداخلة ، إلا أن نمط التنظيم الاجتماعي على المستوى السياسي قد يعمل على إعادة توزيع الموارد من خلال نفوذ الدولة ( على سبيل المثال قوانين

الإصلاح الزراعي وإعادة توزيع الأرض بين الملاك والفلاحين .. قوانين العمال وإعادة تشكيل العلاقات بين أصحاب العمل من ناحية والعمال من ناحية أخرى ) ..

يؤثر النمط الإنتاجي اذن على شكل القوارق الاقتصادية والاجتماعية ، على أن تغيير مستويات التكنولوجيا أو التدخل في أشكال التنظيم الاجتماعي ، سيؤثر حتما على النمط الإنتاجي السائد وبالتالي على هيكل القوارق الهيكلية مما يؤثر بدوره على الاتجاهات السكانية الأساسية .

وتقع معظم دول العالم الثالث في دائرة أنماط الإنتاج المتضاربة بين أنماط إنتاجية حديثة وأنماط إنتاجية تقليدية .. وبالتالي يتعين علينا القاء نظرة على الأنماط الإنتاجية للعالم الثالث حتى نستطيع استخلاص خصائص النسق السكاني المرتبط بتلك الأنماط .

#### الأنماط الإنتاجية لدول العالم الثالث

من الممكن توصيف مجتمعات العالم الثالث بأنها مجتمعات تعاني من فط من النمو اللامتكافئ- ويرجع ذلك الى تداخل الأنماط الإنتاجية الحديثة والتقليدية في نسيج معقد من التفاعلات المتبادلة . وملاحظ على تلك الأنماط الخصائص التالية :

- ١) ضعف الروابط العضوية بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .
- ٢) اختلال العلاقة بين الإنتاج ومتطلبات الاستهلاك .
- ٣) عدم التناسب بين القدرات الإنتاجية من ناحية وبين الأعباء البيروقراطية والخدمية المتعلقة بالصلية الإنتاجية .
- ٤) عدم التناسق بين مستويات التقنية المستخدمة ، وأنماط التفكير وأساليب الحياة الاجتماعية.

وتعد تلك الخصائص نتاج من نتائج تعايش أكثر من نمط إنتاجي داخل التشكيلة الاجتماعية لدول العالم الثالث .. هذا ولقد فشلت سياسات التنمية في القضاء على الأنماط الاجتماعية التقليدية وفرض النمط الإنتاجي الحديث .. فعلى حين اتبعت دول العالم الثالث في الخمسينات والستينات سياسات تنمية قائمة على استراتيجية احلال الواردات فان تلك السياسات أدت في معظم الحالات الى خلق قاعدة صغيرة للصناعات الاستهلاكية غير القادرة



على المنافسة في اطار السوق العالمية والتي تعاني من ضيق حجم السوق المحلي بسبب ضعف القدرة الشرائية الناتج عن اختلال كبير في توزيع الدخل والموارد بين القري الاجتماعية المختلفة . وفي نفس الوقت تطلبت تلك الصناعات زيادة الإستيراد من المنتجات الوسيطة والآلات الرأسمالية ، مما دها كثير من الدول الى الإعتماد على قطاعات المواد الأولية التقليدية وتصديرها للحصول على النقد الأجنبي اللازم لاستيراد مكونات الصناعات الإستهلاكية الحديثة . وقد أدت تلك السياسات الى زيادة الاعتماد على السوق الخارجي بينما كان من أهداف سياسات التنمية تخفيض ذلك الاعتماد بخلق الصناعات التي تفرز احتياجات المجتمع الداخلية<sup>(١١٥)</sup> .

وبينما نتج عن سياسات احلال الواردات نشوء قطاع صناعي حديث نسبيا ، الا أن القطاع الزراعي والحرفي استمر في اطار انماط الإنتاج التقليدية . ولم تمس سياسات التنمية تلك القطاعات بأي نوع من التعديل والتحرير . وقد صلت تلك السياسات الى اتساع الشقة بين السكان المتضررين في اطار القطاع الاقتصادي الحديث وهؤلاء الذين يعملون في اطار القطاعات التقليدية . وتباعدت المسافة بين القطاعات التقليدية التي مازالت تستخدم وسائل انتاجية كثيفة العمل ، حيث تمثل الأسرة الوحدة الاجتماعية والاقتصادية الأساسية ، والقطاع الحديث المنعزل في بعض المدن ، حيث تستخدم وسائل انتاجية كثيفة رأس المال أو/و حيث أصبح الفرد هو أساس العملية الإنتاجية والاجتماعية . ولقد تمثل هذا التداخل بين القطاعات التقليدية والحديثة في ظهور نوعين من المجتمعات في دول العالم الثالث . فمن الناحية الثقافية والاجتماعية نرى ثنائية واضحة بين المجتمع الريفي المتعلق نسبيا والذي تربطه بالمدن شبكات التبادل ، بينما ينحرف سكان المدن أكثر فأكثر في مجموعة العلاقات الاجتماعية الحديثة ... وتعيش المدينة في اطار التخلف على حساب المناطق الريفية من خلال الاختلال الكبير في شروط التجارة بين المناطق الريفية والصناعية ، التي هي في الغالب في صالح المدن ، ومن خلال الاستحواز المباشر على الفائض الزراعي لتمويل متطلبات البنية التحتية المتضخمة<sup>(١١٦)</sup> .

هذا ولقد ساعدت عمليات الانفتاح الاقتصادي في السبعينات والثمانينات على تهايد

الشقة بين القطاعات الحديثة والقطاعات التقليدية ، بل انتزعت عمليات التصنيع لصالح عمليات التجارة والتسويق والخدمات .. ولقد أدى تراجع التصنيع الى تراجع القيم الاجتماعية الحديثة ، وسيطرت القيم التقليدية حتى على مايسمى القطاع الحديث من النسق الإنتاجي . ولقد نتج عن تلك العملية نوع من النمو اللامتكافئ ، في معظم مجتمعات العالم الثالث وأدت تلك الثنائية في الانحطاط الإنتاجية الى ظهور تشوهات واضحة في النسق الاقتصادي وتمثل تلك التشوهات في الإعتماد الواضح على صادرات المواد الأولية ، وانحواء النشاط الإقتصادي الى التمرکز في القطاعات الخدمية والصناعات الحفيلة .. وتدار الاقتصاديات المختلطة من خلال نظام سياسي مفرق في المركزية ، تتمتع على قمته نخبة صغيرة ، تحكم في العادة من خلال سيطرتها على أدوات القهر والقمع وضيق مجال الدخول الى نسق النفوذ السياسي . وبعد النفوذ السياسي حكرا على فئة قليلة من المترهبين على عرش السلطة . وبالتالي يرتفع في مثل هذا النظام الفوارق السياسية من حيث المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار<sup>(١٧)</sup> .

وتدعم تلك الإنحمايات السابقة ، الإنحمايات الأيديولوجية السائدة ، فعلى حين تحاول القوى الاجتماعية المنخرطة في القطاع الحديث التوفيق بين الأيديولوجيات الحديثة والتقليدية ، تعتمد القطاعات التقليدية على الأيديولوجيات والقيم التقليدية كسلاح من أسلحة البقاء والدفاع عن النفس . ويمكس النسق الإجتماعي كل الخصائص السابقة المتمثلة في صورة من التشوهات وافتتحت الاجتماعي ، واستشرأ الفوارق الراسعة سواء كانت تلك الفوارق ، فوارق دخلية أو فوارق في ملكية أصول الثروة أو فوارق تعليمية أو فوارق في فرص العمالة أو فوارق في الحصول على الخدمات الاجتماعية . فبينما يتمتع المنخرطون في القطاع الحديث بنصيب أكبر من موارده المجتمع ، فإن القطاعات التقليدية النصف متفلقة على نفسها تحرم من كثير من الموارد .. وبالتالي فإن النسق الاجتماعي يتصف غالبا بفتنت القوى الاجتماعية وعدم قابليتها للعمل الجماعي الفاعل<sup>(١٨)</sup> . التخلف والنسق السكاني :

يعتبر النسق الاقتصادي - الاجتماعي لدول العالم الثالث المشرك الأول عن خصائص النسق السكاني السائد بتلك الدول .. ويتناز النسق السكاني في إطار التخلف بالسماوات الآتية :

- ١) مستوى خصوبة مرتفع .
- ٢) مستوى وفيات متناقص وإن كان مازال مرتفعاً بالقياس بمستويات الرقيات في الدول المتقدمة .
- ٣) هجرة داخلية مكثفة من الريف الى المدينة .
- ٤) وإذا ما اتبعت الفرصة ، هجرة خارجية واسعة النطاق .
- ٥) توزيع عمرى مختل .
- ٦) توزيع جغرافى مختل .
- ٧) تدنى في الخصائص السكانية الأساسية مثل مستويات التعليم ، والصحة ، وانتشار البطالة وقلة فرص العمل المتاحة .

تعد تلك الخصائص نتاجاً لسيادة الفوارق الاقتصادية - الاجتماعية النابعة من خصائص انماط الإنتاج المختلطة السائدة في العالم الثالث ، أى أن الخصائص السكانية هي نتاج لنسق الفوارق الهيكلية والتوزيعية .

فمن ناحية ، تعكس مستويات الخصوبة المرتفعة متطلبات وسائل الإنتاج كثيفة العمل في القطاعات التقليدية خاصة في مجال الزراعة ومجال الحرف والخدمات . فارتفاع نفقات الإنتاج في القطاعات التقليدية مثل الزراعة ، نتيجة لشروط التجارة القائمة في صالح المدينة ، يؤدي الى ارتفاع نفقات الإنتاج الزراعى . ويستفيض الفلاح الصغير عن العمالة الخارجية ، يخلق مصدر للعمالة العائلية التي تعمل بدون أجر ( الأطفال ) وبالتالي يزيد الطلب على الأطفال في قطاعات الإنتاج التقليدى فبينما يستثمر الأغنياء في صورة معدات رأسمالية فان طريقة الاستثمار الوحيدة للفقراء هي مزيد من الإنجاب للمحافظة على رأس مالهم الأساسى ؛ الأرض . ويعد الأطفال ايضاً مصدراً اقتصادياً مهماً للعائلات الفقيرة في المدن ، حيث يعمل الأطفال في الحرف التقليدية والورش ذات وسائل الإنتاج كثيفة العمل . وبالتالي فان زيادة عدد الأطفال يؤدي الى تعظيم دخل الأسرة وليس الى زيادة الاستهلاك فقط كما يدلنا النموذج الغربى ... وفي الوقت نفسه نلاحظ أن الفئات الاجتماعية ذات الدخل الأعلى وخاصة تلك المنخرطة في القطاع الإقتصادى الحديث ، تمارس نوعاً من أساليب تحديد النسل ،

وتقل مستويات خصوبة تلك الفئات بصورة ملموسة عن خصوبة الفئات المتدرجة في النشاط التقليدي. (١٩١)

ومن ناحية أخرى نلاحظ أنه على الرغم من استمرار انخفاض مستويات الرفاهيات إلا أنها مازالت مرتفعت نسبياً وخاصة ولفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة . وتشراوح نسب الرفاهيات من الريف إلى المدينة وبين الطبقات الأكثر دخلاً وأكثر انخراطاً في القطاع الحديث عنها في الطبقات الفقيرة والمنخرطة في القطاعات التقليدية .. وتعكس مستويات الرفاهيات في الحقيقة مستويات عالية للرفاهيات بالنسبة للطبقات الأخيرة . وترتبط ولفيات الطبقات الفقيرة بعدم عدالة توزيع الخدمات الصحية بين المناطق الحضرية والريفية ، بين الأحياء الفاخرة والأحياء الشعبية .. كما تعكس نسب الرفاهيات العالية للفقراء مستوى من التغذية أدنى بكثير من المتوسطات الغذائية للسكان ككل . ونسب متدنية من الوعي لانتشار الأمية في الأوساط الفقيرة والمنخرطة في القطاعات التقليدية (٢٠٠).

هذا ولقد أدت سياسات التحديث في العالم الثالث إلى محطيم الهياكل التقليدية التي حافظت على وضع التوازن السكاني ، دون القيام بتحديث تلك الهياكل بصورة كاملة وشاملة ، مما أدى إلى اختلال العلاقات الهيكلية وبالتالي اختلال علاقات النسق السكاني . فحيث فرضت سياسات التنمية علاقات إنتاجية حديثة على قوى إنتاجية تقليدية ، تسبب الاختلال الناتج عن ذلك في تفجير بعض الظواهر السكانية الخطيرة . فمثلاً فرض الملكية الخاصة في الريف ، أدى إلى توفير عدد كبير من اليد العاملة ، وتفشى البطالة الريفية ... ومع غياب فرص الهجرة الخارجية اندفع العاطلون في الريف إلى المدينة ... ولضيق مجال الصناعة الحديثة واستخدام إنتاجية كثيفة رأس المال مثل المهاجرون من الريف قطاعات عريضة من الهولنديين الرثة التي ساهمت في الضغط على خدمات المدينة دون زيادة في الإنتاج .. ونشأت مدن الصفيح أو التجمعات السكانية العشوائية ذات المستوى المعيشي المتدنى .. وساهم ذلك في انتشار أنواع من الاقتصاد غير الرسمي كثيف العمالة قليل الإنتاجية ، قليل الأجر ، مما لحق من مشكلات الفقر في المدينة (٢١١) . على أنه مع تزايد فرص الهجرة الخارجية ، امتصت الهجرة إلى الدول العربية الغنية في منطقة الشرق الأوسط ، عدداً كبيراً

من العمالة الريفية مما خفف وقتيا من ضغوط الهجرة الريفية الى المدن في دول مثل مصر ... على أن تلك ظاهرة وقتية ستتقضى بانقضاء قرص الهجرة للخارج .

ونتيجة لعقم الفوارق الهيكلية ، وارتفاع معدلات الخصوبة للفئات الفقيرة والتقليدية ، مع تدنى مستويات التغذية والصحة ، وبالتالي انخفاض متوسطات توقع الحياة عند الولادة ، تميزت الدول النامية بتوزيع عمرى فنى ، مما أدى الى ارتفاع معدلات الإعالة ، وارتفاع نفقات الدولة المنصرفة على التعليم ، ودعم الغذاء ، والخدمات الأساسية ، مما ساهم فى مزيد من عجز الميزانية ، ولجوء معظم تلك الدول الى الإستدانة الخارجية . وهناك محاولات يائسة من قبل حكومات العالم الثالث فى تخفيض النفقات على التعليم ، ودعم الغذاء والخدمات الصحية .. الا أن تلك الحكومات عاجزة فى الواقع عن اتخاذ مثل تلك الإجراءات التى ينادى بها اصحاب البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، وذلك خوفا من استشارة مشاعر الطبقات الفقيرة التى تندفع فى مظاهرات تلقائية مدافعة عن حقها فى الخدمات الأساسية ... على أن أهم مخاطر سيادة توزيع عمرى فنى ، وارتفاع معدلات الإعالة يكمن فى استمرارية أو حتى تزايد القبح النسبى لطبقات عريضة من السكان ، مما يؤدى فى النهاية الى زيادة الفوارق الاقتصادية - والإجتماعية ... كما أن استمرار توزيع عمرى فنى وارتفاع معدلات الإعالة يدفع الأسر الفقيرة الى توزيع بناتهم فى سن مبكر حتى يتخففوا من أعباء النفقات ، مما يؤدى الى استمرارية معدلات الخصوبة العالية بين الطبقات الفقيرة .

وتعمل الفوارق الهيكلية أيضا على تراجع مستوى الخصائص السكانية فى دول العالم الثالث فنلاحظ تفاوتات ضخمة فى مستويات التعليم والأمية بين القطاع الحديث والقطاع التقليدى .. فمتطلبات العمل التقليدى ودفع الأطفال الى العمل فى سن صغيرة ، يتعارض مع اندراجهم بانتظام فى صفوف التعليم ، وبالتالي تزداد معدلات التسرب من مراحل التعليم الإلزامى وتزداد أعداد الأميين .. فى نفس الوقت تحرص الطبقات ذات الدخل الأعلى على تعليم أطفالهم وفى أفضل المدارس ... ومع عدم عدالة توزيع الفرص التعليمية ، تزداد أيضا عدم عدالة توزيع فرص العمل المتاحة ، فنندرج الأميون أو المتعلمون تعليما بسيطا فى القطاعات الاقتصادية كثيفة العمل ، قليلة الإنتاجية ، قليلة الأجر .. بينما ينخرط المتعلمون

فى الوظائف أو الأعمال التى تتطلب كفاءات خاصة وفى عادة وظائف القطاع الحديث ذات الأجر الأعلى... وقد تتفشى البطالة حتى فى وسط المتعلمين ، هذا إن عجزت الدولة عن الاستثمار فى تحديث الهيكل الاقتصادى ، خاصة فى مجال التصنيع ، واتجهت الى الاستثمار فى القطاعات الخدمية أو اعتمدت على صادراتها من المواد الأولية ، وهو اتجاه ملحوظ الآن فى معظم الدول العربية ، مما يفاقم من وضع الفقر خاصة بين المتعلمين ... وقد يكون لهذا أثر بالغ الخطورة على مستوى الاستقرار الاجتماعى والسياسى .

ونلاحظ أيضا ضعف مستوى انتاجية العمال فى دول العالم الثالث ويرجع هذا الى المستويات المتدنية من الدخل وبالتالى المستويات المتدنية من التغذية والصحة والتعليم خاصة للفئات العريضة غير القادرة على المشاركة السياسية الفعالة فى محاولة لاعادة توزيع الموارد بصورة أكثر عدالة بين فئات المجتمع المختلفة .

ومع اعترافنا بأن الفوارق الهيكلية الناتجة عن انماط الإنتاج المختلطة السائدة فى العالم الثالث هى المسبب الرئيسى للنسق السكانى السائد ، الا أنه يجب الاعتراف بأن هذا النسق السكانى يؤدى بدوره الى تنامي الفوارق الهيكلية فى غياب سياسات جادة لاعادة هيكلة النظام الاقتصادى - الاجتماعى القائم .

فاستمرار معدلات الخصوبة العالية ، يؤدى بالتقطع الى استمرار ارتفاع معدلات الأمانة مما يؤدى الى انخفاض المدخرات وبالتالى الاستثمارات ويضعف من القدرة الإنتاجية للإقتصاد القومى . وفى ضوء وجود فوارق هيكلية عالية ، فإن من المتوقع أن يقع العبء الاقتصادى على الطبقات الفقيرة المحرومة أصلا من منافع التنمية .. وفى ضوء مثل تلك الظروف ، من المتوقع استمرار أو حتى تفاقم واقع الفقر والتخلف وبالتالى تضعف قدرة المجتمع ككل على التنمية .. وبصورة أكثر دقة ، نستطيع القول أن استمرار الخصوبة العالية مع عدم عدالة توزيع الخدمات التعليمية والصحية والغذائية سيؤدى الى افتقار متزايد للطبقات الفقيرة . وفى بعض الدراسات ثبت أن الأسر الواقعة فى النصف الأدنى من هيكل الدخل ، لا تتلقى الا حوالى ١٥ ٪ الى ٢٠ ٪ من مجموع الدخل القومى <sup>(٢٢)</sup> ويؤدى ارتفاع معدلات الخصوبة فى الأسر الفقيرة ، خاصة اذا لم تفصل فترات زمنية معقولة بين كل طفل وطفل ، الى عدم

قدرة الأباء والأمهات على العناية الجادة بالأطفال ، مما يرفع من معدلات وفيات الأطفال ويضعف من قدراتهم التحصيلية والتعليمية .. تلك الحالة لابد أن تؤدي بدورها الى ضيق فرص العمالة المفعرة بعد بلوغ الأطفال سن العمل وبالتالي يستمر واقع الفقر والإحباط .. كما يؤدي اختلال مستويات الخصوبة بين الفئات الأعلى دخلا ( ذات الخصوبة الأقل ) والفئات الفقيرة ( ذات الخصوبة المرتفعة ) الى زيادة في تركيز أصول الثروة وبالتالي الى ازدياد الفجوة في الدخل .. كما أن استمرار معدلات الخصوبة العالية ، في غياب سياسات تنمية فعالة يزيد من عرض العمل في المدى الطويل مما يؤثر بالسلب على مستويات الأجور ويضاعف من عدم عدالة توزيع الدخل .

إن التفاعل بين السمات السكانية للدول النامية والفوارق الهيكلية المتزايدة ، سيؤدي حتما الى الحلقة المفرغة المشهورة من الفقر ، واستمرار التخلف وازدياد الضغوط السكانية .. وهي حالة مثالية لاندلاع العنف وهز الاستقرار السياسي .. وبالإضافة الى ذلك ، اذا ما ساهم التنسيق اللامتكافئ، للوصول الى النقوذ السياسي في تعميق الفوارق الهيكلية السائدة في المجتمعات النامية فإن احتمالات العنف تزداد بشدة وتهدد بتفتيت الدولة نفسها ..

إن استمرار السياسات التنموية الجزئية مسئول بصورة أساسية عن تداخل الأنماط الإنتاجية في العالم الثالث ، وأن هذا التداخل بدوره مسئول عن التنسيق السكاني الذي اشرنا اليه واستمرارية هذا التنسيق السكاني مرهون بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة .. ومن ثم فإن السياسات الهادفة لاصلاح التنسيق السكاني في العالم الثالث ، لا يمكن أن تقتصر على بعض السياسات الجزئية مثل سياسات تنظيم الأسرة .. فحل المشكلة السكانية يكمن في تطوير المجتمع وتحديثه بصورة متوازية ومتكافئة ، حتى تتعدهم الدوافع للمسيبه.. للمشكلة السكانية هادي. ذي يد .

## المراجع

(١) انظر في هذا المجال

Geoffrey Mc nicoll: "Consequences of Rapid Population Growth : An Overview and Assessment , "Population and Development Review, 10, No.2, June 1984-

وعلى المستوى العربى انظر :

ـ عبد الرحيم عمران : "سكان العالم العربى حاضرا ومستقبلا" . نيويورك : صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، ١٩٨٨ .

(٢) انظر المراجع السابقة

(٣) انظر على سبيل المثال :

Nader Fergany : "The Relationship Between Fertility Level and Societal Development and Implications for Planning to Reduce Fertility, " Cairo: The Poulation and family Planning Board, January 1975-

(٤) ابراهيم العيسوى : "انفجار سكاني أم أزمة تنمية" . بيروت ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٥ .

(٥) رمزي زكي : « المشكلة السكانية » . الكويت : عالم المعرفة ، ١٩٨٤ .

(٦) نادية ومسيح فرح : " النمو السكاني والفوارق الاجتماعية - الاقتصادية فى العالم العربى " فكر ، العدد ٣ ، أكتوبر ١٩٨٤ .

(٧)

Irma Adelman and C. Morris: "Economic Growth and Social Equity in Developing Countries". Stanford, Stanford University, Press 1973-



(٨

R. Repetto : "Economic Equality and fertility In Developing Countries". Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1975 .

(٩) انظر

Nadia Ramsis Farah and Sand M. Eid: "The Interaction Between Variations in Socio-Economic Indicators of Development and Some Population Growth Measures " Cairo : the Population and Family Planning Board, April 1977.

(١٠

D.L. Noel: "A Theory of the Origin of Ethnic Stratification," in William Barclay Krishna Kumar and Ruth R. Simms (eds.): Racial Conflict, Discrimination and Power. New York : A M S Press, 1976-

(١١) نادية ومسيس فرح : " الأزمة الاقتصادية والعودة الى الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث " المنار ، العدد ٥٩ ، أكتوبر ١٩٨٩ .

(١٢

G. Lenski: "Power and Privilege", New York: Mc Graw - Hill, 1966-

(١٣) انظر نادر فرجاني ، ونادية ومسيس فرح مراجع سابقة

(١٤) انظر على سبيل المثال :

- نادر فرجاني ، مرجع سابق

- نادية ومسيس فرح وسعد عيد ، مرجع سابق

Andre Pintier and Patrice Gerard: "Relationships Between Demography and

Socio - Economic Development: An Attempt to determine Some

Variabables for Planning Purposes, "CAIRO: Population and Family Planning Board", 1976-

- ١٥) نادية رمسيس فرح : "التنمية وأزمة التحول السياسى" المنار ، العدد ٦ ، ١٩٨٥ .  
١٦) انظر المرجع السابق .  
١٧) انظر المرجع السابق.  
١٨) انظر المرجع السابق .  
١٩)

d Class in an inMamdani : "The Myth of Population Control : Family, Cast an INDIA Village", New York: Monthly Review Press, 1972.

٢٠) انظر:

- نادر فرجاني ، مرجع سابق  
- نادية رمسيس فرح وسعد عيد ، مرجع سابق .  
٢١) انظر المراجع السابقة .  
٢٢) انظر المرجع السابق لـ Repetto

## الباب الأول

### الفصل الثاني

حول السياسة الاقتصادية  
وآثارها على النسق السكاني  
في مصر .

د. نادية فرح



## مقدمة

وضحنا فى الفصل الأول من الجزء الأول من هذا التقرير ، أن النسق السكانى يعتبر محصلة للنسق الاقتصادى - الاجتماعى الذى يحكمه . ومع تعدد النظريات ، نستطيع القول بأن النسق السكانى يتطور بتطور خصائص التشكيلة الاجتماعية ككل .. وبالتالي ، يجب أن نوضح أن سياسات التنمية ، إن لم تؤد الى تحديث هيكل الاقتصاد والمجتمع ككل ، فإنها تعتبر تنمية جزئية. ولدى الواقع ، فإن معظم سياسات التحديث ( أو التنمية ) التى تمت فى مصر منذ أوائل القرن التاسع عشر تعتبر سياسات جزئية .. وبالتالى فرضت سياسات التحديث المتشابهة طوال الفترة من ١٨٠٥ والى الآن بعض الأساليب والعلاقات الإنتاجية الحديثة على بعض القطاعات الاقتصادية - الاجتماعية فى مصر ، ولكنها لم تؤد الى هدم أنماط الإنتاج التقليدية .. بل ساعدت تلك السياسات فى كثير من الأحيان على دعم تلك الأنماط التقليدية ( أى الأنماط الإنتاجية ماقبل - الرأسمالية ) ، وإن حورت فى سماتها وعلاقاتها <sup>(١)</sup> ، أى أن السياسات التحديثية أو التنموية قد أدت الى تضارب أنماط الإنتاج الحديث والتقليدى بصورة ساعدت على إنتاج النسق السكانى الذى تتميز به مصر الآن . فقبل بدء عمليات التحديث أو التنمية فى بداية القرن التاسع عشر كان المجتمع المصرى يخضع لسيطرة غط من أنماط الإنتاج التقليدية ، ألا وهو غط الإقطاع العسكرى الذى فرضه الاستعمار العثمانى وحكم المالك .. وفى ضوء هذا النمط التقليدى الذى اعتمد على الزراعة كثيفة العمل ، كان النسق السكانى يتميز بخصائص الأساق السكانية للمجتمعات ماقبل الرأسمالية . انخفاض معدلات تركيز معظم السكان فى الأرض الزراعية ، وانخفاض الخصائص السكانية من حيث مستويات التعليم والصحة وانتشار العمالة فى القطاع التقليدى وتكسبها فى مجال الزراعة بالذات .

أدت سياسات التحديث أو التنمية الجزئية من بداية القرن التاسع عشر والى الآن الى اختلال هذا النسق السكانى. ونشأت الفجوة بين معدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات ، مما أدى الى تسارع معدلات النمو السكانى ، ولم تركز سياسات التنمية على الارتقاء بالخصائص السكانية للمصريين ، ولم يتم الإستثمار فى العامل البشرى بصورة ترفع من الخصائص الصحية والتعليمية والمهارية لجزء كبير من المصريين ، مما يساعد على عملية التنمية ذاتها.

فبينما ترتفع المستويات التعليمية والصحية والمهارة والدخلية لنسبة قليلة من السكان الى مستويات سكان الدول المتقدمة ، يعاني أكثر من نصف المصريين من الأمية ، وتدنى المهارات العملية ، وانخفاض فى المستويات الصحية ، أى أن سياسات التنمية الجزئية ، قد أدت الى اتساع الفوارق الهيكلية بين السكان المنخرطين فى القطاع الحديث وهؤلاء المنخرطين فى القطاعات الإنتاجية التقليدية .. ولم تستطع سياسات التنمية المتعاقبة حتى الآن أن تحدث جملة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري ، مما أدى الى استمرار الخصائص السكانية المميزة للدول النامية ، وأدى أيضا الى استمرار عملية التخلف الاقتصادى والاجتماعى .. وقبىا على محاولة لتحليل السياسات التنموية فى مصر منذ أوائل القرن التاسع عشر والآثار التى تركتها تلك السياسات على النسق السكانى ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، أدى النسق السكانى فى مصر ، باتاحته عرضاً كبيراً للأذى العاملة الرخيصة نسبيا الى استمرارية العلاقات الإنتاجية والأنماط الإنتاجية التقليدية ، مما يعد معوقاً لآليات التحديث الشامل للمجتمع المصرى .

#### أولاً : التنمية والسكان فى مصر

بدأت محاولات تحديث المجتمع المصرى مع حكم محمد على الذى امتد من ١٨٠٥ الى ١٨٤٩ . وكان المجتمع المصرى يتصف قبل تلك الفترة بنسق اقتصادى اعتمد اساسا على الزراعة لمواجهة الطلب الداخلى للسكان ، واستخراج فائض مالى كبير من الزراعة لتمويل متطلبات طبقة المالك الحاكمة ، والجبابة المفروضة على مصر من قبل الدولة العثمانية . وخضعت مصر لنظام الالتزام كوسيلة أساسية لتحصيل الفائض الاقتصادى . وكان الملتزمون عادة من طبقة المالك الحاكمة ، الذين استخدموا كل الوسائل الاقتصادية والسياسية القهرية لاستخراج هذا الفائض . ولقد أدى النظام التعسفى فى فرض الضرائب واستخراج الفائض الإقتصادى ، والاعتماد على وسائل انتاجية بدائية وكثيفة العمل على إبقاء الفلاحين المصريين تحت حد الفقر . واهملت الرعاية الاجتماعية والصحية للسكان ، ولم تتوافر أية خدمات تعليمية .. ومع تدنى الخصائص السكانية وارتفاع الطلب على اليد العاملة ، خاصة فى حقل الزراعة ، ساد نمط سكانى يتميز بارتفاع شديد فى مستوى الخصوبة ، وارتفاع مماثل فى مستوى الوفيات ، مما أدى الى نوع من الركود السكانى أو البطء الشديد فى معدلات النمو

السكانية - وفى سنوات القحط ، ومع تعمق جامعى الضرائب والمجهاة ، انتشرت المجاعات وعملت العوامل المالتوسية عملها من خلال انتشار الفقر والمرض .. ولقد حاول البعض الهرب ، وانتشرت ظواهر هجر الفلاحين للأرض ولجؤهم الى الدول المجاورة خاصة ببلاد الشام .<sup>(٢)</sup>

وعند دخول الحملة الفرنسية ، قدر عدد سكان مصر بحوالى اثنين ونصف مليون نسمة فقط لاغير .

ولم تغير الحملة الفرنسية من النمط الإنتاجى المصرى الراكد عند حد الكفاف للمجالية العظمى من السكان .. الا أن الحملة قد ساعدت على قيام بعض الصناعات المتفرقة والحديثة مثل مصانع انتاج المنسوجات الصربية ، والجلود ، والدقيق ، وبعض الذخائر العسكرية .. ولقد كان انتاج تلك المصانع موجهها أساسا لخدمة الجيش الفرنسى المحتل .. اما عن الصناعة فى بنية القطر المصرى ، فلم تتجاوز بعض الحرف اليدوية المتمركزة أساسا فى الريف ، لخدمة متطلبات الطبقة الفلاحية محدودة الدخل<sup>(٣)</sup> .

ومع بداية القرن التاسع عشر ، وتولى محمد على سلطة البلاد فى سنة ١٨٠٥ ، بدأت أفكار تحديث الاقتصاد المصرى . وبدأت مشاريع محمد على التحديثية فى سنة ١٨١٦ فى كل من الزراعة والصناعة على حد سواء . مع الاهتمام بتخليق نواة للتعليم الحديث ، والاستعانة بالهجرة الأجنبية . وكان الهدف الرئيسى من مشاريع محمد على ، خلق جيش حديث يعتمد على بنية اقتصادية مستقلة . وبالتالي اتجهت الخطط الاقتصادية لحمد على الى التركيز على زراعة المحاصيل الغذائية للصناعات الحربية أو الصناعات المكلمة مثل ادخال زراعة القطن والزيتون والتوت لمد مصانع النسيج والأسلحة بالمواد الأولية اللازمة<sup>(٤)</sup>

ولقد واجهت محمد على معضلة ندرة العنصر البشرى ، فان حجم السكان فى مصر فى ذلك الوقت الذى تفاوتت التقديرات حوله بين ٢ مليون الى ٤ مليون نسمة ، لم يكن كافيا تلبيه متطلبات العمالة الكثيفة لتنفيذ المشاريع الاقتصادية الطموحة ، بالإضافة الى إستعانة بالمصريين فى بناء الجيش الحديث . ولذلك اضطر محمد على وهو بصدد ادخال ساليب انتاج حديثة ، الى استخدام علاقات ماقبل - رأسمالية لتجنيد العمالة اللازمة للقيام تلك المشاريع بصورة آتية . وكان استخدام نظام السخرة من الأساليب الأساسية فى تعبئة

القوي العاملة ، للعمل في مجال حفر الترع ، وبناء البنية التحتية اللازمة لتحديث الزراعة <sup>(١٤)</sup>

وبينما اهتم محمد علي ببناء الزراعة والصناعة ، الا أنه لم يحفل كثيرا بالارتفاع بالخصائص السكانية .. فعلى الرغم من تحقيق أرباح ضخمة للدولة من خلال المشروعات الزراعية والصناعية ، الا أن نظام محمد علي تجاهل الإتفاق على التعليم والصحة وبقية الخدمات الاجتماعية .. كما أن أجور ودخول العمال والفلاحين كانت متدنية للغاية مما حافظ على مستويات معيشة متدنية .. ولقد تسببت تلك الأوضاع في استمرار النمط السكاني السابق على تجربة محمد علي ، من حيث ارتفاع كل من مستوي الخصوبة والوفيات ، وتدني الخصائص السكانية <sup>(١٥)</sup> ذلك أن التحديث الذي ادخله محمد علي أبقى على الفوارق الهيكلية السابقة ، حيث خضع السواد الأعظم من المصريين لنظام اقتصادي - اجتماعي اعتمد على أساليب إنتاجية كثيفة العمل . ولم يتم تحرير قوة العمل الريفية ، بل استخدمت الدولة نظام السخرة لنقل نسب من تلك العمالة للعمل في مشروعات البنية التحتية أو حتي للتجنيد في الجيش . أما في مجال التصنيع ، فلقد اعتمد محمد علي أيضا على أساليب الإنتاج كثيفة العمل ولم يهتم بخصائص تلك العمالة من حيث مستوي المهارة أو من حيث رفع المستوي الصحي لتعظيم إنتاجيتها . وبالتالي تضمن اتباع ذلك النمط من الإنتاج الاعتماد على استخدام عنصر العمل بطريقة مكثفة .. مما ساعد على استمرار ارتفاع مستويات الخصوبة . وكان عدم الاستثمار في خصائص السكان من ناحية الصحة والتعليم سببا في استمرار مستويات الوفيات العالية .. كما أن دولة محمد علي لم تهتم بإعادة توزيع الدخل الناجمة عن مثل هذا النمط .. على العكس من ذلك ، حافظت دولة محمد علي على المستوي المنخفض من الأجور ، لتعظيم أرباح الدولة وإعادة استثمار تلك الأرباح في توسيع القاعدة الاقتصادية . وانقسم المجتمع في مصر الي مجموع المصريين الفقراء والخاصين لسيطرة نخبة حاكمة ، قليلة العدد ، وإن تمتعت بمستويات مرتفعة من المعيشة .

انتهت تجربة محمد علي بالانهيار ، وقضي على المشاريع الصناعية خاصة بعد تدخل القوي الأوروبية ، وفرض قوانين التجارة الحرة على مصر .. وتم القضاء على الاحتكارات الصناعية في عهد سعيد علي إثر إبرام اتفاقية خاصة بين بريطانيا والسultan العثماني ..



ومحول الاقتصاد المصرى من نمط للتنمية المستقلة المتوازنة ، المبنية على دفع العملية الإنتاجية فى كل من الزراعة والصناعة على قدم سواء ، الى اقتصاد زراعى يعتمد اساسا على زراعة وتصدير القطن .. أصبحت الزراعة هى المجال الأساسى للإنتاج . هذا ولقد توسع خلفاء محمد على فى زراعة القطن ، وتطورت أشكال الملكية الخاصة للأرض التى اخذت أنقى صورها فى عهد محمد بنى اسماعيل . وحاول كل من سعيد واسماعيل فى الفترة بين سنة ١٨٥٦ الى ١٨٧٦ تحديث مصر عن طريق مزيد من الاستثمار فى البنية التحتية وبناء المدن الجديدة وشق قناة السويس ، واستمر حفر القنوات ، وتم مد السكك الحديدية الخ .. ولقد تطلب ذلك أيضا استخدام العمالة الكثيفة ، سواء فى مشاريع البنية الأساسية أو فى الزراعة . واستمر ولاية مصر فى استخدام نظام السفرة فى تعبئة العمالة اللازمة لاستكمال مشروعات البنية الأساسية . وبدلتا ذلك على نذرة العنصر البشرى فى مصر حتى أواخر القرن التاسع عشر ، واضطرار أصحاب الأرض ، وولاة مصر الى استخدام علاقات إنتاج تقليدية ( ماقبل - وأسمالية ) لتغذية القوى العاملة ، والحفاظ على أجور منخفضة ، لتعظيم الفائض الإقتصادى <sup>(١)</sup> . هذا ولقد أدى تعاظم اعتماد الاقتصاد المصرى على زراعة وتصدير القطن بوسائل إنتاجية كثيفة العمل الى زيادة الطلب على العمل الزراعى ، ولقد استجاب عرض العمالة عن طريق الإبقاء على المستويات العالية من الخصوبة . فالأطفال فى الاقتصاد الزراعى ، يعدون من عوامل الإنتاج . وتعاظم القيمة الاقتصادية للأطفال كعمالة غير مكلفة . وفى الإقتصاديات الزراعية غير المرسلة ، يعتمد الاقتصاد العائلى على عمل المرأة والأطفال لتخفيض نفقات الإنتاج .. وبالتالي ، فان الاحتفاظ بمعدلات عالية من الخصوبة ، يمثل رشادة اقتصادية لكل من رب الأسرة الزراعية ولصاحب الأرض ، حيث يتم تعظيم الفائض الإقتصادى المقتطع من الزراعة باستغلال العمل العائلى غير المدفوع الأجر .. أدت اقتصاديات القطن اذا الى تزايد العرض السكانى .. وتدهور الخصائص السكانية للسكان . وفى ظل الاقتصاد الزراعى القائم ، كان الاستثمار فى التعليم أو فى الصحة أو الخدمات الاجتماعية الأخرى يعد استثمارة ترفها ، قد يقضى حتى على انخفاض نفقة الإنتاج الزراعية .. بل على العكس من ذلك ، اعتمد مثل هذا الاقتصاد التقليدى على حرمان الفلاحين ( السواد الأعظم من السكان فى ذلك الحين ) من حق التعليم .. فالفره المتعلم لن

يرضى بمكانته كعامل زراعى منخفض الأجر ، بل سيتطلع الى وظائف أعلى مرتبة سواء كانت وظائف ادارية ، مهنية أو صناعية .. وسيؤدى ذلك الى هجر شطر كبير من الفلاحين لمهنة الزراعة والإندفاع الى المدن فى سبيل تحقيق تلك المتطلبات . ومع القضاء على قطاع الصناعة بعد فترة محمد على ، لم يكن من الممكن مد الخدمات التعليمية للريف لما لذلك من آثار سلبية على مرض العمالة الزراعية ، وتوفير عمالة مدنيّة أو متعلّمة لا يمكن استيعابها الا فى القطاع الحكومى أو فى قطاع الخدمات مما يثقل ضغطا على الميزانية الحكومية ، ويخلق ضغطا فى اتجاه البطالة الصريحة والتضخم المالى ..

وبالتالى ، أدى الإقتصاد الزراعى المعتمد على القطن الى اختلال البنيان السكانى من ارتفاع معدلات المواليد ، وتركز الكتلة البشرية حول وادى النيل والمنطقة الزراعية ، وانخفاض الخصائص السكانية خاصة فى مجال التعليم .. ومن الواضح أن هذا النسق السكانى محصلة طبيعية لاعتماد الإقتصاد المصرى منذ منتصف القرن التاسع عشر على زراعة وتصدير القطن كمحرك أساسى للعملية الاقتصادية .. وبالتالى استمرت الفوارق الهيكلية والتوزيعية السابقة . على أن بعض المصريين قد استفادوا من توسع الملكية الخاصة فى الزراعة ومن محاولات نشر التعليم فى عصر اسماعيل فى أبناء النخبة مما أدى الى تفاقم حدة الفوارق الهيكلية بين ملاك الأرض والمتعلمين من ناحية وجموع الفلاحين ( سواد الشعب المصرى ) الذى ظل أسيرا لعلاقات إنتاج النمط الزراعى التقليدى .. ولم يخفف من حدة الفوارق الهيكلية بين الفلاحين والنخبة من ملاك الأرض والمتعلمين أى سياسات لاعادة توزيع الدخل . استمر نمط الاعتماد على قوة العمل البشرية فى الزراعة تحت حكم الإنجليز الذين فاقموا من الوضع بالفناء التعليم المجانى والحد من انشاء المدارس حتى الخاص منها ، ورفع المصروفات الدراسية الى الدرجة التى لم يتمتع الا ٤ بالمائة من سكان مصر بمعرفة القراءة والكتابة ، وذلك حتى بداية الثلاثينات من القرن العشرين . ولقد اسرف الإنجليز فى الاستثمار الزراعى ، لتعظيم الإنتاجية، وابدؤوا بعض الإهتمام بادخال الوسائل الطبية الحديثة ، وذلك لرفع انتاجية العامل الزراعى .. وكان من أثر ادخال الوسائل الطبية الحديثة تخفيض سريع نسبيا فى مستويات الوفيات مع الإبقاء على مستويات الخصوبة على مستواها المرتفع .. مما ساهم فى ارتفاع معدلات النمو السكانى وبالتالى ارتفاع عرض العمل الذى لم يجد مجالا الا فى قطاع الزراعة ، لآتكامش ومحدودية القطاع الصناعى القائم<sup>(٨)</sup> .

ولم تتم تجربة التصنيع في الثلاثينات عن تحول جذري في بنية الأنماط الإنتاجية المصرية . فعلى الرغم من انشاء بعض المصانع الحديثة في مجال الصناعات الاستهلاكية ، خاصة صناعات النسيج والأغذية إلا أن الطبقة العاملة الصناعية كانت محدودة للغاية ولم تسهم في تغيير هيكل العمالة المصرية بصورة حاسمة .. وعلى عكس التجربة الإنجليزية ، لم تضطر الحكومة المصرية إلى طرد الفلاحين من الأرض للعمل في الصناعة ، بل إن الفلاحين كانوا يهاجرون تلقائياً إلى المدن .. فمع استمرار ارتفاع النمو السكاني ، وتركز الملكية الزراعية في الريف ، وانخفاض الأجور الزراعية ، لم يجد معدمو الريف من وسيلة إلا التزوج إلى المدن ، طلباً للعمل . وعلى الرغم من محدودية عملية التصنيع في الثلاثينات وحتى الخمسينات إلا أن فرض نمط الإنتاج الحديث من خلال الصناعة وإن لم يؤثر على معظم المصريين القاطنين في الريف ، إلا أنه خلق نواة لطبقة عمالية صناعية ، خضعت لنظام المصنع واستقرت في المدينة . وتعد تجربة التصنيع في الثلاثينات مسئولة عن بزوغ نوع جديد من الفوارق الهيكلية في الاقتصاد المصري في قطاع التصنيع أي الفوارق بين أصحاب رؤوس الأموال من ناحية والعمال من ناحية أخرى .. إلا أن الفوارق الهيكلية الأعظم ، نشأت من التفاوت الداخلي والصحي والتعليمي بين سكان المدينة ، خاصة المتخربين في قطاع الصناعة الحديث ، وسكان الريف الذين كانوا تحت سيطرة علاقات نمط الإنتاج التقليدي .. إلا أن محدودية وصغر الطبقة العمالية الصناعية والعمالين بمجالات الإنتاج الحديث لم تؤثر بطريقة كافية في الخصائص السكانية من ارتفاع معدلات الخصوبة التي استجابت أصلاً لشروط العمل في القطاعات التقليدية .. وإن بدأت الوسائل الحديثة في مجال الطب في تخفيض معدلات الوفيات ( عامل خارجي على النمط الإنتاجي التقليدي ) .. واستمر معظم السكان على مستوي متدن من الدخل ومن التعليم والتغذية والصحة .. إلخ . هذا ولقد بدأت ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة منذ أوائل القرن العشرين ولم تتوقف إلا خلال العشرة أعوام الأخيرة ، كما تدل على ذلك بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لعام ١٩٨٦ ، حيث ظلت نسبة سكان الريف إلى المدينة ثابتة في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٦ .. ويرجع المحللون ثبات تلك النسبة ، إلى أن الهجرة الريفية تحولت من هجرة داخلية إلى هجرة خارجية للدولة العربية الفتية . أدى الإنخفاض السريع لمعدلات الوفيات طوال القرن العشرين إلى حصول ما يسمى بالانفجار السكاني ، وذلك بمد

فترة الحرب العالمية الثانية ، حيث تسارعت معدلات النمو السكاني بصورة كبيرة تتراوح بين اثنين وثلاثة بالمائة سنويا وذلك حتي اللحظة الراهنة .. ومع انتصاف القرن العشرين بدأ الاقتصاد المصري مرحلة معاناة شديدة .. فمع تغير خصائص الطلب العالمي ، واتجاه العالم المتقدم الي استخدام الأكياف الصناعية ، قل الطلب علي القطن المصري وتدهورت اسعاره .. وعانت الصناعة المصرية من صغر حجم السوق الداخلي .. وحتى تغلب الصناعة المصرية علي هذا العائق كان لابد لها أن تجد اسواقا خارجية لتصريف منتجاتها أو تعمل علي اعادة توزيع الدخل الي الطبقات الفقيرة ، حتي ترفع مستوى الطلب الفعال .. وبما أن الطبقات المسيطرة من كبار ملاك الأراضي أو أصحاب المصانع ، كانوا أيضا هم المسيطرين علي القرار السياسي المصري ، فان عملية اعادة توزيع ملكية الأراضي الزراعية أو رفع الأجور للعمال كانت عملية مستحيلة في اطار علاقات القوة السائدة قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. أما التوسع الخارجي لفتح أسواق جديدة ، فكان أيضا مهمة شديدة الصعوبة في اطار وجود الاحتلال الإنجليزي لمصر وضعف القدرة الشرائية للدول العربية المجاورة في ذلك الوقت <sup>(٩)</sup> .

تجهد الوضع الاقتصادي ، وارتفعت أصوات الطبقة الوسطي المتزايدة الأعداد ، مطالبة بحقوق اقتصادية جديدة .. وازدادت حدة الاضطرابات السياسية واشتدت الأصوات المطالبة بالعدالة الإجتماعية .. ويقرر المحللون للواقع المصري ، أن مصر شهدت أعلي فترة اضطراب سياسي في الفترة ما بين ١٩٤٥ - ١٩٥٢ .. ومع تعالي وتيرة الإضطراب السياسي ، تدخل الجيش في يوليو ١٩٥٢ ، للسيطرة علي الموقف الداخلي ومنع تدهور تلك الاضطرابات الي نوع من الشلل الكامل للحياة السياسية والاجتماعية <sup>(١٠)</sup> .

كان من الواضح لرجال ثورة ٢٣ يوليو ، أنه من المحتم إعادة تشكيل شبكة علاقات القوة السياسية والقوة الاقتصادية في مصر ، لدفع الاقتصاد المصري في مسار من النمو يؤدي للتخلص من العوائق المكبلة ، بعد فترة طويلة من الركود الاقتصادي .. وكان من أهداف الثورة المصرية ، تشجيع الصناعة واستخدامها كعامل أساسي للتنمية .. ولتحقيق ذلك ، استقر رأي المسئولين علي اتاحة الاستثمارات للصناعة ، وذلك عن طريق تشجيع انطلاق المخدرات والاستثمارات من قطاع الزراعة الي الصناعة .. ومن أهم قواوات الثورة في مرحلتها الأولى قوانين الإصلاح الزراعي التي بالاضافة الي تحديد الملكية الزراعية ، أدت الي القضاء

علي الركيزة الاقتصادية لسلطة كبار الملاك .. وكان من أهداف الإصلاح الزراعي ، تشجيع اتسياب رؤوس الأموال المركزة في قطاع الزراعة الي قطاع الصناعة علي أن أهم جوانب الإصلاح الزراعي المصري لم تقتصر علي تحديد الملكية واعادة توزيع بعض الأراضي علي صغار الفلاحين .. فالأرض الزراعية محدودة في مصر ، وعدد المخدمين وصغار الفلاحين من الكثرة ، بحيث تفقد عملية توزيع الأرض معناها .. وفي الحقيقة فإن اخطر حاجاء في قوانين الإصلاح الزراعي ، تعلق بعلاقة المؤاجرة ، التي ثبتت الإيجار عند مستوى منخفض وأعطت المستأجر كثيرا من حقوق الملكية الفعلية بحيث أصبحت الملكية الحقيقية للملاك الغائبين شبه صورية . وتعتبر قوانين الإصلاح الزراعي من القرارات الأساسية التي ساهمت في اعادة تشكيل علاقات القوة والنفوذ في المجتمع المصري . ولقد حاولت الحكومة المصرية في الخمسينات الاعتماد علي القطاع الخاص الصناعي في دفع التنمية <sup>(١١)</sup> الا أنه شاب عن المسؤولين ، عدم رغبة الرأسماليين المصريين في الإستثمار في ظل غيابهم عن الساحة السياسية . فهدون قوة سياسية فاعلة ( عن طريق الأحزاب مثلا ) تخوف رأس المال الخاص من سياسات الإصلاح الزراعي وتأميم رأس المال الأجنبي بعد حرب السويس ١٩٥٦ . وبدلا من الاستثمار في مصر ، لجأ الكثيرون أما الي هجميد انشطتهم أو التوسع فيها بعذر شديد .. ضاقت الحكومة المصرية بتعثر القطاع الخاص ، وقررت التدخل بصورة حاسمة في عملية التنمية الاقتصادية ، وبالتالي صدرت قرارات التأميم الكبرى في عام ١٩٦١ .. وأصبحت الدولة تسيطر علي عصب الإقتصاد المصري .. توافق ذلك مع محاولة جادة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي .. فبالاضافة الي وضع وتنفيذ الخطة الخمسية الأولى ( ١٩٦٠ / ١٩٦١ - ١٩٦٥ / ١٩٦٤ ) ، توسعت الحكومة المصرية في مد الحقوق الاجتماعية ، مثل مجانية التعليم ، وتوفير مستوى مقبول من الرعاية الصحية ( وإن لم تكن كافية ) ، ودعم المواد الغذائية الأساسية ، وتسعير المنتجات الصناعية .. وادت تلك الإجراءات الي تغير كبير في التركيبة المصرية الاجتماعية .. فتزايدت اعداد المتعلمين بصورة سريعة ، وتحسنت مستويات المعيشة ، وزادت عدالة توزيع الدخل من خلال الإجراءات المتتالية للحد من الملكيات الكبيرة وفرض الحراسات والتأمينات وارتفعت اعداد العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة بسبب التزام الحكومة بسياسة تشغيل الحريجين <sup>(١٢)</sup> .

وتعد الخطة الخمسية الأولى (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) الخطة الاقتصادية الوحيدة التي نفذت الى حد كبير في الاقتصاد المصري . ولقد اتسمت الخطة بمحاولة تركيز الإستثمار في القطاعات والأنشطة السلمية . هذا ولقد بلغ المتوسط السنوي للاستثمار المنفذ طوال فترة الخطة حوالي ٢٨١ مليون جنيه بالأسعار الجارية مما شكل نسبة ١٨٪ من الناتج المحلي بتكلفة الإنتاج .. وتم تخصيص حوالي ٥٨٪ من اجمالي الإستثمارات المنفذة للقطاعات السلمية . ولقد بلغ نصيب الصناعة التحويلية والتعدين ٢٧٪ من المجموع الكلي للاستثمارات ، وبلغ نصيب قطاع الزراعة ( متضمنا تكاليف بناء السد العالي ) ٢٣٪ من الاستثمار ، وجاء قطاع النقل والمواصلات والتخزين في المرتبة الثالثة بحوالي نسبة ٢٠٪ ، كما وجه الى قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية ما يوازي ٢٢٪ من جملة الاستثمارات (١٣) .

ولقد ترتب على ماسبق ، زيادة في الناتج المحلي الإجمالي توازي حوالي ٧٥٪ في المتوسط سنويا وذلك خلال سنوات الخطة .. وكان معدل النمو السنوي في قطاع الصناعة التحويلية حوالي ٩ بالمائة ، وفي قطاع الزراعة ٦ بالمائة ، وفي قطاع الكهرباء ١٥ بالمائة ، وفي قطاع التشييد حوالي ١٢ بالمائة (١٤) .

واكب ذلك التطور ، زيادة كبيرة في معدلات نمو الدخل المحلي ، حيث بلغ معدل النمو المركب في مرحلة سنوات الخطة حوالي ٨٫٦ بالمائة سنويا . هذا ولقد بلغ معدل النمو السنوي للاستثمار الاجمالي في فترة الخطة الخمسية نحو ١٤٪ بينما بلغ معدل النمو السنوي للاستهلاك النهائي في المتوسط ٩٫٥٪ فقط .. مما يعنى وجود فائض طلب في تلك المرحلة التخطيطية (١٥) .

تلاحظ على الخطة الخمسية أنها توخّت عدالة توزيع الإستثمارات الجديدة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وأنها ركزت الاستثمارات في القطاعات السلمية والتي تعد عصب النمو الاقتصادي والمحرك الأساسي لعملية التنمية .. وعلى الرغم من نجاح الخطة في دفع النمو الاقتصادي في مصر الا أن اتجاهات الاستثمار قد كرسّت وعمقت الأنماط الإنتاجية السائدة . فالاستثمار العريض في الصناعة قد أدى الى تثبيت دعائم النمط الإنتاجي الحديث ، بينما أن معظم الأستثمارات في الزراعة قد انجذبت الى بناء السد العالي ... واستمرت الوسائل الإنتاجية في قطاع الزراعة على حالتها الأولى ( أى لم يكن هناك مجال

كبيرا لتحديث وسائل الإنتاج الزراعية ) .. وذلك الشكل لم تساهم خطة التنمية الخمسية فى تعديل كبير فى توزيع السكان بين الحضر والريف أو فى توزيع القوة العاملة بين القطاع الصناعى والزراعى .. فلقد انخفضت النسبة المئوية للقوة العاملة فى الزراعة من ٥٨٪ فى ١٩٦٠ الى ٥٥٪ فى عام ١٩٦٥ وارتفعت النسبة المئوية للقوى العاملة فى الصناعة من ١٢٪ فى عام ١٩٦٠ الى ١٤٪ فى عام ١٩٦٥. <sup>(١٦)</sup> هذا الارتفاع الطفيف فى نسبة القوى العاملة فى القطاع الصناعى تشير أيضا الى أن التصنيع فى مصر قد اتجه الى استخدام وسائل انتاجية كثيفة - رأس المال فى قطاع الصناعة وبالتالي عجز قطاع الصناعة عن استيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة ... ظلت الزراعة اذن هى المجال الأساسى لتركز السكان والقوى العاملة فى مصر ، حتى فى ظل سياسات التصنيع لاحتلال الواردات التى سادت فى الستينات .. وبالتالي احتفظ النسق السكانى بمعظم سماته ، من ارتفاع لمعدلات الخصوبة وانخفاض الخصائص السكانية .. الا أن اهتمام الدولة بنشر الخدمات المجانية فى التعليم ، والصحة ، وتحديد حد أدنى للأجور ، وسياسات التشغيل قد اقرزت نوعا من العدالة الاجتماعية سواء على مستوى الريف أو المدينة ، وأن استفاد سكان الحضر بصورة أكبر من تلك الخدمات عن سكان الريف ... فعلى الرغم من إتاحة مجانية التعليم على مستوى مصر بأكملها الا أن الطلب على التعليم فى المدن عادة مايكون أعلى بكثير من الطلب على التعليم فى الريف وخاصة بالنسبة للثلاث . كما أن انتشار الخدمات الصحية يزداد فى المدن عن الريف ، وتفاوت كبير فى مستوى الخدمات الصحية من المناطق الحضرية للمناطق الريفية .. وما لاشك فيه أن قوانين الإصلاح الزراعى المتتالية قد أدت الى إعادة توزيع الدخل فى صالح المزارعين والمؤجرين ، الا أن سيادة الانحياز الإنتاجية التقليدية فى القطاع الزراعى وعدم تطوير وسائل الإنتاج ، قد ساهم أيضا فى إبقاء الطلب على العمل العائلى ( الأطفال - النساء ) على مستوى مرتفع ، وبالتالي لم تساهم إعادة توزيع الملكية والدخل فى مجال الزراعة فى تخفيض كبير فى مستوى الخصوبة الريفية .

هذا ولقد أدت سياسات الاستثمار الصناعى فى الستينات وما تلاها الى تركيز معظم الصناعات ليس فقط فى المناطق الحضرية بل على الأخص فى أكبر مدينتين فى مصر أى القاهرة والأسكندرية ولقد استأثرت القاهرة فى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٨ بـ ٤٢٪ من

مجموع المنشآت الصناعية التي يعمل بها عشرة عمال فأكثر<sup>(١٧)</sup>، وتركزت نسبة ٣٠٪ من الصناعات الكبيرة بها (١٧) وبذلك علي تكس التصنيع ليس فقط في المناطق الحضرية ، بل في العاصمة نفسها . ولقد نتج عن عدم عدالة التوزيع الجغرافي للأنشطة الصناعية ارتفاع الفوارق الهيكلية والتوزيعية بين المدن والريف (١٨) .. علي أن الأدهي من ذلك أن عملية التصنيع في الستينات علي الرغم من أهميتها وكثافتها ، لم تتجه الي تصنيع الريف ، أي خلق الآلات والمعدات التي تساعد علي تغيير الأساليب الإنتاجية الريفية من أساليب كثيفة - العمل الي اساليب أكثر تطوراً أو آلية.. ولهذا ، استمر النسق السكاني علي ماهو عليه ، علي الرغم من بعض التحسن في الخصائص السكانية مثل التعليم أو الصحة كما هو واضح من بيانات الملحق الإحصائي .

علي الرغم من السلبات السابق ذكرها ، فإن الخطة الخمسية الأولى تعد المحاولة الوحيدة المخططة لدفع التنمية في مصر . هذا ولقد تلاقت الظروف السياسية والاقتصادية ، التي أدت الي عدم متابعة الخطة الأولى بخطط أخرى تنتهج نفس المنهج من حيث ادارة عملية التنمية .. واهتمت الحكومة المصرية منذ عام ١٩٦٥ علي خطط سنوية .. ومنذ يونيو ١٩٦٧ الي أكتوبر ١٩٧٣ تحول الاقتصاد المصري الي اقتصاد حرب ، ووجهت معظم الموارد الي المجهود الحربي وتوقفت محاولات التنمية .. والدليل علي ذلك انخفاض معدل الاستثمار المنفذ الي الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج من ١٨٪ سنوياً خلال الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٥/٦٤ ) الي ١٣٫٥٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٣ ونتج عن ذلك انخفاض في معدلات نمو الدخل المحلي (١٩)

تغيرت السياسة الاقتصادية لمصر بعد انتصار أكتوبر ١٩٧٣ . وقويت مصر خوض تجربة الانفتاح الاقتصادي .. وفي ظل التجربة الجديدة حاولت الحكومة الاعتماد علي القطاع الخاص المحلي والأجنبي لدفع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وخاصة في القطاعات السلمية ، وركزت استثماراتها في البنية الأساسية وفي عمليات الإحلال والتجديد .. ولقد انعكست تلك الأولويات بوضوح في الأهداف الرئيسية للخطة الخمسية ١٩٧٧-١٩٨٢ والتي حددت أولويات الاستثمار علي مايلي (٢٠) .

١- اصلاح المسار الاقتصادي لمواجهة الاختلالات البنائية الداخلية والخارجية.



٢- الارتفاع بمستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتعويض التباطؤ الذى حدث نتيجة ضعف معدلات التنمية فى اوان السبعينات.

٣- علاج التراكمات التى ادت الى تدهور المرافق الاقتصادية والهياكل الرئيسية للانتاج القومى.

٤- رفع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصرى حتى يتمكن من تنفيذ العديد من المشروعات على المستوى العام والخاص.

٥- السماح لرأس المال العربى والاجنبى بان يلعب دوره الانتاجى الحلاق مشاركا مع القطاعين العام والخاص، ويستقطب التكنولوجيا الحديثة فى ظل سياسة الانفتاح.

٦- التوسع فى حجم الاستثمار القومى لمواجهة احتياجات التنمية الشاملة وخلق فرص العمالة للاعداد المتزايدة من السكان الذى يدخلون سوق العمل.

٧- الانتهاء من المشروعات الجارى تنفيذها وصيانة الوحدات الانتاجية القائمة بالاحلال والتجديد.

استهدفت خطة (١٩٨٢-٧٧) الوصول لمعدل استثمار يصل الى ٢٨ بالمائة من الدخل القومى وكان معنى ذلك الاعتماد بصورة كبيرة على القروض والتمويل الخارجى الذى شكل حوالى ٤٠٪ من الاستثمارات المنفذة فى تلك الفترة .. على أن أهم خصائص الاستثمارات فى تلك الفترة هو انخفاض نسب الاستثمار المخصصة للقطاعات السلعية والتى بلغت نسبة ٤٨٪ فى الفترة ( ١٩٧٤ - ٨١ / ١٩٨٢ ) مقابل نسبة ٥٧,٥٪ فى الفترة ( ٥٩ / ٦٠ - ٦٤ / ٦٥ ) ، ٦١٪ فى الفترة بين ( ٦٥/٦٦ - ١٩٧٣ ) (٢١) .

وفى نوفمبر ١٩٨٢ ، صدرت الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ .. وكانت الخطة تقوم على الأسس التالية (٢٢) .

١- الاستمرار فى تحقيق معدلات عالية للنمو تجاوز المعدلات الحالية لنمو السكان، بما يحقق رفعا لمستوى معيشة الافراد بمعدلات لا تقل عن ضعف معدل النمو السكاني.

٢- ان تستند التنمية بشكل رئيسى على الاهتمام بالقطاعات السلعية وخاصة قطاعى الزراعة والصناعة من حيث حجم الاستثمار الذى يخصص لها.

٣- دعم قطاعات البنية الأساسية، والقطاعات التي تشير المتابعة في السنوات ما قبل الخطة الحالية الى وجود اختناقات بها..

٤- احداث تنمية حقيقية للموارد البشرية بالاهتمام بتخطيط القوى العاملة والتدريب.

٥- تخصيص طاقات استثمارية لتخفيف حدة مشكلة الاسكان.

٦- البدء في تصحيح العجز الزمن في ميزان المدفوعات.

وعلى الرغم من أن الخطة قد حددت أهمية الاستثمار في القطاعات السلبية ، الا أننا نرى أن معظم الاستثمارات في تلك الخطة (حوالي ٧٧ بالمائة) انجذبت الى اغراض الاحلال والتجديد والاستكمال والتوسعات بينما لم تحظ المشروعات الاستثمارية الجديدة الا بـ ١٦,٨٪ من اجمالي الاستثمارات<sup>(٢٣)</sup> وبالتالي ، فان خطة ( ٨٢/٨٣ - ١٩٨٧/٨٦ ) لم تستهدف في الحقيقة أى تعديل في هيكل البنيان الاقتصادى الذى تشكل منذ منتصف السبعينات . وعلى الرغم من أن تلك الخطة الأخيرة أخذت في الحسبان بعض الأهداف السكانية الا أن تلك الأهداف جاءت قاصرة على مجرد رفع النمو الدخلى بمعدل أعلى من النمو السكانى ، والإهتمام بتخطيط القوى العاملة ، حتى لا تستفحل ظاهرة البطالة السافرة والتي وصلت في تعداد سنة ١٩٨٦ الى ١٥٪ من قوة العمل في مصر .

وفي الحقيقة ، نستطيع القول بأن سياسات الانفتاح الاقتصادي، قد ساهمت الى حد كبير في زيادة الإختلال بين الأنماط الإنتاجية الحديثة والأنماط التقليدية .. فلقد تركزت الاستثمارات ووروس الأموال في قطاع البنية الأساسية وفي قطاعات الخدمات وعانت الزراعة والصناعة من توقف الاستثمارات الجديدة ، وهبط معدل الاستثمار في الفترات الأخيرة في مجال الزراعة الى أقل من ٧٪ من جملة الاستثمارات .. وقد أدى ذلك الى تباطؤ الناتج من الزراعة والصناعة ، وانحسار فرص العمالة الجديدة ، مما ساهم في تفجر مشكلات البطالة السافرة خاصة بين الشباب والنساء ، وانخفاض نمو الناتج الزراعى واتجاه الإنتاج في الزراعة الى المعاصيل غير التقليدية ، مما تسبب في زيادة الاعتماد على العالم الخارجى في صورة تزايد واردات مصر الغذائية .. وفي الوقت الذى اخذ النشاط الاقتصادى يتركز في مجال الخدمات ( النقل ، البنوك ، السياحة ) تركزت معظم أنشطة الإفتتاح في المدن .. ولقد مس الانفتاح القرية ولكن أساسا عن طريق الهجرة . على أن معظم مدخرات المهاجرين انجذبت الى

قطاع الإسكان ، الا أن البعض منها اتجه الى تحديث بعض وسائل الإنتاج .. على أن هذا التحديث لم يغير أساسا من تركيبة الوسائل الإنتاجية فى الريف ، فهى مازالت كثيفة العمل على الرغم من انتشار بعض المعدات الرأسمالية<sup>(٢٤)</sup>.

لم تؤد سياسة الافتتاح الى تغيير هيكلى ايجابى فى النسق الاقتصادى - الاجتماعى ، بل بالعكس ، اتجه النشاط الاقتصادى الى التراجع فى مجال الأنشطة الإنتاجية الأساسية مثل الزراعة والصناعة. ويعد هذا التراجع السبب الرئيسى فى ظهور واستمرار المشاكل الاقتصادية الأساسية من عجز فى ميزان المدفوعات ، وتضخم الدين الخارجى ، وارتفاع نسب التضخم ، وارتفاع نسب البطالة الظاهرة .. ولا يمكن القاء اللوم على النمو السكانى كسبب أساسى للمشاكل الاقتصادية لمصر .. بل إن السياسات الاقتصادية التى سادت من ١٩٧٤ الى الآن هى المسئولة أساسا عن تلك المشاكل .. ومن الطبيعى أن لا تؤثر تلك السياسات بصورة ايجابية على النسق السكانى فلقد ارتفعت الفجوة فى الدخل .. ولقد بلغ النصيب النسبى للأجور فى الدخل المحلى الإجمالى عام ٦٧/٦٦ نسبة ٤٦.٥٪ انخفض فى عام ١٩٧٩ الى ٢٩.٨ بالمائة فقط لاغير ، ثم عاد الى الارتفاع الى ٣٨ بالمائة فى عام ١٩٨٢/٨١<sup>(٢٥)</sup> ولقد صاحب تدهور توزيع الدخل ، ارتفاع فى مستوى التضخم الذى يقدر بحوالى ٢٠ بالمائة سنويا منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن ، مما يساعد على انخفاض مستويات المعيشة وخاصة بالنسبة للمواطنين ذوى الدخل الثابت أو شبه الثابت ..

### خلاصة

وفى ضوء تلك السياسات المتلاحقة ، نستطيع القول بأن سياسات التنمية فى مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتى الآن ، أدت الى ظهور واستمرار النمط السكانى الذى تعاني منه مصر حتى الآن .. فلقد أدت تلك السياسات الى تحديث بعض الأنشطة الاقتصادية .. بينما حافظت على الأنماط الإنتاجية التقليدية كثيفة العمالة فى بعض الأنشطة مثل الزراعة وبعض أنواع الخدمات .. لم تؤدى سياسات التنمية اذا الى إعادة هيكلة الاقتصاد المصرى فى اتجاه سيادة نمط الإنتاج الحديث على كافة الأنشطة الاقتصادية .. ويعد هذا التزاوج بين النمط إنتاجية حديثة وتقليدية مسئولا مسئولية أساسية عن النمط السكانى الموجود فى مصر .. فمن حيث خصائص النمو السكانى ، نلاحظ أن ارتفاع مستويات الخصوبة يعكس فى الأساس

احتياجات المجتمع الزراعى للعمالة الكثيفة فى ضوء انخفاض درجة وسعة الزراعة المصرية ، وسيادة مستوى معيشى منخفض لمعظم سكان الريف .. وتمعكس خصائص السكان ازدواجية الهيكل الاقتصادى المصرى وارتفاع الفوارق الهيكلية بين القوى الإجتماعية . فعلى الرغم من ارتفاع نسب التعليم فى المدن ، فان أكثر من نصف السكان ( ونسبة كبيرة من هؤلاء من سكان الريف ) يعانون من الأمية .. وعلى الرغم من توافر خدمات صحية جيدة نسبيا بالنسبة لدول العالم الثالث فى مصر ، الا أن توزيع تلك الخدمات بغير متكافئ ، ويعانى سكان الريف من قصور تلك الخدمات وتقصير القائمين عليها .. الخ .

كيف نستطيع اذا التغلب على خصائص هذا النمط السكانى ؟ لا يمكن أن تغلب على ما يسمى بالمشكلة السكانية بمعزل عن السياسات الاقتصادية والسياسية الحاكمة للتطور الاقتصادى .. ان سياسات التنمية الجزئية مسئولة أساسا عن اختلال انماط الإنتاج ، وبالتالي اختلال الدخل وتوزيع الخدمات بين فئات السكان ومن ثم فان على سياسات التنمية ان تظطلع بمهمة تحديث البنيان الاقتصادى ككل ، حتى نقضى على السلبات المؤدية لاستمرار الوضع السكانى الذى نعانى منه الآن . لن تستطيع السياسات السكانية الحالية ، الحد من النمو السكانى السريع فى غياب سياسات للتنمية تعمل على زيادة الإنتاجية واعادة توزيع الدخل والخدمات التعليمية والصحية بصورة متوازنة بين جميع الفئات السكانية . ولا يكفى فى هذا المجال تزايد الدخل عن طريق بعض الأنشطة الطفيلية مثل بيع البترول أو السياحة ، لتغيير النمط السكانى .. فان زيادة الدخل يجب أن تتأتى عن طريق زيادة النشاط الإنتاجى الحديث ( التصنيع ) .. والتصنيع هنا لا يقتصر على مفهوم التصنيع التقليدى ( أى الصناعة التحويلية ) بل يتسع ليشمل قطاع الزراعة ، أى الإرتفاع بمستوى وسائل الإنتاج الزراعية .. فى تلك الحالة ، فان التصنيع بهذا المفهوم المتسع سيؤدى الى خفض الطلب على العمالة الزراعية وغير المدربة وسيزيد الطلب على العمالة الماهرة والمدربة .. وحتما سيتجاوب عرض العمل ( أى السكان ) مع نوع الطلب الجديد .. إن التصنيع وعدالة التوزيع فى الدخل ومنافع التنمية هما الوسيلتان الأساسيتان لاعادة هيكلة البناء الاقتصادى ومن ثم لاعادة التوازن للنسق السكانى فى مصر .

هذا ، وسنعمل على توضيح السمات الرئيسية للنمو السكاني في مصر في الجزء الثاني من هذا البحث والتي تبلورت من خلال السياسات الجزئية لتحديث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية السابقة. وعلى وجه الخصوص ، سنتناول خصائص النمو السكاني والسياسات الحكومية في مصر التي حاولت أن تحدد من هذا النمو ، وخصائص التوزيع السكاني من ناحية التوزيع العمري والنوعي والجغرافي ، وخصائص السكان أي الخصائص التعليمية والصحية وخصائص العمالة المصرية

## المراجع

(١) انظر نادية رمسيس فرح «مدخل لدراسة التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية» المستقبل العربي ، العدد ٩١ ، سبتمبر ١٩٨٦ .

(٢)

Z.Y.Hershlag: "Introduction to the Modern Economic History of the Middle East. Leiden": E. J. Brill, 1980. Second Revised edition.

(٣) انظر المرجع السابق

(٤) عبد الرحمن الرافعي : "عصر محمد علي" . القاهرة : دار المعارف ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٢

(٥)

Roger Owen : "The Middle East in the World Economy 1800- 1914". London and New York: Methuen, 1981.

(٦) انظر المرجع السابق

(٧) انظر هيرشلاج ، وروجر اون : مراجع سابقة .

(٨) انظر المراجع السابقة .

(٩) انظر نادية رمسيس فرح " النظرية الغربية والتنمية العربية " المستقبل العربي ، العدد ٦٦ ، ١٩٨٤ .

(١٠) انظر المرجع السابق

(١١)

Robert Mabro: "The Egyptian Economy". Oxford: Clarendon Press, 1974-.

(١٢) انظر المرجع السابق .

(١٣) انظر تقرير مجلس الشورى ، دور الانعقاد العاشر الخامس ، لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن سياسات الاستثمار ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨٣/٨٢ الصادر في ١٩٨٥/٦/١٥ .

- ١٤) انظر تقرير مجلس الشورى ، المرجع السابق .  
 ١٥) انظر تقرير مجلس الشورى ، المرجع السابق .  
 ١٦) انظر تقرير مجلس الشورى ، المرجع السابق .  
 ١٧) انظر تقرير مجلس الشورى ، المرجع السابق .  
 ١٨) انظر -

A.M. Hallouda, S.Z.Aminy, S.M. Cochrane and S.M.Farid (eds.): "The Egyptian Fertility Survey: Socio-Economic Differentials and Comparative Data from Husbands and Wives". Cairo: CAPMAS, Vol.3- 1983-

- ١٩) انظر تقرير مجلس الشورى السابق الاشارة اليه .  
 ٢٠) وزارة التخطيط : "الخطة الخمسية ١٩٧٨ - ١٩٨٢ : الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية". القاهرة : اغسطس ١٩٧٧ ، المجلد الاول، ص ١ .  
 ٢١) انظر تقرير مجلس الشورى السابق الاشارة اليه .  
 ٢٢) وزارة التخطيط : "الاطار العام لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٣/٨٦-١٩٨٧". القاهرة نوفمبر ١٩٨٢ ، المجلد الأول ص ٥٩-٦٠ .  
 ٢٣) المرجع السابق، ص ١٢٠ .  
 ٢٤) انظر نادية رمسيس فرح : «نحو استراتيجية لتجاوز تناقضات هجرة العمالة المصرية لدول النفط العربية» المنار العدد ٢ ، فبراير ١٩٨٥ .  
 ٢٥) انظر تقرير مجلس الشورى السابق الاشارة اليه .





## الباب الثاني

### المبادئ الرئيسية للنسق السكاني في مصر

الفصل الثالث : النمو السكاني والسياسة السكانية

الفصل الرابع : التوزيع السكاني

الفصل الخامس : خصائص السكان



## **الباب الثاني**

### **الفصل الثالث**

#### **النمو السكاني والسياسة السكانية**

د. نادية فرح

## مقدمة :

تتمحور سياسات الدولة الرسمية في مصر حول النمو السكاني السريع كعقبة رئيسية أمام مجهودات التنمية ، وبالتالي ركزت معظم الخطط السكانية الرسمية علي تخفيض معدل النمو السكاني عن طريق تخفيض مستويات الخصوبة . فهل نجحت الدولة في تلك السياسات؟ وماهي فاعلية تلك السياسات في ضوء سياسات التنمية التي اتبعتها الدولة منذ بدأ الانحياز الرسمي لتبني سياسة سكانية فاعلة ؟ .. وهل تستطيع الدولة أن تعالج مايسمي بالمشكلة السكانية عن طريق جهاز متخصص سوا . كان ذلك الجهاز له صلاحيات واسعة أو لا ؟

للإجابة علي تلك التساؤلات ، سنحاول في هذا الجزء استعراض خصائص النمو السكاني والسياسات السكانية المعلنة منذ الستينات وحتى الآن ، ومدى فاعلية تلك السياسات في الوصول الي الهدف المعلن الا وهو تخفيض مستويات الخصوبة بصورة سريعة وفعالة .

### أولاً - خصائص النمو السكاني في مصر :

من المعروف أن النمو السكاني في مصر هو محصلة للفرق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات حيث أن الهجرة الدائمة من مصر من الضالة بحيث لا تؤثر كثيراً ولا قليلاً علي معدلات النمو السكاني . وتشير البيانات المتاحة الي أن المعدلات العالية للنمو السكاني هي في الحقيقة ناتجة عن تناقص سريع في معدلات الوفيات مع ثبات الخصوبة عند مستوي مرتفع نسبياً ، وبالتالي تعد مستويات الخصوبة المرتفعة هي هدف السياسة السكانية . فمع تناقص معدلات الوفيات يصبح المجال الوحيد لتخفيض معدلات النمو السكاني هو العمل علي تخفيض معدلات الإنجاب ..

أجري أول تعداد حديث في مصر سنة ١٨٨٢ ، وتم تقدير عدد السكان في ذلك الوقت بحوالي ٨٠٠.٠٠٠ نسمة . علي أن هناك بعض الشكوك المثاره حول دقة هذا التعداد . فلقد تم التعداد اهان فترة الثورة العرابية ، حيث ساد الاضطراب البلاد .. ولقد أجري التعداد الثاني في عام ١٨٩٧ ، وحدد هذا التعداد سكان مصر بحوالي ٩٧٣٤٠٥ نسمة ومنذ ذلك الحين انتظم تعداد السكان كل عشر سنوات . وفي سنة ١٩٤٧ ، بلغ تعداد السكان في مصر حوالي ١٨,٩٦٧,٠٠٠ نسمة .

جدول (١)

تطور عدد السكان في مصر (١٨٨٢ - ١٩٤٧)

السنة	عدد السكان	معدل النمو
١٨٨٢	٧.٥٥٠	
١٨٩٧	٩.٦٦٩	١.٦
١٩٠٧	١١.١٩٠	١.٥
١٩١٧	١٢.٧١٨	١.٣
١٩٢٧	١٤.١٧٨	١.١
١٩٣٧	١٥.٩٢١	١.٢
١٩٤٧	١٨.٩٦٧	١.٩

المصدر : رداد مرقس : سكان مصر : قراءة تحليلية في تعداد ١٩٨٦ : القاهرة مركز البحوث العربية ١٩٨٨ ، ص ١٢.

من الملاحظ إذن، أن النمو السكاني السريع بدأ في مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر . وتراوحت معدلات الزيادة بين ١ر١ بالمائة و١ر٩ بالمائة .. ونستطيع القول أن تلك الزيادة السريعة في النمو السكاني كانت استجابة مباشرة لمقتضيات الزراعة كثيفة العمالة والتي اعتمدت علي تصدير القطن، كما أنها نشأت أيضا نتيجة للتحسن الملحوظ في استخدام وسائل الطب الحديثة والقضاء علي الأوبئة والأمراض الفتاكة التي كانت تهدد حياة المصريين قبل ذلك ( انظر الجزء الأول ، الفصل الثاني).

تسارعت معدلات النمو السكاني منذ أوائل الخمسينات، ارتفعت معدلات النمو لتقارب الثلاثة بالمائة، واستمر هذا الوضع منذ الخمسينات وحتى الآن. (انظر جدول ٢) ... ومن الواضح ان تسارع معدلات النمو السكانية انما يرجع الي الانخفاض الحاد في مستويات الوفيات من ١٧.٨ في الألف سنة ١٩٥٢ إلي ٨.٦ في الألف فقط في عام ١٩٨٨ هذا في الوقت الذي لم تنخفض فيه معدلات المواليد إلا بنسبة ضئيلة من ٤٥.٢ في الألف سنة ١٩٥٢ إلي ٣٧.٥ في الألف سنة ١٩٨٨ .. هل يعني ذلك أن مستويات الخصوبة في مصر لم

جدول - ٢ -

السكان في منتصف العام وأعداد المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية ومعدلاتهم في السترات  
١٩٥٢ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ الي ١٩٨٧

السنة	تقدير عدد السكان في منتصف العام بالآلاف	المواليد		الوفيات		الزيادة الطبيعية	
		عدد بالآلاف	معدل المواليد في الآلاف	عدد بالآلاف	معدل الوفيات في الآلاف	عدد بالآلاف	معدل
١٩٥٢	٢١٤٣٧	٩٦٩	٤٥.٢	٣٨١	١٧.٨	٥٨٨	٪٢.٧٤
١٩٦٠	٢٥٩٩٠	١١١٤	٤٢.٩	٤٣٨	١٦.٩	٦٧٦	٪٢.٦
١٩٦٦	٣٠١٨٨	١٢٣٥	٤٥.٩	٤٧٧	١٥.٨	٧٥٨	٪٢.٥١
*١٩٧٦	٣٧٨٥٨	١٣٨٤	٣٦.٦	٤٤٥	١١.٨	٩٣٩	٪٢.٤٨
**١٩٧٧	٣٨٩٩٤	١٤٥٥	٣٧.٥	٤٥٩	١١.٨	٩٩٦	٪٢.٥٧
**١٩٧٨	٣٩٦٧٧	١٤٨٧	٣٧.٤	٤١٧	١٠.٥	١٠٧٥	٪٢.٦٩
**١٩٧٩	٤٠٨٨٩	١٦٤٢	٤٠.٢	٤٤٦	١٠.٩	١١٩٦	٪٢.٩٣
**١٩٨٠	٤٢١٣٦	١٥٨٥	٣٧.٥	٤٢٣	١٠.٥	١١٥٧	٪٢.٧٥
**١٩٨١	٤٣٣٢٢	١٦٠٤	٣٧.٥	٤٣٤	١٠.٥	١١٧٠	٪٢.٧
**١٩٨٢	٤٤٥٠٦	١٦١٢	٣٦.٢	٤٤٤	١٠.٥	١١٦٨	٪٢.٦٢
**١٩٨٣	٤٥٧٥٥	١٦٨٤	٣٦.٨	٤٤٥	٩.٧	١٢٣٩	٪٢.٧١
**١٩٨٤	٤٧١٩١	١٨٢٠	٣٨.٦	٤٤٤	٩.٤	١٣٧٦	٪٢.٩٢
**١٩٨٥	٤٨٥٠٣	١٨١٧	٣٧.٥	٤٤٢	٩.١	١٣٧٥	٪٢.٨٤
**١٩٨٦	٤٩٨٩٧	١٨٧٨	٣٧.٦	٤٦٨	٩.٤	١٤١٠	٪٢.٨٢
١٩٨٧	٥١٣٢٩	١٩٤٣	٣٧.٨	٤٤٥	٨.٦	١٥٠٣	٪٢.٩٢
١٩٨٨	٥٢٩١٩	١٩٨٧	٣٧.٥	٤٥٦	٨.٦	١٥٣١	٪٢.٨٩

\* تم تقدير عدد السكان في عامي ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ علي أساس ارقام للتعديلات لهاتين السنتين وبشكل المواطنين في الخارج.

\*\* احتسبت تقديرات السترات للسكان من ١٩٧٧ - ١٩٨٥ اعتماداً علي بيانات تعداد ١٩٧٦ وباستخدام أسلوب الزيادة الطبيعية وكذلك تقديرات السكان لعام ١٩٨٧ و١٩٨٨ اعتماداً علي بيانات تعداد ١٩٨٦ وباستخدام أسلوب الزيادة الطبيعية.

مصدر : الجهاز المركزي للتحمة المسمة والاحصاء - الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٥٢-١٩٨٧ القاهرة : الجهاز المركزي، جمهورية مصر العربية يونيو ١٩٨٩ ص ٣٦.

تتخفيض في خلال الأربعين سنة الماضية، وأنها بقيت علي حالها من الارتقاع، حتي مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ والي الآن؛ وإذا كان هذا صحيحا، هل يعني ذلك أن نتوقع استمرار معدلات النمو السكانية المرتفعة؟ وأين من ذلك السياسات السكانية المتعاقبة والتي استهدفت تخفيض معدلات النمو السكاني منذ الستينات وحتى الآن؟

وفي الحقيقة ، فان الاعتماد علي قياس مستويات الخصوبة عن طريق معدلات المواليد الطبيعية ، قد يكون مضللا بعض الشيء ، فقد تكون مستويات الخصوبة آخذة في الهبوط في الوقت الذي تتزايد فيه معدلات المواليد الطبيعية ، نتيجة لارتفاع مستويات الخصوبة في فترة سابقة ، ووجود عدد أكبر من النساء في سن الزواج والإنجاب .

وبالتالي ، فمن المستحسن في محاولة قياس الخصوبة ، الاعتماد علي مؤشر آخر أكثر دقة وهو معدل الخصوبة الإجمالي ، ويعرف معدل الخصوبة الإجمالي بعدد الأطفال الأحياء لامرأة تبدأ الإنجاب ( في وقت المسح ) وتتجب حسب المعدلات السائدة في فترة خمس سنوات السابقة المسح.

تظهر البيانات المتاحة ، من مسوحات مختلفة للخصوبة في مصر ، أن هناك انجهاها تنازليا لمعدلات الخصوبة الإجمالية ( انظر جد ول ٣ ) . فلقد تناقص معدل الخصوبة الإجمالي علي مستوي الجمهورية ككل من ٧.٩ في الفترة ( ١٩٦٠ - ١٩٦٥ ) الي ٤.٣٨ في الفترة ( ١٩٨٦ - ١٩٨٨ ) .. هذا ولقد انخفضت معدلات الخصوبة الإجمالية علي الرغم من أن متوسط العمر عند الزواج بين النساء المتزوجات حاليا أو النساء اللاتي سبق لهن الزواج لم يرتفع بصورة كبيرة منذ الستينيات وحتى الآن .. فحسب البيانات المتاحة من ١٩٦٠ وحتى ١٩٨٤ ( انظر جدول ٤ ) ، نلاحظ أن متوسط العمر لدي النساء المتزوجات أو اللاتي سبق لهن الزواج قد ارتفع من ١٦ر٦ سنة في الفترة الزمنية ( ١٩٦٠ - ١٩٦٤ ) الي ١٩ سنة في الفترة الزمنية ( ١٩٨٠ - ١٩٨٤ ) ، أي أن معظم النساء في مصر يتزوجن في سن صغيرة نسبيا ، وبذلك يتعرضن لفترات طويلة من احتمالات الإنجاب .

جدول ٣

معدلات الخصوبة الاجمالية في مصر

الفترة الزمنية						المنطقة
١٩٨٦ ١٩٨٨	١٩٨٤	١٩٧٥ ١٩٨٠	١٩٧٠ ١٩٧٥	١٩٦٥ ١٩٧٠	١٩٦٠ ١٩٦٥	
٤.٣٨	٤.٢٠	٥.٢٧	٥.٥٣	٦.٥٣	٧.٠٩	اجمالي الجمهورية الحضر
٣.٤٨	٣.٩١	٤.٢٧	٤.٣٦	٥.٣٨	٦.٤٠	اجمالي الحضر
٣.٠١	٣.٧٩	٣.٨٤	٣.٩٧	٥.١١	٥.٩٢	المحافظات الحضرية
٣.٨١		٤.٩٢	٤.٤٦	٥.٤٧	٧.٠٤	حضر وجه بحري
٤.١٧		٥.٨٧	٥.٦٨	٦.٤٩	٧.٤٣	حضر وجه قبلي الريف
٥.٣٥	٤.٤٢	٦.١٤	٦.٥٤	٧.٥٠	٧.٦٤	اجمالي الريف
٤.٧٣		٦.٠٠	٦.٥٢	٧.٤٠	٧.٥١	ريف الوجه البحري
٦.١٥		٦.٣٢	٦.٦١	٧.٦٥	٧.٨٢	ريف الوجه القبلي

المصدر : البيانات من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠.

Awad Hllouda , Saad Amin and Samir Farid: "The Egyptian Fertility Survey", 1980. Vol 2. Cairo : CAP MAS, 1983-

البيانات الخاصة بعام ١٩٨٤ مستقاة من .

- حسين عيد العزيز ، محمد نبيل الحزازاتي وآن آدامز واي : داهم نتائج مسح مدي عمارسة

طرق تنظيم الاسرة في مصر، ١٩٨٤ - القاهرة: المجلس القومي للسكان ، سبتمبر ١٩٨٥.

-البيانات الخاصة بالفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ وتتضمن بيانات ١٩٨٨ وحتى وقت المسح

محسوبة علي الأساس الاطفال للنساء في سن ١٥ - ٤٤ سنة . وتلك البيانات مستقاة من

Hussein Abdel Aziz, Magued Osman, Fatma El- Zanaty and



Ann Way "EGYPT Demographic and Health Survey, 1988"-  
Cairo: National Population council, September 1989-

جدول ٤

متوسط العمر عند الزواج بين النساء المتزوجات أو سبق لهن الزواج حسب التوزيع الجغرافي.

الفترة الزمنية	المحافظات الحضرية	وجه بحري			وجه قبلي			المجموع
		اجمالي	حضر	ريف	اجمالي	حضر	ريف	
١٩٦٠ - ١٩٦٤	١٧,٣	١٦,٧	١٧,٢	١٦,٦	١٦,٧	١٦,٦	١٥,٩	١٦,٦
١٩٦٥ - ١٩٦٩	١٨,٨	١٦,٩	١٨,٢	١٦,٦	١٦,٩	١٧,٧	١٥,٨	١٧,١
١٩٧٠ - ١٩٧٤	١٩,٥	١٨,١	٢٠,٥	١٧,٢	١٨,١	١٨,٤	١٦,١	١٧,٩
١٩٧٥ - ١٩٧٩	٢١,١	١٨,٠	٢٠,٦	١٧,٢	١٨,٠	١٨,٦	١٦,٥	١٨,٣
١٩٨٠ - ١٩٨٤	٢١,٨	١٨,٧	٢٠,٧	١٨,٠	١٨,٧	١٨,٧	١٦,٩	١٩,٠
معد النساء	٢١,٤١	٣٥,٥٥	١٠,١٩	٢٤,٨٦	٣٢,٦٥	١١,٤٥	٢١,٢٠	٨٩١١

المصدر: Hussein Abdel Aziz , Magued Osman , Fatma El - Zanaty:  
and Ann Way : "Egypt Demographic and Health Survey , 1988".  
Cairo : National Population Council, September 1989-

وعلى الرغم من هذا الانخفاض النسبي في معدلات الخصوبة الإجمالية ، إلا أن تلك المعدلات مازالت مرتفعة ، وبالتالي سيستمر معدل النمو السكاني السريع لمدة طويلة قادمة ، خاصة إذا ما أضفنا الفوارق الكبيرة بين المناطق الجغرافية وبين الطبقات الاجتماعية في الحiban .

ونلاحظ أن كل من بيانات الخصوبة الإجمالية وبيانات متوسط سن الزواج ، تخفي تفاوتات واضحة حسب التوزيع الجغرافي للسكان .. فلأول وهلة ، نستطيع ملاحظة أن معدلات الخصوبة للريف المصري ترتفع في العادة بحوالي طفلين عن معدل الخصوبة الإجمالي

للحضر . وعلى سبيل المثال ، بلغ معدل الخصوبة في الريف ٣٥ر٥ ، بينما انخفض الي ٤٨ر٣ في الحضر وذلك عن الفترة الزمنية (١٩٨٦ - ١٩٨٨ ) .. وفي نفس الوقت بلغ متوسط سن الزواج للنساء في الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٤) حوالي ٢٠ سنة بالنسبة للنساء في الحضر ، ووصل الي ١٧ سنة في الريف ( انظر جدول ٣ وجدول ٤ ) .

ولا تقتصر التفاوتات في معدلات الخصوبة الإجمالية وفي متوسط سن الزواج للنساء علي الفوارق بين الريف والحضر ، بل تمتد تلك التفاوتات بين المناطق الحضرية نفسها ، وفي داخل الريف المصري .

ففي داخل الحضر ، تحظى المحافظات الحضرية ( القاهرة ، والاسكندرية ، وبورسعيد ، والسويس والإسماعلية ) بأقل معدلات للخصوبة الإجمالية في مصر ، ووصلت تلك المعدلات الي ٣٠ر١ في الفترة الزمنية (١٩٨٦ - ١٩٨٨ ) ويأتي حضر وجه بحري في المرتبة الثانية بمعدل خصوبة اجمالي يصل الي ٣٨ر١ ثم حضر الوجه القبلي (٤١ر٧) وذلك في نفس الفترة الزمنية السابق الاشارة اليها .. ونلاحظ أن تلك التفاوتات قد استمرت طوال فترة الأربعين سنة الماضية .. وهناك أيضا تفاوتات ملحوظة بين معدلات الخصوبة الإجمالية لريف وجه بحري ، حيث وصل هذا المعدل الي (٤٧ر٣) ، بينما يصل مستوي الخصوبة الإجمالية في ريف وجه قبلي الي (٦١ر٥) ، وذلك لنفس الفترة الزمنية السابقة (١٩٨٦ - ١٩٨٨ ) ( انظر جدول ٣) .

تفاوت أيضا متوسطات سن الزواج للنساء حسب المناطق الجغرافية في مصر .. ففي الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٤ ) وصل متوسط سن الزواج للنساء الي حوالي ٢٢ سنة في المحافظات الحضرية ، و٢١ سنة في حضر وجه بحري و٢٠ سنة في حضر وجه قبلي .. أما بالنسبة للمناطق الريفية ، فيصل متوسط سن الزواج للنساء الي ١٨ سنة في ريف وجه بحري ، وينخفض الي حوالي ١٧ سنة في ريف وجه قبلي .. ( انظر جدول رقم ٤ ) .

تعود تلك الفوارق في جوهرها الي اختلاف الأنماط الإنتاجية بين الحضر من ناحية والريف من ناحية أخرى . فما زال الريف المصري يخضع لانماط الإنتاج التقليدية كثيفة العمل ، أما المناطق الحضرية فتخضع لتضايف الأنماط الإنتاجية الحديثة والتقليدية ، مما يقلل من الاعتماد علي الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة الي حد ما ، علي الرغم من شيوع الأنشطة الصغيرة

وفات العمالة الكثيفة في مجالات الورش الصغيرة والخدمات ، وبالإضافة الى تلك الفوارق الهيكلية بين الريف والحضر ، فان الفوارق في مستويات الخصوبة وسن الزواج بين المناطق الحضرية نفسها يرجع في الحقيقة الى تكس الصناعات الحديثة بصفة خاصة في المحافظات الحضرية خاصة القاهرة والأسكندرية ، بينما تحظى المناطق الحضرية في كل من وجه بحري ووجه قبلي بمستوي تصنيع اقل بكثير من مستوي المحافظات الحضرية الكبرى ... ( انظر الجزء الثاني من هذا التقرير ، فصل ٤ ) .

ولا تعكس الاختلافات في مستويات الخصوبة علي المستوي الجغرافي الفوارق الهيكلية الناتجة عن تباين الأنماط الإنتاجية السائدة في مصر فقط ، بل أن عدم عدالة توزيع الدخل وتوزيع الخدمات التعليمية والصحية وتباين نصيب الفئات الاجتماعية من الدخل والخدمات الاجتماعية الأخرى يؤدي الي اختلاف مستويات الخصوبة الإجمالية ومتوسطات سن الزواج .. وعلي الرغم من ندرة البيانات الخاصة بقياس الفوارق التوزيعية ( مثل بيانات توزيع الدخل ) في مصر بصورة عامة الا أن هنالك بعض الدراسات التي تشير بوجه الخصوص الي ارتباط الفوارق التوزيعية ، بالتفاوتات في معدلات الخصوبة الإجمالية في مصر .

#### جدول رقم (٥)

معدلات الخصوبة الإجمالية حسب فئات توزيع الدخل

(١٩٧٥ - ١٩٨٠)

معدلات الخصوبة الإجمالية	فئات توزيع الدخل الفردي
٦.١٣	اقل من ٢٠ بالمائة
٦.٠٠	من ٢١-٤٠ بالمائة
٥.٣٩	من ٤١-٦٠ بالمائة
٤.٩١	من ٦١-٨٠ بالمائة
٣.٨٢	من ٨١-

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء : مسح الخصوة ١٩٨٠ النغ المجلد الثالث،  
القاهرة: سبتمبر ١٩٨٣

نلاحظ من الجدول السابق ( جدول ٥ ) ارتباطا واضحا بين مستويات توزيع الدخل الفردي ، ومعدلات الخصوة الإجمالية . ومن الواضح أن الفئات الأفقر هي الفئات الأعلى خصوة ، وتقل مستويات الخصوة بانتظام مع ارتفاع مستويات الدخل . وتتباين مستويات الدخل بشدة بين المناطق الجغرافية في مصر ( انظر جدول ٦ ) .

جدول (٦)

نسبة الأسر حسب فئات توزيع الدخل الكلي ١٩٨٠

المنطقة	فئات الدخل				
	أقل ٢٠ بالمائة	٢١ - ٤٠	٤١ - ٦٠	٦١ - ٨٠	أ١
القاهرة والاسكندرية	١٠,٦	١٥,٣	٢٣,٤	٢١,٣	٢٩,٤
حضر وجه بحري	١٥,٢	١٣,٨	١٧,٨	٢٩,٠	٢٤,٣
حضر وجه قبلي	١٧,٦	٢٠,٦	١٦,٥	٢٢,٩	٢٢,٤
ريف وجه بحري	٢٢,٠	٢١,٥	١٨,٥	٢٠,٠	١٨,٢
ريف وجه قبلي	٣٠,٣	٢٥,٩	٢٢,٢	١٤,٦	٩,١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء : مسح الخصوة ١٩٨٠. القاهرة : سبتمبر ١٩٨٣ المجلد الثالث.

نلاحظ من البيانات المتوفرة لسنة ١٩٨٠ عن نسبة الأسر حسب فئات توزيع الدخل الكلي، أن أكثر من ٥٦ بالمائة من الأسر في ريف وجه قبلي يقعن في أقل من ٤٠ بالمائة من فئات توزيع الدخل ، بينما تصل تلك النسبة الي ٤٣,٥ بالمائة في ريف وجه بحري ، و ٣٨ بالمائة في حضر وجه قبلي ، ٢٩ بالمائة في حضر وجه بحري وحوالي ٢٦ بالمائة فقط في القاهرة والاسكندرية . وبالمثل تصل نسبة الأسر في أعلى الفئات الداخلية (٨١+...) الي ٢٩ بالمائة في القاهرة والاسكندرية بينما لا تتعدى تلك النسبة ١٨ بالمائة لريف وجه بحري ، و ٩ بالمائة

فقط لاغير في ريف وجه قبلي . ويعني ذلك أن أكثر من نصف سكان الريف المصري يقومون في أسفل فئات الدخل ( أقل ٤٠ بالمائة ) وإذا ملاحظنا ارتباط معدلات الخصوبة الإجمالية بمستويات الدخل ( انظر جدول ٥ ) فلا غرو من أن أعلي معدلات تلك الخصوبة مرتبطة بسكان الريف وبالأزواج هؤلاء السكان ذوو الدخل المتدنية .

جدول رقم (٧)

مصادر الدخل ( النسبة من الدخل الاجمالي )

حسب المنطقة وحجم الاسرة والمستوي التعليمي لرب الاسرة (١٩٨٠)

المستوي التعليمي لرب الاسرة	نسبة الدخل من النشاط (تتدا اربعين)				
	المصل لدي الآخرين	المصل لحسابه في الزراعة	اعمال اخري	مصولات	مصادر دخل اخري
القاهرة والاسكندرية	٦٧	١	٢٠	٩	٣
حضر وجه بحري	٥٠	٦	٣٤	٧	٣
حضر وجه قبلي	٥٦	٧	٢٠	٦	١
ريف وجه بحري	٤٠	٤٢	١٤	٤	صفر
ريف وجه قبلي	٣٧	٤١	١٢	١٠	صفر
لم يدخل مدرسة	٤١	٣٤	١٨	٧	صفر
لم يكمل المرحلة الابتدائية	٤٦	١٨	٣٠	٦	صفر
الشهادة الابتدائية	٥٧	١٢	٢٣	٧	١
الشهادة الثانوية	٧١	٦	١١	١١	١
جامعي	٧٥	٣	٩	٦	٧
حجم الاسرة					
٢	٥٣	١٠	٢٠	١١	٦
٤	٦٠	٩	٢٠	١٠	١
٦	٥٨	١٦	١٩	٦	١
٨	٤٩	٢٥	٢١	٤	١
+ ١٠	٣٥	٤٧	١٣	٥	صفر

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء : " مسح الخصوبة ١٩٨٠ " . القاهرة : سبتمبر ١٩٨٣ . المجلد الثالث.

ولا تتوقف التباينات في معدلات الخصوبة وبالتالي التباينات في حجم الأسرة على مستوي الدخل فقط وإنما أيضا ترتبط بمصادر ذلك الدخل والمستوي التعليمي (انظر جدول ٧). نلاحظ من هذا الجدول أن ٤٧٪ من دخول الأسر الكبيرة الحجم (١٠+) ترتبط بالنشاط الزراعي وخصوصا في حالة عمل رب الأسرة لحسابه وبالذات في الريف ، وأنه كلما زاد الاعتماد على النشاط الزراعي لتوليد الدخل زاد عدد أفراد الأسرة . تقل أحجام الأسرة بصورة ملحوظة إذا ما كان النشاط الأساس لتوليد الدخل هو العمل لدى الآخرين وتزيد نسبة توليد الدخل من العمل لدى الآخرين في المناطق الحضرية بصورة ملحوظة عن الريف . وعلى سبيل المثال فإن الأسر المكونة من فردين أو المكونة من ٤ أفراد أو ٦ أفراد تستقي حوالي ٦٠ بالمائة من دخلها من النشاط الاقتصادي القائم على العمل لدى الآخرين ( أنماط انتاجية حديثة تعتمد على علاقة الأجر ) بدلا من الدخل المستقي من النشاط الزراعي وحساب رب الأسرة ( أنماط انتاجية تقليدية تعتمد على عمل الأسرة ككل ) . يرتبط مصدر الدخل وحجم الأسرة بتوعية قط الإنتاج وأيضاً بالمستوي التعليمي ، خاصة عند المستويات العليا من التعليم . فالذين حصلوا على قدر مرتفع من التعليم ( الشهادة الثانوية أو الشهادة الجامعية ) يكادون يعتمدون بصورة كلية على مصادر دخل تابعة من العمل لدى آخرين (حوالي ٧٠ بالمائة من الدخل ) ، بينما تتدني تلك النسبة بصورة حادة إذا ما كان النشاط الأساسي لتوليد الدخل هو الزراعة لحساب رب الأسرة .

وفي الارتباط بين المستوي التعليمي للزوج والزوجة ، وارتباط عمل المرأة ، وتوعية مهنة الزوج بمستويات الخصوبة ، فإن مسح الخصوبة لسنة ١٩٨٠ . والذي اجراه الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بالقاهرة ، يعطينا بعض المؤشرات التالية ( انظر جدول رقم ٨ ) .

نلاحظ أولا أن المستوي التعليمي للزوجة يعتبر عاملا أكثر تعبيراً من المستوي التعليمي للزوج في التأثير على مستويات الخصوبة ، علي أن التأثير الفعال للمستوي التعليمي علي مستويات الخصوبة لا يتحقق الا عند المستويات العليا من التعليم ( ثانوي / جامعي ) لكل من الزوج والزوجة.

جدول ٨

متوسط عدد الأطفال الذين ولدوا، حسب بعض المتغيرات

الاجتماعية - الاقتصادية ١٩٨٠

المتغير	حضر	ريف	اجمالي
أ- المستوي التعليمي للزوجة			
أمية - لم تدخل مدرسة	٤.٩	٤.٥	٤.٧
أمية دخلت المدرسة	٤.٦	٤.٨	٤.٧
قرأ وكتب	٣.٩	٤.٤	٤.٠
ابتدائي	٣.٢	٣.٣	٣.٣
ثانوي / جامعي	٢.٢	٢.٣	٢.١
ب- المستوي التعليمي للزوج			
أمية - لم يدخل المدرسة	٥.٠	٤.٥	٤.٧
أمية - دخل المدرسة	٤.٦	٤.٥	٤.٦
قرأ وكتب	٤.٥	٤.٨	٤.٦
ابتدائي	٤.١	٤.٦	٤.٢
ثانوي / جامعي	٢.٩	٣.٤	٣.٠
ج- لمط عمل الزوجة			
لم تعمل أبدا	٤.٤	٤.٦	٤.٥
عملت قبل الزواج فقط	٤.٥	٤.٣	٤.٤
عملت قبل وبعد الزواج	٢.٩	٤.٣	٣.٨
تعمل لنفسها / للعائلة	٤.٧	٤.٥	٤.٧
تعمل للغير	٢.٤	٣.٧	٢.٦
د- مهنة الزوج			
أعمال فنية ومهنية			٣.١
أعمال كتابية			٣.٥
أعمال البيع			٤.٥
الزراعة - يعمل لحسابه			٤.٩
الزراعة - يعمل لحساب الغير			٤.٥
عامل يدوي			٤.٣

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ، مسح الخصوبة ١٩٨٠ ، المجلد الثالث. القاهرة.

١٩٨٣ (البيانات معدلة حسب العمر.)

جدول (٩)  
معدلات الخصوبة الاجمالية للنساء  
حسب المستوي التعليمي ونوع العمل ١٩٨٨

متوسط عدد الاطفال المولودين للنساء ٤٠-٤٩ سنة	معدلات الخصوبة الاجمالية (١)			
	من صفر الي ٤ سنوات قبل التعداد	١٩٨٥-١٩٨٣	١٩٨٨-١٩٨٦	
٦.٥٦	٥.٧٣	٥.٩٩	٥.٣٨	المستوي التعليمي
٥.٩٤	٥.٠٩	٥.٢٨	٤.٧٦	امية
٤.٩١	٣.٧٩	٤.٠٥	٣.٦١	بعض التعليم الابتدائي
٣.٢٧	٣.٢٣	٣.٠٣	٣.١٥	ابتدائي الي الثانوي
				حصلت علي الثانوية/اعلي
٤.٢٥	٣.١٥	٣.٣٠	٢.٩١	نوع العمل
٦.١٧	٤.٩٠	٥.١٢	٤.٦٠	تعمل من أجل مقابل مادي
				لا تعمل

Hussein Abdel Aziz, Magued Osman, Fama El - Zanaty and Ann Way :  
"Egypt Demographic and Healthy Survey , 1988". Cairo : National Population  
Council, September 1989-

ملاحظة

١- معدلات الخصوبة الاجمالية محسوبة للنساء في فئات السن ١٥-٤٤ سنة .



نلاحظ أيضا أن نمط عمالة المرأة له تأثير كبير على خصوبتها .. على أن هناك تباين ضخم بين عمالة المرأة وخصوبتها في الريف عنه في الحضر .. ففي الريف ، ليس هناك تباين يذكر في معدلات خصوبة المرأة الريفية سواء كانت لم تعمل أبدا ، أو عملت قبل الزواج فقط أو عملت قبل وبعد الزواج . أو تعمل لنفسها / للعائلة .. ذلك أن معظم عمالة المرأة الريفية تقع في إطار الاقتصاد الزراعي الذي يسيطر عليه النمط الإنتاجي التقليدي ولا يتعارض مع مستويات عالية من الخصوبة . ولا يقل معدل خصوبة المرأة الريفية إلا في حالة ما إذا كانت تعمل لدى الغير . . إلا أن نمط عمالة المرأة الحضرية يختلف عن ذلك النمط السابق . فنلاحظ أن مستويات الخصوبة للمرأة التي لم تعمل أبدا ، أو التي عملت قبل الزواج فقط ، مستويات متقاربة . إلا أن خصوبة المرأة التي عملت قبل الزواج تنخفض بشدة عن خصوبة النساء اللاتي لم يعملن أبدا . أو اقتصرن على العمل قبل الزواج (تنخفض تلك النسبة من حوالي ٤.٥ إلى ٢.٩ فقط ) .. على أن هذا الإنخفاض في مستويات خصوبة المرأة العاملة ، أعيا يرجع أساسا لانخراط المرأة العاملة في القطاع الإقتصادي الحديث ( حيث تسود علاقة الأجر أو العمل لدى الغير ) حيث تصل نسبة الخصوبة في تلك الحالة إلى ٢.٤ فقط لا غير . أما المرأة الحضرية التي تعمل في القطاع التقليدي كثيف العمالة سواء كانت تعمل لنفسها أو للعائلة ، فنلاحظ ارتفاع مستوى خصوبتها حتى عن مستوى خصوبة المرأة التي لا تعمل (٤.٧) .

وتقل مستويات الخصوبة للأسر الناحلة في نطاق الاقتصاد الحديث بصورة حادة عن تلك التي تعمل أساسا في نطاق الاقتصاد التقليدي . فتصل خصوبة المرأة الذي ينخرط زوجها في مجالات الأعمال الفنية والمهنية إلى ٣.١ بينما يرتفع مستوى الخصوبة في الأسر التي يمارس فيها رب الأسرة الزراعة لحسابه إلى ٤.٩ .

هذا وتؤكد البيانات الحديثة ( انظر جدول ٩ ) استمرار نفس الاتجاهات السابقة في الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٨ .

في ضوء تلك الخصائص الهيكلية والتوزيعية للمجتمع المصري ، لا نندش كثيرا لاستمرار ارتفاع مستويات الخصوبة ككل وخاصة في الريف المصري . وإذا ما تذكرنا أن حوالي ٥٦ بالمائة من سكان مصر مازالوا مندرجين في الاقتصاد الريفي التقليدي ، فإن من الممكن التنبؤ باستمرار ارتفاع مستويات الخصوبة لفترة طويلة قادمة ، إلا إذا أدت سياسات التنبؤ

الى تحديث جذرى لهياكل الانماط الإنتاجية التقليدية ، وعملت على تخفيض حدة الفوارق التوزيعية ( أى الفوارق الدخلية والتعليمية والصحية الخ .. )  
هذا ولقد أثرت تلك الخصائص للفوارق الهيكلية النابعة من تضافر الأنماط الإنتاجية ، والفوارق التوزيعية النابعة من السياسات الحكومية ، الى ضعف الإقبال على وسائل تنظيم الأسرة المتاحة فى مصر منذ الستينات والى الآن ، لتخفيض مستويات الخصوبة وخاصة فى المناطق الريفية .. لقد قام جهاز تنظيم الأسرة والسكان بعدة مسوحات لقياس التغيير فى مستويات الخصوبة ولقياس فاعلية خدمات تنظيم الأسرة من حيث الاعلام والإقبال على الاستخدام الخ .. فى عام ١٩٧٩ ، قام جهاز تنظيم الأسرة بعمل مسح ضخيم للخصوبة الريفية ، كما قام الجهاز بمسح للفوارق فى الخصوبة الريفية حسب المحافظات فى سنة ١٩٨٢ وبمسح عام للخصوبة على مستوى الجمهورية فى سنة ١٩٨٤ وأخيرا قام المجلس القومى للسكان بمسح للخصائص الديموغرافية والصحية فى عام ١٩٨٨ . كما قام الجهاز المركزى للتعبة والإحصاء بدراسة متعمقة لاتجاهات الخصوبة فى مصر فى عام ١٩٨٠ .. وبالتالى توجد تحت أيدينا مادة وفيرة لاستطلاع اتجاهات الخصوبة فى مصر خلال العشر سنوات الماضية ومدى تأثير اساليب تنظيم الأسرة المستخدمة منذ عام ١٩٦٥ .

وستعرض فيما يلى لأهم سمات الطلب على أساليب تنظيم الأسرة فى مصر.

#### ١- العلم بوسائل تنظيم الأسرة :

تدل المسوحات المتتالية ، أن العلم بوسائل تنظيم الأسرة وبالمصادر التى يمكن الحصول منها على تلك الوسائل خاصة بين النساء المتزوجات حاليا أو التى سبق لهن الزواج ، يصل الى مستويات عالية جدا .. أى أن القول بضعف الإقبال على وسائل تنظيم الأسرة بسبب عدم المعرفة بتلك الوسائل أو بالمصدر الذى يمكن الحصول منه على تلك الوسائل ، قول غير صحيح على الإطلاق . فلقد وصلت نسبة النساء المتزوجات أو التى سبق لهن الزواج اللاتى يعرفن على الأقل وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة الى حوالى ٩٠ بالمائة حسب مسح الخصوبة الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبة والإحصاء فى عام ١٩٨٠ ، والى ٨٥ بالمائة حسب مسح الخصوبة لسنة ١٩٨٤ السابق الإشارة اليه ، والى ٩٨ بالمائة حسب آخر مسح للخصوبة والذى أجراه المجلس القومى للسكان عام ١٩٨٨<sup>(١)</sup> .. وحسب بيانات المسح الأخير فإن ٩٥ بالمائة من

النساء المتزوجات أو اللاتي سبق لهن الزواج علي علم بالمصادر الممكن الحصول منها علي تلك الوسائل .

## ٢- نسب الممارسة لوسائل تحديد النسل

علي الرغم من انتشار العلم بوسائل تنظيم الأسرة وبكيفية الحصول عليها فإن نسبة الممارسة لوسائل تنظيم الأسرة مازالت منخفضة في مصر .. هذا ولقد زادت نسب الممارسة للنساء المتزوجات من ٢٣ر٨ بالمائة في عام ١٩٨٠ ، الي ٣٠ر٣ بالمائة في عام ١٩٨٤ الي ٣٧ر٨ بالمائة في عام ١٩٨٨<sup>(٢)</sup> . تخفي تلك البيانات الإجمالية لنسب الممارسة الحالية للنساء المتزوجات تباينات ضخمة في تلك النسب حسب المناطق الجغرافية في مصر

جدول ١٠

نسبة النساء المتزوجات حاليا واللاتي يمارسن تنظيم النسل حاليا  
حسب المناطق الجغرافية في مصر

المنطقة	مسح ١٩٨٨	مسح ١٩٨٤
اجمالي الحضر	٥١.٨	٤٥.١
اجمالي الريف	٢٤.٥	١٩.٢
المحافظات الحضرية	٥٦.٠	٤٩.٦
حضر وجه بحري	٥٤.٥	٤٧.٦
حضر وجه قبلي	٤١.٥	٣٦.٨
ريف وجه بحري	٣٥.٦	٢٨.٥
ريف وجه قبلي	١١.٥	٧.٩
اجمالي	٣٧.٨	٣٠.٣

المصدر: Abdel Aziz Hussein (et. al.) : "Egypt Demographic and Health Survey 1988". Cairo : National Population Council, September 1988, P.103

ففي حين تصل نسب الممارسة في إجمالي الحضر الي حوالي ٥٢ بالمائة حسب آخر مسح (١٩٨٨)، فهي لا تتعدى ٢٤ بالمائة في الريف ، إلا أن ريف وجه قبلي علي وجه الخصوص يتميز بأقل نسبة للممارسة ( حوالي ١١ بالمائة فقط لاغير ) . وعلي الرغم من أن نسبة الممارسة لحضر وجه قبلي تصل الي حوالي ٤١ بالمائة إلا أن ذلك الرقم يتضمن منطقة الجيزة والتي تدخل في نطاق القاهرة الكبرى . وإذا ما استثنينا بيانات محافظة الجيزة من بيانات وجه قبلي فإن نسب الممارسة لحضر وجه قبلي يصل الي ٣٠ بالمائة فقط لاغير ، وتندني نسبة الممارسة في ريف وجه قبلي الي ١٠ بالمائة<sup>(٢)</sup> .

#### جدول ١

نسب النساء المتزوجات حاليا الممارسات لتنظيم النسل  
حسب بعض الخصائص الديموجرافية والاجتماعية لعام ١٩٨٨ .

الخصائص الديموجرافية والاجتماعية	نسب النساء الممارسات لتنظيم النسل %
١- حسب العمر	
١٩-١٥	٥.٥
٢٠-٢٤	٢٤.٣
٢٥-٢٩	٣٧.١
٣٠-٣٤	٤٦.٨
٣٥-٣٩	٥٢.٨
٤٠-٤٤	٤٧.٥
٤٥-٤٩	٢٣.٤
٢- عدد الاطفال الاحياء	
-	٠.٧
١	٢٣.١
٢	٤٣.٤

تابع الجدول  
بالصفحة التالية

٤٧.٨	٣
٤٤.٤	٤ وأكثر
	٣- المستوى التعليمي
٢٧.٥	امية
٤٢.٥	أقل من الشهادة الابتدائية
٥٢.٣	ابتدائي وأقل من ثانوي
٥٣.٢	ثانوي فأعلى
	٤- العمل
٥٤.٠	تعمل بأجر
٣٢.٥	تعمل بدون أجر
٣٦.٠	لا تعمل

المصدر : Hussein Abdel Aziz, et. al. : "Egypt Demographic and Health Sur-  
P.108 Cairo : National Population Council, September 1988-, vey 1988"-

وتفاوتت نسب الممارسة الحالية للنساء المتزوجات حسب بعض الخصائص الاقتصادية -  
الاجتماعية (أنظر جدول ١١) . ونلاحظ أن أعلى نسبة من النساء الممارسات لتنظيم الأسرة  
تقع في الفئة السنية ٣٥- ٣٩ سنة ( أي بعد أن تكون المرأة قد أنجبت العدد المطلوب من  
الأطفال ) أي بعد اكتمال حجم الأسرة المرغوب. وتتدني نسبة النساء الممارسات لتنظيم النسل  
إلى الصفر في حالة عدم وجود أطفال وترتفع تلك النسبة إلى اقصاها بعد ٢ و ٤ أطفال أو  
أكثر، مما يؤكد أن النساء في مصر مازلن يرغبن في عدد كبير نسبيا من الأطفال قبل أن يقبلن  
على وسائل تنظيم النسل . وكما هو متوقع ترتفع نسبة النساء الممارسات لتنظيم النسل مع  
ارتفاع المستوى التعليمي ، وخاصة عند المستويات الأعلى من التعليم ، كما ترتبط نسب  
الممارسة بطبيعة عمل المرأة فحيث تصل نسبة النساء الممارسات لعمل بأجر إلى ٥٤ بالمائة ،  
تنخفض تلك النسبة إلى ٣٦ بالمائة لمن لاتعمل وإلى ٣٢.٥ بالمائة لمن تعمل بدون أجر.

وإذا لاحظنا أن حوالى ٦٢ بالمائة من النساء فى مصر يعانين من الأمية وإن نسبة الإناث العاملات الى القوى العاملة فى مصر قد بلغت حوالى ٩ بالمائة فقط لاغير ( انظر الملحق الإحصائي). وذلك عن عام ١٩٨٦ ، فان معنى ذلك أن نسب الممارسة لأغلبية النساء فى مصر ستظل منخفضة جدا الى أن يتغير الوضع الاقتصادى والاجتماعى بصورة جذرية .

ومن المفيد فى تلك الحالة أن نستطلع البيانات المتوفرة عن الرغبة فى الحد من النسل من عدمها . وتشير البيانات المتوفرة الى أن غالبية من النساء حوالى النصف تقريبا يرغبن فى تحديد النسل . وبلغت نسبة النساء اللاتى يرغبن فى التعرف عن الإنجاب ٥٥ر٦ بالمائة من عينة مسح ١٩٨٤ بينما زادت هذه النسبة قليلا الى ٥٩ر٩ بالمائة فى عينة مسح ١٩٨٨ ، الا أنه فى نفس الوقت نرى أن الثلث تقريبا من النساء يرغبن فى مزيد من الأطفال . هذا ولقد بلغت نسبة النساء اللاتى يرغبن فى مزيد من الأطفال ٣٢ر٣ بالمائة فى عينة ١٩٨٤ و ٣٣ر٧ بالمائة فى عينة ١٩٨٨ .. وتبلغ أعلى نسبة من النساء اللاتى يردن التوقف عن الإنجاب فى الفئة العمرية (٣٥-٣٩ سنة) . وفى نفس الوقت نلاحظ أن النساء فى تلك الفئة العمرية يبلغ عدد المواليد الأحياء لهن حوالى (١٨ رة طفل) <sup>(٤١)</sup> .. أى أن نسبة النساء المستخدمات لوسائل تنظيم الأسرة لمنع إنجاب مزيد من الأطفال انما يفعلن ذلك بعد أن يصلن الى عدد الأطفال المرغوب فيه مما لن يؤثر كثيرا فى معدلات الخصوبة الجارية .

فى ضوء ما سبق ، نستطيع القول أن سياسات تنظيم الأسرة فى مصر ، وإن أخذت فى اعتبارها أهمية البعد التنموى ( أى البعد الاقتصادى والاجتماعى) فى استمرار مستويات الخصوبة المرتفعة فى مصر والمسئولة أساسا عن استمرار النمو السكانى السريع ، الا أن تلك السياسات فى صلبها لم تخرج عن استخدام وسائل تنظيم الأسرة التقليدية كوسيلة أساسية لتخفيض مستويات الخصوبة . وتجاهلت تلك السياسات ، كل ما من شأنه أن يعيد من هيكلة الاقتصاد المصرى بصورة تزدى الى انتشار التحديث ومناخ التنمية خاصة للطبقات الفقيرة فى الريف على وجه الخصوص وفى المدينة . ومن ثم يجب أن تلقى بنظرة على السياسات السكانية المتبعة فى مصر ومدى تأثيرها الفعلى على تخفيض معدلات نمو السكانى.

## ثانيا : السياسات السكانية المعلنة فى مصر:

بدأ الاهتمام بما يسمى بالمشكلة السكانية منذ منتصف ثلاثينات هذا القرن . وكانت البداية على شكل اهتمام من بعض المثقفين والأطباء . بتزايد الحجم السكانى فى مصر على الرغم من أن معدلات النمو السكانى فى هذا الحين لم تزد عن ١ بالمائة سنويا .. وعلى الرغم من ظهور بعض الجمعيات الأهلية التى قدمت بعض وسائل منع الحمل لتنظيم الأسرة فى منتصف الأربعينات فإن هذا الاتجاه لم يتبلور فى صورة سياسة قومية للسكان .

على أن المعدلات العالية للنمو السكانى فى مصر منذ منتصف الأربعينات قد شددت الانتباه الى ما يسمى بخطر النمو السكانى السريع .. وأخذ البعض يقرع بصدّة ناقوس الخطر المالتوسى ، وتهديد حجم السكان المتزايد لجهود التنمية .. وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، أبدت الدولة بعض الاهتمام حيث أنشأت " اللجنة الأهلية لمسائل السكان " فى ١٩٥٣ كأحدى لجان المجلس الدائم للخدمات . وتم تحويل تلك اللجنة فى عام ١٩٥٨ ، الى جمعية الدراسات السكانية . ولقد افتتحت جمعية الدراسات السكانية عدة مراكز لتنظيم الأسرة فى القاهرة وبعض المحافظات .. على أن نشاطها لم يتبلور فى صورة سياسة قومية للسكان .

وفى الحقيقة ، فإن الدولة المصرية لم تشر رسميا الى وجود ما يسمى بالمشكلة السكانية فى مصر الا فى عام ١٩٦٢ من خلال بيان " ميثاق العمل الوطنى " .. ونستطيع القول بأن عام ١٩٦٥ كان العام الأساسى لصدور ما يسمى بالسياسة السكانية ، حيث صدر قرار جمهورى بإنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة برئاسة رئيس الوزراء وعضوية الوزراء الذين تسهم وزاراتهم فى حل المشكلة وإنشاء امانة ادارية للمجلس باسم جهاز تنظيم الأسرة لمباشرة الأعمال الإدارية وذلك فى سنة ١٩٦٦<sup>(٥)</sup> .

هذا ولقد بدأ البرنامج القومى لتنظيم الأسرة ، نشاطه من منظور للسكان يتلخص فى أساليب تنظيم الأسرة فقط لاغير ، واستخدام طرق تحديد النسل للتخفيض من مستويات الخصوبة ، وذلك عن طريق توفير خدمات تنظيم الأسرة والإعلان والدعاية لها . ولقد مارس جهاز تنظيم الأسرة نشاطه أساسا من الوحدات الصحية التابعة لوزارة الصحة ، والوحدات الاجتماعية الأهلية الخاضعة لإشراف وزارة الشؤون الإجتماعية .

هذا ولقد استمرت السياسة القومية للسكان فى اتجاه استخدام وسائل تنظيم الأسرة كإدارة الأساسية والوحيدة للسياسة القومية حتى ١٩٧٢ ، حيث تم تعديل المنظور الرسمى

الي المشكلة السكانية .. فالسياسة السائدة بين ١٩٦٥ - ١٩٧٢ كانت تنظر الي المشكلة السكانية علي أنها مشكلة منفصلة يمكن معالجتها عن طريق بعض الأساليب الطبية الفنية المتطورة . الا أنه منذ عام ١٩٧١ بدأت مناقشة المشكلة السكانية بصورة أكثر تطورا ، حيث نظر الي المشكلة السكانية علي أنها مشكلة لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وبالتالي صدرت سياسة جديدة في عام ١٩٧٣ لمحاولة التعامل مع المشكلة السكانية من منظور أكثر شمولاً واتساعاً من المنظور السابق ، عرفت باسم السياسة القومية لتنظيم الأسرة والسكان للفترة من ١٩٧٣ الي ١٩٨٢ .. هذا ولقد حاولت تلك السياسة اتباع استراتيجية لتخفيض الخصوبة بالتأثير علي العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها تخفيض معدل المواليد الخام بنقطة واحدة سنوياً .. وتتلخص تلك العوامل في التالي <sup>(١)</sup> :

- ١- رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة .
- ٢- التعليم
- ٣- تشجيع المرأة وخاصة في مجال العمالة بأجر وخارج النشاطات الزراعية والمنزلية.
- ٤- الميكنة الزراعية .
- ٥- التصنيع مع التركيز علي الصناعات الزراعية .
- ٦- خفض وفيات الأطفال مع التركيز علي تحسين مستوى التغذية والصحة العامة .
- ٧- الضمان الاجتماعي .
- ٨- الاعلام والاتصال .
- ٩- توفير خدمات تنظيم الأسرة .

وبعد هذا التطور في السياسة القومية ، تطورا هاما من حيث المنظور القومي لمعالجة الزيادة السكانية، ونلاحظ أن العوامل التسعة السابقة عوامل مترابطة . بحيث أن كل عامل منها يتفاعل مع العوامل الأخرى ويؤثر من خلال التغيير في النمط الاقتصادي - الاجتماعي علي مصفوفة السكان .. الا أننا نلاحظ أيضا أن ادراج تلك العوامل بالصورة المشار اليها لم يفصل بين العوامل المباشرة المؤثرة علي مستعديات النمو السكاني والعوامل غير المباشرة التي تؤثر علي مستوى الطلب علي خدمات تنظيم الأسرة فالعوامل من ١ الي ٨ هي من العوامل المؤثرة علي الطلب علي خدمات تنظيم الأسرة والعامل التاسع هو العامل الوحيد الذي يتعرض



لعرض وسائل الحد من الإجهاد .. ولا يتناسب ذلك مع أهمية العوامل المؤثرة علي الطلب والمتعلقة بخصائص البنيان الاقتصادي والاجتماعي.. علي أن لدينا بعض الملاحظات علي البند التسعة المثلة للسياسة القومية للسكان التي صدرت في سنة ١٩٧٢ تلخص في التالي :

أولا : إن السياسة القومية في أوائل السبعينات حصرت المشكلة السكانية في عامل واحد فقط، الا وهو عامل النمو السكاني السريع ، وبالتالي تجاهلت تلك السياسة الأبعاد الأخرى للنسق السكاني والمؤثرة أيضا علي اتجاهات النمو السكاني .

ثانيا : إن العوامل الاقتصادية والاجتماعية علي الرغم من أهميتها الكبرى ، هي عوامل تخرج عن مسئولية الجهاز لأنها تتعلق بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة . وقد يستطيع جهاز تنظيم الأسرة أن يقوم مباشرة ببعض المشروعات الجزئية في بعض المناطق التي تستطيع تحقيق تلك الأهداف ولكنه يعجز بإمكاناته الذاتية عن تغيير تلك العوامل علي المستوي القومي

ثالثا : كان من المفروض أن يتم ادراج تلك الأهداف السكانية الاقتصادية الاجتماعية في السياسة الاقتصادية العامة للدولة ، وذلك من خلال توجيه برامج التنمية لتحقيق أهداف السياسة السكانية . ولكننا نلاحظ أن خطط التنمية في الغالب تجاهلت البعد السكاني ، بل علي العكس من ذلك أن بعض السياسات الاقتصادية قد أدت الي استئصال المشكلة السكانية حتي لو حصرنا تلك المشكلة في بعد واحد ، الا وهو النمو السكاني السريع ( انظر الجزء الأول، الفصل الثاني من هذا التقرير ) .

وعلي الرغم من ذلك ، فلقد حاولت الأجهزة المعنية تلاقي بعض السبل التي كانت واضحة في السياسة القومية . كما طرحت في عام ١٩٧٣ .. وبالتالي فلقد أدخلت تعديلات علي تلك السياسة القومية في عام ١٩٧٥ من خلال ما أطلق عليه بالمدخل التنموي لحل المشكلة السكانية . ومن أهم التعديلات التي أدخلت علي السياسة القومية للسكان في عام ١٩٧٥ ، التعديلات التالية (٧) :

١- توسيع مفهوم السياسة السكانية بحيث لا ينظر اليها باعتبارها مجرد ارتفاع في معدل نمو السكان بل أيضا سوء توزيعهم محليا ودوليا وتدهور خصائصهم .

٢- التسليم بضرورة معالجة المشكلات السكانية فى إطار مترابط مع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فيها من خلال خطة قومية شاملة .

حاولت تلك التعديلات أن تتلاقى سبلها السياسية السابقة التى طرحت فى عام ١٩٧٣ وذلك بالتاكيد على الأبعاد السكانية الأخرى مثل التوزيع الجغرافى للسكان وخصائص السكان ( التعليم والصحة أساسا ) .. ومن أهم مزايا التعديلات الجديدة ، وضوح رؤية القائمين على السياسة السكانية بالنسبة الى أن معالجة المشكلات السكانية لن يتأتى الا عن طريق التنمية الشاملة .

الا أننا نلاحظ الاى على تلك التعديلات التى أدخلت فى عام ١٩٧٥ :

أولا : ما زالت السياسة القومية للسكان تركز بالأساس على عامل النمو السكانى ومجابهته عن طريق أساليب تنظيم الأسرة والارتقاء ببعض الخدمات الصحية ، وخاصة فيما يتعلق بتحقيق وفيات الأطفال .

ثانيا : على الرغم من إدخال المفهوم التنموى الى صلب السياسة السكانية الا أنه كان من الصعب ترجمة ذلك المفهوم فى صورة سياسات عامة مؤثرة على الإنجهاات والخصائص السكانية فى مصر ، لما يستلزم ذلك من التدخل فى صلب عملية صنع السياسة الاقتصادية ، وهى عملية سياسية فى الأساس ، تتعرض لأنواع شتى من الضغوط الدولية والمحلية . وبالتالي نسلم بصعوبة التاكيد على تلك السياسات اذا ما تنافت أهدافها مع أهداف السياسة السكانية المرسومة .

ثالثا : أنيط تنفيذ السياسة السكانية الى عدة وزارات وهى وزارات الصحة والشئون الاجتماعية ، والحكم المحلى ، والتعليم والاعلام والثقافة والأوقاف وكثيرا ما يتم التضارب بين تلك الوزارات بشأن توزيع الخدمات ، وأساليب العمل ، وعدم وضوح المسئولية فى التنفيذ .

وعلى الرغم من أن المفهوم العام للسياسة القومية للسكان الذى تم إقراره فى عام ١٩٧٥ لم يزل ساريا حتى الآن الا أنه تم اجراء تعديلات جوهية على أولويات السياسة منذ منتصف الثمانينات . فبعد عقد مؤتمر قومى للسكان فى مصر عام ١٩٨٤ ، صدرت وثيقة جديدة تعلن السياسة القومية للسكان فى مصر فى عام ١٩٨٦ .

هذا ولقد حددت السياسة القومية للسكان المشكلة السكانية فى مصر فى ثلاثة أبعاد أساسية وهي (٨) ،

- ١- ارتفاع معدل النمو السكانى .
- ٢- عدم التوازن فى التوزيع الجغرافى للسكان
- ٣- انخفاض الخصائص السكانية .

وقد روت السياسة القومية أن تلك الأبعاد الثلاثة تتفاعل مع بعضها البعض كما تتفاعل مع باقى مكونات النظام الاقتصادى الاجتماعى بصورة تبادلية .

ورثنا على ما سبق ، قررت الوثيقة عدة مبادئ أساسية تركز عليها السياسة القومية للسكان فى مصر . وتلك المبادئ هي (٩) ،

- ١- اقرار حق الأسرة فى اختيار العدد المناسب للأطفال ، وحق الحصول على المعلومات والوسائل التى تمكنها من تنفيذ قرارها فى هذا الشأن ، وذلك فى نطاق الدين وحضارة مصر وقيم المجتمع .

٢- تجنب استخدام الإجهاض أو التعقيم كوسائل لتنظيم الأسرة .

- ٣- اقرار حق المواطن فى الهجرة والانتقال من مكان الى آخر داخل مصر وإلى خارجها .

٤- الأخذ بنظام الحوافز الإيجابية المبنية على زيادة وعى الفرد والجماعة وعدم اللجوء للأساليب التى تتسم بالضغط والإكراه ، والتى تعتمد على الحوافز السلبية أو الأساليب العقابية .

- ٥- تنمية الإنسان تروياً وثقافياً وصحياً لتحريكه الى طاقة انتاجية فعالة .

٦- اعتبار المحليات القاعدة الأساسية لتنفيذ البرامج .

- ٧- تشجيع دور الجهود التطوعية ومشاركة المجتمع فى حل المشكلة .

كما تم تحديد الأهداف العامة للسياسة القومية فى الأهداف التالية (١٠) ،

- ١- خفض معدل النمو السكانى

٢- تحقيق توزيع جغرافى أفضل للسكان

- ٣- الارتفاع بالخصائص السكانية .

ولقد حددت الوثيقة الصادرة عن المجلس القومى للسكان أساليب تحقيق الأهداف كالتالى (١١) ،

- ١- نشر خدمات تنظيم الأسرة ورفع مستواها ، مع العناية بالريف فى هذا المجال .
  - ٢- الارتقاء بالخدمات الصحية لخفض معدلات وفيات الأمهات والأطفال الرضع .
  - ٣- اعداد برنامج اعلامى يركز على وسائل الاتصال الشخصى قبل وسائل الاتصال الجماهيرى، يهدف الى تغيير نسق القيم والعادات والتقاليد وبالتالي تغيير الأسلوب الإيجابي.
  - ٤- تطوير مستوى الخدمة فى المساجد واعتبار المسجد وحدة اشعاع دينى واجتماعى وصحى .
  - ٥- العناية بالتربية السكانية فى جميع مراحل التعليم .
  - ٦- رفع مكانة المرأة وتشجيع مشاركتها فى الحياة العامة .
  - ٧- وضع استراتيجية واضحة لاعادة توزيع السكان فى مصر ، تهدف الى إحداث توازن نسبي بين توزيع السكان فى الوادى والدلتا من جهة ، وفى الصحارى المصرية من جهة أخرى .
  - ٨- النهوض بالريف المصرى من خلال برامج للتنمية الشاملة للارتقاء بالقرية المصرية بحيث تتحول الى مناطق استقرار سكاني وذلك بهدف ترشيد مسار الهجرة الداخلية من الريف الى المدن .
  - ٩- الحد من عوامل الجذب فى المدن الكبرى ولا سيما العاصمة ، بوقف أى توسع صناعى فى القاهرة الكبرى ووقف التشغيل فى العاصمة الا اذا توافرت فرص عمل حقيقية .
  - ١٠- اعداد تخطيط للقوى العاملة يرتبط ارتباطا عضويا بسياسة التعليم والتدريب لمواجهة الطلب الحقيقى على القوى العاملة بمختلف قطاعاتها ونوعياتها سواء فى سوق العمل الداخلية أو الخارجية .
  - ١١- العمل على محور الأمية فضلا عن تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال فى سن الإلزام والحد من التسرب .
- تعتمد تلك السياسة الجديدة للسكان بمثابة نقطة تحول خطيرة فى اتجاهات السياسة القومية لهنس فى الواقع تتجاهل المدخل التنموى الذى تم تبنيه فى منتصف السبعينات للتركيز على أساليب تنظيم الأسرة كأساس لسياسة الدولة فى مواجهة مايسمى بالمشكلة السكانية . ونلاحظ ذلك التحول فى تعريف المشكلة السكانية ، والمباذء المعلنة ، ووسائل تنفيذ الأهداف التى تبنتها السياسة القومية للسكان .

فلقد تم تعريف المشكلة السكانية اساسا فى ارتفاع معدل النمو السكانى ، وعدم التوازن الجغرافى وانخفاض الخصائص السكانية ، وبالتالي تم تجاهل العوامل الاقتصادية - والاجتماعية المؤثرة على تلك الخصائص ، ولم يتم تفصيل المسببات الهيكلية للنسق السكانى بصورة عامة . وفى ضوء تعريف المشكلة كما سبق ، فان الوثيقة القومية للسكان سنة ١٩٨٦ ، قد حددت اهداف السياسة السكانية فى خفض معدل النمو ، وتحقيق توزيع جغرافى أفضل والارتقاء بالخصائص السكانية. وقد تكون اهداف السياسة السكانية فى خفض معدل النمو، وتحقيق توزيع جغرافى أفضل والارتقاء بالخصائص السكانية. وقد تكون اهداف السياسة واقعية على الرغم من تجاهل الخصائص البنوية المؤثرة على النسق السكانى ، الا أن اساليب تحقيق الأهداف المعلنة لا تتجاوز فى حقيقتها الأساليب التقليدية فى مواجهة مايسمى بالمشكلة السكانية .

فى مجال النمو السكانى ، ركزت السياسة العامة للسكان على وسائل وخدمات تنظيم الأسرة للحد من هذا النمو ، وهذا واضح من الهند السنة الأولى ، فهى كلها تحاول التشجيع على استخدام وسائل تنظيم الأسرة من حيث توفير عرض تلك الوسائل والدعاية لها ، والتأثير على المرأة بحيث تصبح مستهلك أساسى لتلك الوسائل . أما فى مجال التوزيع الجغرافى للسكان ، فلقد لجأت الوثيقة الى الحلول التقليدية مثل وضع استراتيجيات لاعادة توزيع السكان، التهرؤ بالريف ، وقف التوسع الصناعى فى المدن ( الهند من ٧ الى ٩ فى الرسائل المعلنة) وهى كلها لا تخرج عن توصيات عامة من الصعب ترجمتها بصورة فعلية بدون دراسة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على توزيع السكان بالصورة الموجودة حاليا. أما من حيث الخصائص السكانية فلم تقدم الوثيقة أى سياسات فعلية للارتقاء بالخصائص السكانية فعملية تخطيط القوى العاملة والعمل على محور الأمية وتحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال فى سن الإلزام والحد من التسرب هى كلها عوامل المقصود بها الحد من المنفعة الاقتصادية للأطفال مما يؤثر على مستويات الخصوبة ، أى أن الهند رقم (١١) ينتمى فعلا الى المؤثرات على النمو السكانى ، أو أن السياسة تحاول رفع الضغط عن الدولة فى سياسات العمالة بحيث تربط التعليم والتأهيل بالطلب الموجود على العمالة بدون وضع تصور لكيفية الربط

تلك . فالسياسة المطروحة هي سياسة ساكنة وهي محاولة اخضاع عرض العمالة لظروف الطلب علي العمالة في ضوء مستشري اقتصادي معين .. ولم تطرح السياسة امكانيات رفع الطلب علي العمالة من خلال منظور مختلف لسياسات التنمية الاقتصادية ، وتعد تلك العملية نوعاً من المصادرة علي المطلوب فليس من المتوقع انخفاض عرض العمل في مصر في المستقبل القريب وبالتالي فان المفروض أن تعمل السياسة علي توفير فرص أكبر من العمالة المتزايدة النافذة الي سوق العمل ، بدلا من اتباع السياسة القائلة بخفض عرض العمل عن طريق تضيق فرص التعليم والتدريب كما هو مقترح .

وفي مجال اقرار المبادئ العامة للسياسة السكانية ، نلاحظ أن كل المبادئ المعلقة إما تهدف الي إرساء القواعد لاستخدامات سياسات تنظيم الأسرة ، وحشد الجهود سواء من الأجهزة التنفيذية علي مستوي المحليات أو الجهود التطوعية من قبل الجمعيات لنشر تلك الوسائل . ولم تشر تلك المبادئ بحال من الأحوال الي حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية التي من الواجب توفيقها حتي تصبح مثل تلك السياسات ، سياسات ناجحة . وتركز المبادئ علي تشجيع الهجرة الخارجية كمنفذ سريع من المناقذ التي تؤدي الي تخفيض الضغط السكاني دون الأخذ في الاعتبار الآثار السلبية علي البنية الانتاجية والاجتماعية الناجمة عن مثل تلك الهجرة المقترحة .

وفي الواقع فإن السياسة القومية للسكان في صورتها الحالية ماهي الا دعوة لاساليب تنظيم النسل التي كانت سائدة في الفترة الأولى أي من ١٩٦٥ - ١٩٧٣ . ويعد تجاهل البعد التنموي من أهم المشكلات التي تعترض كفاءة تنفيذ السياسة القومية للسكان في مصر . وعلي الرغم من الدراسات المتراكمة عن علاقات السكان بالتنمية وأهمية المدخل التنموي في معالجة المشكلة السكانية ، فان السياسة القومية للسكان مازالت في صلبها قاصرة علي الجزئية التي تحاول رفع المستوي الاقتصادي لبعض الأسر في الريف في اطار البرنامج المسمى ببرنامج السكان والتنمية فان تلك المشاريع في العادة لاتتعدى بعض المشروعات التجارية أو امداد بعض النساء ببعض ماكينات الخياكة أو ادراجهن في بعض الصنع الحرفية في منازلهن مثل صنع السجاد . وقد تكون هذه الأنشطة من الأنشطة المؤثرة للدخل لبعض الأسر الريفية ولكنها لن تؤدي الي التقليل من الإنجاب . فمعظم هذا النشاط النسائي محصور في المنازل ،

وقد يشجع علي زيادة الإنجاب وعلي الأقل لن يتعارض مع مستوي الخصوبة الحالية ، كما اتضح من تحليل بيانات الخصوبة السابق الإشارة إليها .

ولا نعترض علي وجود جهاز متخصص مثل المجلس القومي للسكان وقيامه بخدمات تنظيم الأسرة، إذا ما تم ذلك في إطار خطة للتنمية تتوافق مع اتجاهات السياسة السكانية . وقد يكون من الأفضل في تلك الحالة أن يقتصر دور المجلس القومي للسكان علي مد خدمات تنظيم الأسرة بصورة فعالة .

جدول ١٢

الاسقاطات السكانية ١٩٩٠، ٢٠٠٠

النمو السنوي %	السكان ( بالآلاف )		الاسقاط السكاني
	١٩٩٠	٢٠٠٠	
٢.٢٨	٦٨٠١٨	٥٤٢٩٠	الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء (١٩٨٠)
١.٨١	٦١٩٤٣	٥١٧٧٧	الامم المتحدة (١٩٧٩) منخفض
٢.٢٩	٦٧٤٩٣	٥٣٨١١	مرتفع
١.٣٠	٥٤٨٨١	٤٨٢٣٢	البنك الدولي (١٩٨٠) منخفض
٢.٢٦	٦٣٣٤٢	٥٠٦٦٧	مرتفع

المصدر: Bent Hansen and Samir Radwan : "Employment Opportunities and Equity In A Changing Economy" Egypt in the 1980,S", Geneva: ILO., 1982, P. 51-

وفي الحقيقة ، فإن السياسات السكانية المتعاقبة في مصر والتي تبنت أساسا التركيز علي سياسة تنظيم الأسرة ، قد حققت بعض النجاح ويمثل ذلك في عمومية المعرفة بوسائل تنظيم الأسرة ، وارتفاع معدلات الممارسة كما وضعنا من قبل .. الا أننا نستطيع القول بأن سياسات الجهاز قد اصبحت الطلب المتاح لوسائل تنظيم الأسرة خاصة في أوساط السكان الحضريين ذوي المستوي التعليمي العالي . الا أن التغيير الجذري في تبني وسائل تنظيم الأسرة لن

يتأتى الا من خلال سياسات تنموية شاملة تهدف في الأسس الي تغيير الأنماط الإنتاجية التقليدية وخاصة في الريف . ومن خلال التنمية الشاملة ، من المتوقع أن يزداد الطلب علي وسائل تنظيم الأسرة . وفي غياب هذا المنظور للتنمية كتحديث لأنماط الإنتاج السائدة ، فسيستمر النمو السكاني المرتفع . وتشير الاسقاطات السكانية الي توقع استمرار معدلات النمو السكاني المرتفع وبالتالي استمرار المعدلات المرتفعة للنمو السكاني ( انظر جدول ١٢ ) .



## المراجع

(١) انظر المسوح التالية :

A.H. Hallouda, S. Z. Amin and S. M. Farid (editors) : "The Egyption Survey. 1980" Cairo CAPMAS, 1983.

National Population Council, "Demographic and Health Survey, Cairo 1989.

- Hussein ABDEL Aziz

- Hussein ABDEL Aziz

(٢) انظر المراجع السابقة .

(٣) انظر مسح ١٩٨٨ السابق الإشارة اليه ، ص ١٠٧ .

(٤) انظر البيانات في جدول ٤ ص ١٠ ، و جدول ٥ ، ص ١١ من المسح الديموغرافي والصحي لعام ١٩٨٨ : النتائج الأولية . القاهرة : المركز القومي للسكان ، ابريل ١٩٨٨ .

(٥) المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان : "تطورات السياسة القومية في مواجهة المشكلة السكانية" : القاهرة : مكتب الاعلام ، نوفمبر ١٩٧٨ .

(٦) د. سعد حافظ محمود ود. خالد عبد الله لطفي : "تقييم مفهوم وأسلوب معالجة البعد السكاني في الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ومقترحات تطويره" : القاهرة : معهد التخطيط القومي ، مذكرة خارجية رقم (١٩٧٦) ، مايو ١٩٨٨ .

(٧) المرجع السابق - ص ٥ .

(٨) المجلس القومي للسكان : "السياسة القومية للسكان ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٨٦" .

(٩) المرجع السابق ص ٤-٥ .

(١٠) المرجع السابق ص ٥ .

(١١) المرجع السابق ص ٦-٧ .



## **الباب الثاني**

### **الفصل الرابع التوزيع السكاني**

**الدكتورة وداد مرنس**

## مقدمة

يوضح هذا الفصل التطور الذي لحق في التركيب النوعي والعمرى والتوزيع الجغرافى للسكان . وسنلاحظ أن السمات الأساسية للتركيب النوعى والعمرى لم تختلف كثيرا . وإن دل ذلك على شيء فعلى استمرار صفات النسق السكانى لاستمرار السمات الأساسية للنسق الاقتصادى - الاجتماعى المستول عن ملامح ذلك النسق .. إلا أننا نلاحظ أن التوزيع الجغرافى للسكان مازال يتميز بتواجد مكثف للسكان فى نطاق الريف الذى تحكمه أنماط الإنتاج التقليدية ، وإن سياسات التنمية المعتمدة على التصنيع قد تركزت فى المدن الكبيرة وخاصة العاصمة ، مما أدى إلى استئثار العاصمة بالنسبة الكبرى من الصناعات الحديثة ومن الخدمات . وجاء ذلك حتى على حساب المدينة الكبرى الثانية فى مصر ، ألا وهى الإسكندرية . وبالتالى اتسعت الفوارق الهيكلية والتوزيعية بين الحضر من ناحية والريف من ناحية أخرى ، وبين المحافظات الحضرية وبقية الجمهورية ، وبين العاصمة وجميع أنحاء مصر .. مما ساهم كما شرحنا من قبل فى تباين معدلات الخصوبة الكلية ، مع استمرار ارتفاع تلك المعدلات وخاصة فى الريف المصرى ، الذى لم تمسه يد التحديث والتغيير بالقدر اللازم . لتحديث أنماط الإنتاج وبالتالى لتغيير النسق السكانى السائد .

## أولا التوزيع النوعي للسكان :

عادة مايكون عدد الذكور وعدد الإناث متساويين في المجتمع مالم يتعرض هذا المجتمع لتباين في معدلات الوفيات النوعية أو لتباين في معدلات الهجرة النوعية أو لتباين في مدي دقة تسجيل كل من النوعين .

والمتتبع لمعدل الذكورة ( عدد الذكور لكل ١٠٠ أنثي ) في مصر خلال هذا القرن ، يتضح له من الجدول رقم (١) أن هذا التطور أخذ شكل منحني مقلوب، يعني أن معدل الذكورة كان مرتفعا في بداية القرن إذ وصل الي ١٠٢.٣ في عام ١٨٩٧ ، ثم بدأ ينخفض حتي وصل الي ٩٨.١ في عام ١٩٤٧ ، وهو ما يدل علي أن عدد الاناث كان أعلي من عدد الذكور في تلك السنة ، ثم ما لبث أن ارتفع باطراد بعد ذلك حتي وصل الي ١٠٤.٧ في عام ١٩٨٦ .

ولقد قدم الديموجرافيون عدة تفسيرات عن تطور معدل الذكورة بالنسبة للفترة التي حدث فيها الانخفاض ولكنهم عجزوا في معظم الأحوال عن تفسير الجزء الثاني منه ، وهو اتجاه معدل الذكورة الي الارتفاع منذ عام ١٩٦٠ .

ومن التفسيرات التي طرحت لتفسير هبوط معدل الذكورة في النصف الأول من القرن أن الري الدائم الذي يرفع بالقطن نسبة الإصابة بالطفيليات المائية خاصة البلهارسيا والإنكلستوما ، يصيب الذكور أكثر مما يصيب الإناث، حيث أن أولئك هم الذين يعملون أساسا في الحقول ويعرضون للإصابة، وبالتالي لفرص الموت <sup>(١)</sup> . ويدون التحقق في مناقشة هذا الرأي إلا أنه من الواضح أنه عاجز عن تفسير إعادة ارتفاع معدل الذكورة ابتداء من عام ١٩٦٠ .

وهناك تفسير آخر مطروح وهو خاص بتناقص البدو ، فمن المعروف أن نسبة البدو في سكان مصر ظلت هامة نوعا ما حتي أواخر القرن الماضي ، ثم أخذت في التناقص بالتدريج نتيجة لتوطنهم واستقرارهم المتزايد . ومن الثابت أن ارتفاع الذكورة الشديد هو من أخص خصائص سكان البدو ، كما ثبت من التعدادات المبكرة <sup>(٢)</sup> وواضح أن هذا التفسير مثل سابقه لا يتعرض لمردة معدل الذكورة الي الارتفاع منذ الستينات ، فكيف إذن يمكن تفسير ذلك ؟

جدول (١)

توزيع السكان في التعدادات المختلفة وفقا للنوع وتطور معدل الذكورة

(الأعداد بالآلاف) ١٩٨٦ - ١٨٩٧

السنة	ذكور	إناث	جملة	تطور معدل الذكور
١٨٩٧	٤٩١٤	٤٧٥٥	٩٦٦٩	١٠٣٣
١٩٠٧	٥٦١٧	٥٥٧٣	١١١٩٠	١٠٠٨
١٩١٧	٦٣٦٩	٦٣٤٩	١٢٧١٨	١٠٠٣
١٩٢٧	٧٠٥٨	٧١٢٠	١٤١٧٨	٩٩١
١٩٣٧	٧٩٦٧	٧٩٥٤	١٥٩٢١	١٠٠٢
١٩٤٧	٩٣٩٢	٩٥٧٥	١٨٩٦٧	٩٨١
١٩٦٠	١٣١١٨	١٢٩٦٧	٢٦٠٨٥	١٠١٢
١٩٦٦	١٥١٧٦	١٤٩٠٠	٣٠٠٧٦	١٠١٨
١٩٧٦	١٨٦٤٧	١٧٩٧٩	٣٦٦٢٦	١٠٣٧
١٩٨٦	٢٤٦٥٥	٢٣٥٥٠	٤٨٢٠٥	١٠٤٧

المصدر : التعدادات المختلفة.

ليس لدينا معلومات كافية عن معدلات الوفيات النوعية لكي نعرف إذا ما كان هذا المعدل أعلي عند النساء عنه عند الرجال ، وإن كانت بعض الإحصاءات تشير الي أن معدل وفيات الرضع أعلي عند الإناث عنه عند الذكور ولكن من غير الغالب إذا كان هذا الإنحياز انجهاها حقيقيا أم ظاهريا ؟ فالديموجرافيون الذين يرجعون الرأي الأول ، يعززون هذا التباين الي أن الذكور في مصر يتمتعون برعاية صحية أفضل .

أما الذين يرجعون الرأي الثاني ، فهم يرون أن ذلك يرجع الي نقص في تسجيل المواليد الإناث أصلا . وعلي أية حال فهذه الظاهرة آخذة في التناقص إذ بلغ معدل الوفيات الرضع في الحضر في عام ١٩٦٦ (١٤٣) في الألف للذكور و١٩٦ في الألف للإناث ، في حين أنه هبط

في عام ١٩٧٦ الي ٩٧ في الألف للذكور و ١٠٠ في الألف للإناث (٣) ويشير ذلك اذن الي أن التباين في معدلات وفيات الرضع النوعية، إن وجد فهو أخذ في التناقص ، هذا في حين أن معدل الذكورة أخذ في الارتفاع . وبالتالي يمكن استبعاد هذا العامل عند تفسير اتجاه معدل الذكورة نحو الانخفاض .

وقبما يتعلق بالتباين في معدلات الهجرة النوعية ، فمن الثابت أن المجتمع المصري يتعرض منذ السبعينات لتيار من الهجرة المؤقتة منه الي الدول النفطية بهدف العمل بأجور مرتفعة . وليس لدينا بيانات إحصائية مباشرة عن عدد المهاجرين وفقا للنوع . الا أن هناك بعض الحقائق التي تستطيع أن تكون بمثابة مؤشرات علي تباين معدلات الهجرة بين الذكور والإناث . فلما كانت هذه الهجرة مؤقتة ، فهي في معظم الأحيان تكون هجرة فردية وليست أسرية ولا يصطحب المهاجر أسرته معه خاصة اذا كان من الريف وإذا كان أطفاله في مختلف المراحل المدرسية أو الجامعية . ومن ناحية أخرى ، فمن المعروف أن نسبة مساهمة المرأة المصرية في النشاط الاقتصادي ضئيلة للغاية ، ولما كانت هذه الهجرة هي هجرة للعمل ، فمن المتوقع أن تكون نسبة النساء المهاجرات بهدف العمل ضئيلة للغاية . وعلي ذلك فمن المتوقع أن تكون الأغلبية العظمى من المهاجرين الي الخارج من الرجال . ومعني ذلك أن هناك تباين في معدلات الهجرة النوعية ولكن لصالح الرجال . وكان من المتوقع أن يؤثر ذلك في معدل الذكورة ولكن في عكس الاتجاه الملاحظ . أي كان من المفروض أن يهبط معدل الذكورة مع ارتفاع عدد المهاجرين الي الدول النفطية . ولكن العكس هو الذي حدث .

فليس أمانا اذن الا التفسير الثالث وهو وجود تباين في مدى تسجيل كل من النوعين أو بمهارة أخرى وجود نقص متزايد في تسجيل الإناث <sup>(٤)</sup> .

وهذا الأمر يشير بالدخلة ، إذ كان من المتوقع تحسن نسب التسجيل في التعدادات المختلفة، سواء بسبب تحسن العملية التعدادية نفسها أو بسبب زيادة الوعي في المجتمع بضرورة تسجيل الإناث .

#### ثانيا : التوزيع العمري للسكان :

ظلت نسبة الأطفال ( أقل من ١٥ سنة ) تتراجع في مصر طوال القرن العشرين فيما بين ٣٨٪ و ٤٠٪ أي أنها تميزت بشات كبير . ولما كان التوزيع العمري للسكان يتأثر الي حد

كبير بمستويات الخصوبة ، ولما كان معدل الإنجاب طوال القرن في مستوى ثابت تقريبا ، باستثناء السبعينات التي شهدت انخفاضا طفيفا في معدل الإنجاب ، فليس من الغريب إذن أن تكون نسبة الأطفال في مستوى مرتفع وشبه ثابت طوال القرن ( جدول رقم ١ ) ، أما عن انخفاض معدل الوفيات الذي حدث يطرأ ابتداء من عام ١٩٤٧ ، فلم يكن له تأثير يذكر علي الهرم السكاني ولا سيما علي نسبة الأطفال ، إذ أن إنخفاض معدل وفيات الرضع مثلا كان أبطأ بكثير من انخفاض معدل الوفيات العام ، علي عكس ما حدث في الدول المتقدمة عندما تعرضت لهبوط معدل الوفيات . ويبين الجدول رقم (٢) التغيير النسبي في معدل الوفيات العام ومعدل وفيات الرضع -

جدول رقم (٢)

تطور معدل الوفيات ومعدل وفيات الرضع (١٩٧٠-١٩٧٩)

الفترة	معدل الوفيات الحام	التغير النسبي	معدل وفيات الرضع	التغير النسبي
١٩٧٠-١٩٧٤	١٦		١١٩	
١٩٧٥-١٩٧٩	١٣	٪١٨.٧ -	١١٠	٪٧.٦ -

المصدر : IBRD: "Some issues in population and human resources develop-  
ment in Egypt " Report No 3175, EGT, Nov. ,1980,P.72



جدول رقم (٣)

تطور نسبة الأطفال في مصر (١٨٩٧ - ١٩٧٦)

السنة	النسبة
١٩٨٧	٤٠.١
١٩٠٧	٤٠.٥
١٩١٧	٣٨.٧
١٩٢٧	٣٨.٨
١٩٣٧	٣٩.١
١٩٤٧	٣٧.٩
١٩٦٠	٤٢.٧
*١٩٧٦	٤٠.٠

المصدر: ١٨٩٧ - ١٩٦٠ مستخرجة من عبد الرحيم عمران، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠-٤١  
\* ١٩٧٦ ، مستخرجة مباشرة من التعداد.

هذا ويلاحظ مدى ارتفاع نسبة الأطفال في مصر إذا ما قارناها بمثلتها في الدول المتقدمة فقد بلغت هذه النسبة في الولايات المتحدة مثلاً ٢٢,٥٪ عام ١٩٨٠ ، أي حوالي نصف النسبة الموجودة في مصر .

أما عن الحقبة الأخيرة ، فليس لدينا بيانات في الوقت الحالي عن نسبة الأطفال أقل من ١٥ سنة في عام ١٩٨٦ ، إلا أنه من المتوقع أن تكون هذه النسبة قد ظلت علي ما هي عليه . صحيح أن معدل المواليد انخفض انخفاضاً طفيفاً في السنوات الأخيرة ، إلا أن تصاعد تيار الهجرة لا بد أن يكون له تأثير علي الوزن النسبي للفئات المتجة في المجتمع مما قد يكون له آثار علي نسبة صغار السن .

ومن الآثار المترتبة علي ارتفاع نسبة الأطفال في المجتمع ، ارتفاع نسبة إعالة الأطفال . يقاس هذا العبء عادة بنسبة عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة الي عدد السكان في فئة العمر ١٥ - ٦٠ سنة .

جدول رقم (٤)

تطور معدل الإعالة في مصر (١٩٧٦ - ١٩٩٧)

السنة	معدل إعالة الأطفال	معدل إعالة الشيوخ	معدل الإعالة العام
١٩٩٧	٧٢.٦	٨.٢	٨٠.٨
١٩٠٧	٧٦.٩	١٢.٧	٨٩.٦
١٩١٧	٧٢.٣	١٣.٩	٨٦.٢
١٩٢٧	٧٠.٧	١٢.٠	٨٢.٧
١٩٣٧	٧٢.٠	١١.٧	٨٣.٧
١٩٤٧	٦٨.١	١٠.٨	٧٨.٩
١٩٦٠	٨٣.٦	١١.٩	٩٥.٥
* ١٩٧٦	٧٤.٥	١٢.٠	٨٦.٥

المصدر : ١٩٨٧ - ١٩٦٠ عبد الرحيم عمران، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣.

\* ١٩٧٦ من التعداد مباشرة.

وطبقا لهذا المقياس فإن كل ١٠٠ شخص بالغ كان يعول في المتوسط نحو ٧٤ شخصا من تقل أعمارهم عن ١٥ سنة في سنة ١٩٧٦ . ( جدول رقم ٤ ) ( بعبارة أخرى فإن كل ١٤ شخص بالغ يعول في المتوسط طفلا واحدا ، بينما يقع عبء إعالة الطفل الواحد علي مابين شخصين وثلاثة أشخاص من السكان البالغين في الدول المتقدمة . أما عن معدل الإعالة الإجمالي الذي يمثل النسبة بين عدد الأطفال وعدد من تزيد أعمارهم عن ٦٠ سنة من ناحية، وعدد البالغين المنتجين فقد بلغ ٨٦.٥٪ عام ١٩٨٦ ويعبر هذا التركيب العصري عن العبء المادي والاقتصادي الذي يلتقي كثرة الصغار علي المجتمع عامة ومجتمع المنتجين خاصة ، لاسيما اذا أخذنا في الاعتبار أن القطاع الأكبر من المجتمع الأثري لا يعمل . وهذا هو الأثر

الأول المترتب علي ارتفاع نسبة الصغار في المجتمع وهو أثر اقتصادي اجتماعي ويشار عادة اليه عند تحليل آثار ارتفاع معدل الإعالة . أما الأثر الثاني ، وهو لا يقل عنه أهمية فهو أثر ديموجرافي في أساسه ، وإن أثر بدوره في كثير من الظواهر الاجتماعية الاقتصادية . ومفاد هذا الأثر أن معدلات المواليد والنمو السكاني تظل عند مستوي مرتفع لفترة طويلة حتي بعدما تبدأ معدلات الخصوبة في الإنخفاض . فلو افترضنا أن الخصوبة البشرية قد انخفضت اليوم الي ما يعرف بمستوي الإحلال ( يعني أن كل زوجين لن ينجبا أكثر من طفلين ) ، فإن عدد السكان سوف يستمر في التزايد بما يقرب من ٤٠ سنة قادمة . ويرجع ذلك الي أن عدد الأفراد الذين يدخلون مرحلة الإنجاب سوف يظل لفترة طويلة قادمة أكبر من عدد أولئك الذين يخرجون من هذه المرحلة . ويطلق البعض علي هذه الظاهرة " القصور الذاتي السكاني " أو قوة الدفع الذاتي السكاني أي القوة الكامنة في الهيكل السكاني التي تضمن استمرارية النمو في عدد السكان حتي بعدما تتوقف أسبابه المباشرة أو الظاهرة (معدل الإنجاب) .

ومفزي هذه الظاهرة هو أن المشاكل المرتبطة بالنمو السكاني لا يمكن تجنبها بالسياسات الهادفة الي تخفيض الخصوبة والتي لن تظهر نتائجها علي كل حال الا بالتدريج علي فترة طويلة برغم أن هذه السياسات قد تؤدي الي اختلاف الوضع كثيرا علي المدى الطويل . الا أنه من المتعين علي الدولة النامية أن تدرك أنها سوف تعيش في ظل معدلات مرتفعة للنمو السكاني لعشرات السنين القادمة ، وأن عدد السكان سيتضاعف فيها خلال جيل أو ما يقرب من ذلك . ومعني ذلك أن علي الدول أن تعطي أهمية كبرى للمهام المترتبة علي استقبال مثل هذه الزيادة الكبيرة والمؤكدة في عدد سكانها . وذلك بالإضافة الي توفير ظروف اعالة أفضل للأعداد الموجودة حاليا . ولن يتيسر ذلك الا من خلال تعديل نمط الحياة ذاته بحيث يمكن اشباع الاحتياجات الأساسية للسكان بصورة أفضل . ولو تم ذلك فانه سيكون في حد ذاته عاملا من عوامل خفض الخصوبة والحد من نمو السكان في المستقبل <sup>(١٥)</sup> .

جدول ( ٥ )

اتجاه كثافة السكان في مصر منذ ١٨٩٧

السنة	الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة الكلية	الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المكونة
١٨٩٧	١٤.٢	٢٧٩.٨
١٩٠٧	٩.٧	٣٢٥.٢
١٩١٧	١١.٣	٣٧٠.٧
١٩٢٧	١٢.٧	٤٠٩.٦
١٩٣٧	١٦.٠	٤٦٦.١
١٩٤٧	١٩.٠	٥٤٦.٤
١٩٦٠	٢٦.١	٧٥٤.٧
١٩٦٦	٣٠.٠	٨٤٥.٣
*١٩٧٦	٣٨.٠	١٠٥٥.٠
*١٩٨٦	٤٨.٠	١٣٠٠.٠

المصدر : ١٩٨٧ - ١٩٦٦ ، عبد الرحيم عمران ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦ .

\* ١٩٧٦ - ١٩٨٦ ، من التعدادات مباشرة .

ثالثا - التوزيع الجغرافي للسكان :

يعاني التوزيع الجغرافي للسكان في مصر من خلل واضح ، يتمكس في تكديس السكان في الوادي والدلتا وقراخ الصحراء . من السكان ، وينعكس أيضا في نمو المدن علي حساب القرى ، ويعكس أخيرا في نمو العاصمة علي حساب سائر أنحاء البلاد .

توزيع السكان بين الوادي والدلتا من ناحية والصحراء من ناحية أخرى يوحى اتساع مساحة مصر بقدرتها علي استيعاب سكانها ، إلا أن الحقيقة بالرغم من هذا هي أن من بين ١٠٢.٠٠٠ كيلو متر مربع ، تمثل الصحراء غير المسكونة ٩٦ ٪ ، وفي

العقد الأخير مثلاً لم يشغل السكان الا حوالي ٣٥٤٠٠ كيلو متر مربع . أي ٣.٥٤٪ من مساحة البلاد . وتقع المناطق المكونة علي النيل وفي دلتاها في الوجه البحري . مع استثنائات طفيفة في الواحات بالصحراء الغربية ، وبعض المدن القليلة علي البحرين المتوسط والأحمر ، ويوضح الجدول رقم (٥) ذلك بمقارنة الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة الكلية وبالنسبة للمساحة المسكونة . فبينما بلغت الكثافة بالنسبة للمساحة الكلية ٤٨ نسمة في الكيلومتر المربع ، بلغت هذه الكثافة ١٣٣٠ نسمة جدول رقم (٦) .

تطور عدد سكان المحافظات الصحراوية

ونصيبهم من مجموع سكان الجمهورية ومعدل غوهم (١٩٣٧ - ١٩٨٦)

السنة	عدد سكان المحافظات الصحراوية	نصيبهم من جملة السكان	معدل التمر
١٩٣٧	١٠٩.١١٠	٪٠.٦٩	٪٣.٩١
١٩٤٧	١٦٠.٩٤١	٪٠.٨٥	٪٧.١٧
١٩٦٠	٢١٢.٦٠٦	٪٠.٨٢	٪٨.٧٦
١٩٦٦	٣٥١.٧٥٩	٪١.١٨	٪١٠.٥٥
*١٩٧٦	٤١٠.٩٣٨	٪١.١٢	٪٣.١٠
*١٩٨٦	٥٦٥.٣٨٩	٪١.٢٠	

المصدر : ١٩٦٦- ١٩٣٧ Mabro , R.,The Egyptian Economy, Oxford University Press,1974, P.195.

\* ١٩٧٦ - ١٩٨٦ من التعدادات المباشرة.

في الكيلومتر المربع في عام ١٩٨٦ ، أما في القاهرة فقد تجاوزت الكثافة ٢٨ ألف نسمة في الكيلومتر المربع .

وتعد مصر بهذه المقاييس من أعلى دول العالم في الكثافة السكانية . ويرجع تكديس السكان في الوادي والدلتا الي الاعتماد التقليدي علي الزراعة كنشاط اقتصادي ، وبالتالي .

على مصادر مياه الري . ومعنى ذلك أن الموارد الطبيعية هي التي حقت مثل هذا التوزيع السكاني المختل . إلا أن جهود التصنيع جاءت أيضا في معظمها مركزة في أماكن العمران التقليدية ، فلم تساعد على إعادة توزيع السكان بين الوداي والصحراء .

ويتوقع تطور عدد السكان في المحافظات الصحراوية ، يتضح أنه بلغ حوالي نصف مليون نسمة في عام ١٩٨٦ ، يواقع ١٢٪ من مجموع سكان الجمهورية . ( جدول رقم ٦ ) ويلاحظ أيضا أن معدل نمو السكان في هذه المناطق كان مرتفعا في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ عنه في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٦ ، أي أن الجهود من أجل تعمير الصحراء كانت أكثر فاعلية في بداية الستينات عنها في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات . وما يوضح أيضا مدى ضآلة التحركات السكانية نحو المناطق الصحراوية أن حجم الهجرة الصافية في هذه المناطق بلغ ٣٠٠٠ نسمة فقط في عام ١٩٦٠ (٦) .

جدول رقم (٧)

نسبة تزايد السكان الحضرين (١٨٨٧-١٩٨٦)

السنة	نسبة تزايد سكان الحضر	معدل تزايد سكان الحضر بين العتدادين	سريها
١٨٩٧	٢٠.١٪		
١٩٠٧	١٩.٠٪	١.١٪ -	١١.١٪ -
١٩١٧	٢٠.٩٪	١.٩٪	٩.٩٪ +
١٩٢٧	٢٦.١٪	٥.٢٪	٥.٣٪ +
١٩٣٧	٢٧.٤٪	١.٣٪	١.٣٪ +
١٩٤٧	٣٣٪	٥.٦٪	٥.٦٪ +
١٩٦٠	٣٨٪	٥.٠٪	٥.٣٨٪ +
١٩٦٦	٤٠.٥٪	٣.٠٪	٣.٠٪ +
١٩٧٦	٤٣.٣٪	٣.٢٪	٣.٢٪ +
١٩٨٦	٤٣.٩٪	٠.٦٪ -	٠.٦٪ +

المصدر : وداد مرقس : « اتجاهات التضر في مصر ، دراسات سكانية ، العدد ٥٢ ، يناير/ مارس ١٩٨٠ ، ص ٤١ .

ويعتبر النمط الجغرافي المصري هو المسئول الأول عن هذا التوزيع السكاني المختل ، علي أن نط التمنية في السهينات والسبعينات جاء مركزاً في المناطق المكثمة بالسكان ويعتبر المسئول الثاني من هذا التوزيع السكاني المختل .

#### توزيع السكان بين الريف والحضر :

يلاحظ من الجدول رقم (٧) أنه منذ بداية القرن العشرين تطور توزيع السكان بين الريف والحضر لصالح الحضر . وأن معدلات تزايد نسبة سكان الحضر بلغت أقصاها في الفترات ١٩١٧ - ١٩٢٧ و ١٩٣٧ - ١٩٤٧ و ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ، وهي فترات تميزت في الوقت ذاته بازدهار حركة التصنيع فيها . وهكذا يتضح وجود ارتباط وثيق فيما بين عملية التحضر وبين التصنيع . ووجود ارتباط واضح بين فترات التصنيع وفترات الازدهار الحضري ، ليس معناه بالضرورة أن هذا الارتباط مباشر . فالرؤاج الاقتصادي الذي يذره التصنيع علي أصحاب هذا القطاع والعمالين فيه ، قد يجذب في حد ذاته أعداداً متزايدة من الرأيين حتي في حالة عدم استيعابهم جميعاً في الصناعة ، فتعكس الرخاء في المدن يتيح لهؤلاء فرصة القيام بخدمات تافهة بسبب وجود من يستطيع شراء هذه الخدمات ، فقطاع الخدمات اذن يزدهر نتيجة لازدهار القطاع الصناعي<sup>(٧)</sup> .

#### مكونات النمو الحضري :

تشير التقديرات المتاحة الي أن نصيب الهجرة الداخلية في النمو الحضري في تناقص مستمر . ففيما بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٦٠ قدرت نسبة الهجرة الصافية الي جملة النمو الحضري بحوالي ٢٨٪ وفي الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ بحوالي ٢٥٪ ، وفي الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٦ بحوالي ٨٪<sup>(٨)</sup> .

جدول رقم (٨) .

تطور معدل النمو الطبيعي في كل من الريف والحضر

الفترة	المعدل	حضر	ريف
١٩٦٠-١٩٦٦	معدل المواليد	٤٢.٦	٤١.٩
	معدل الوفيات	١٥.٩	١٥.٩
	معدل التمر الطبيعي	٪٢.٦٧	٪٢.٦
١٩٦٦ - ١٩٧٦	معدل المواليد	٣٤.٦	٣٨.٢٢
	معدل الوفيات	١٣.٦	١٥.٢٣
	معدل التمر الطبيعي	٪٢.١	٪٢.٣
١٩٧٧	معدل المواليد	٣٥.٤	٣٨.٨
	معدل الوفيات	١٠.٦	١٢.٧
	معدل التمر الطبيعي	٪٢.٥	٪٢.٦
١٩٧٨	معدل المواليد	٣٤.٦	٣٩.٢
	معدل الوفيات	٩.٧	١١.٠
	معدل التمر الطبيعي	٪٢.٥	٪٢.٨
١٩٧٩	معدل المواليد	٣٦.٠	٤٢.٩
	معدل الوفيات	٩.٦	٢.٩
	معدل التمر الطبيعي	٪٢.٦	٪٣.١

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الإحصاءات الدورية، ١٩٦٠ - ١٩٧٩ .  
وتشير بعض الدراسات الي أن معدل الزيادة الطبيعية كان أعلي في الحضر عنه في الريف  
حتي عام ١٩٦٠<sup>(٩)</sup> ويرجع ذلك الي هبوط معدل الوفيات بسرعة أكبر في الحضر عنه في  
الريف بسبب توفر الخدمات الطبية ، هذا مع استمرار معدل المواليد علي مستوي مرتفع .  
ويتضح أذن أن ارتفاع نسبة سكان الحضر حتي عام ١٩٦٠ كانت ترجع من ناحية الي تيار



الهجرة المتدفق الي المدن والى ارتفاع معدل النمو الطبيعي فيها . أما بعد عام ١٩٦٦ فقد بدأ يتضاءل معدل النمو الطبيعي في الحضر عنه في الريف بسبب بداية اتجاه معدل المواليد نحو الانخفاض .

وعلي ذلك نستطيع أن نفسر تباطؤ حركة التحضر التي حدثت في مصر منذ عام ١٩٦٦ بل شبه توقفها خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٦ كما يلي :

١- انخفاض معدل الزيادة الطبيعي في المدن عنه في الريف نتيجة لانخفاض معدل المواليد فيها عنه في الريف ، هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه الزيادة الطبيعية في الريف نتيجة لهبوط معدل الوفيات مع استمرار ارتفاع معدل المواليد . وقد انخفض معدل المواليد في المدن نتيجة للصعوبات الاجتماعية والمادية التي يقابلها الشباب في المدن والتي أدت الي تأجيل سن الزواج . ٢- تباطؤ تيار الهجرة من الريف الي الحضر نتيجة لسببين : أولهما تشبع المدن الكهري بالسكان مما أدى الي تفاقم بعض المشكلات الخاصة بالمناطق الحضرية ولا سيما الإسكان والمواصلات، فأصبحت هذه المدن لا تقبل في الوقت الحالي مناطق شديدة الجذب . وثاني هذه الأسباب أن حركة الهجرة الي الدول العربية قد خففت من تيار الهجرة الريفية - الحضرية إذ أنها استوعبت عددا كبيرا من الريفيين الذين كانوا لولا ذلك سوف يهاجرون الي المدن. هذا بالإضافة الي أن نسبة كبيرة من المهاجرين الي الدول النشطة هم أصلا من سكان المدن.

#### توزيع السكان بين العاصمة وسائر الجمهورية

ويمكن التمييز بين أربعة مراحل مختلفة للدور الذي تلعبه عاصمة مصر - القاهرة في توزيع السكان في البلاد .

فالمرحلة الأولى ، وهي تمتد من بداية القرن حتي عام ١٩٤٧ - تتميز بوجود مدينتين كبيرتين في مصر تجتذبان السكان من سائر أنحاء الجمهورية هما القاهرة والأسكندرية . وكانت الأسكندرية بسبب موقعها كمينا تجتذب معظم الأجانب المقيمين في مصر ، كما كانت تجتذب تيارا هاما من الهجرة الإقليمية ، سواء من الدلتا أو من الصعيد . وكان عدد سكان الاسكندرية يمثل طول نصف القرن الأول نصف حجم سكان القاهرة ، وهو حجم يتفق مع قاعدة " الترتيب - الحجم " التي تدل علي توزيع حضري متوازن .

جدول رقم (٩)  
تطور نسبة حجم الاسكندرية الى القاهرة (١٩٠٧ - ١٩٨٦ )

١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٦٦	١٩٦٠	١٩٤٧	١٩٣٧	١٩٢٧	١٩٠٧	الدينة
٨.٦٣٤.١٣٨	٦.٧٢٤.٧٨٦	٤.٩٦٤.٠٠٠	٣.٨٧٣.٢٤٨	٢.٠٠٩.٦٥٤	١.٣١٢.٠٩٦	١.٠٦٤.٥٩٧	٦٧٨.٤٣٣	القاهرة (١)
٢.٩١٧.٣٣٧	٢.٣١٨.٦٥٥	١.٨٠١.٠٥٦	١.٥١٦.٧٣٤	٩١٩.٠٢٤	٦٨٥.٧٣٦	٥٧٢.٨٠٧	٣٥٣.٨٠٧	الاسكندرية
%/٣٣	%/٣٤	%/٣٦	%/٣٩	%/٤٣	%/٥٢	%/٥٢	%/٥٢	النسبة

(١) ابتداء من عام ١٩٦٠ مكونة من ثلاث مدن (القاهرة + الجيزة + شبرا الخيمة )  
المصدر : من التعدادات مباشرة

جدول رقم (١٠)  
تطور دور منطقة القاهرة في عملية التضرر (١٩٣٧ - ١٩٨٩)

نصيب المنطقة من مجموع السكان						نصيب المنطقة من سكان الحضر					
١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٦٦	١٩٥٧	١٩٤٧	١٩٣٧	١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٦٦	١٩٥٧	١٩٤٧	١٩٣٧
٪١٧.٦	٪١٣.٨٧	٪١٤.٠٠	٪١٣.٨٠	٪١١.١١	٪٨.٣٣	٪٢٨.٧٠	٪٣٦.٨٠	٪٢٥.٠٥	٪٢٥.٠٠	٪٢٤.١	٪٢٩.٩٣
٪٤.٠	٪٣.٤	٪١.٩	٪١.٤	٪١.٠٨	٪٠.٢٤	٪٨.٨	٪٧.٨	٪٤.٧٥	٪٤.٠٨	٪٣.٣٣	٪٠.٩٤
٪١.٦	٪١.٠٧	٪٠.٦	٪٠.٢	٪٠.٣٣	٪٠.١٣	٪٣.٦	٪٢.٥	٪١.٤٤	٪١.٠٥	٪٠.٦٦	٪٠.٧٣
٪١٨.٢	٪١٨.٣٤	٪١٦.٥	٪١٤.٤٥	٪١٢.٤٢	٪٨.٦٠	٪٤١.٣	٪٤٢.١	٪٤١.٢٤	٪٤٠.١٣	٪٣٨.٠٩	٪٣١.٥

المصدر : من التعدادات مباشرة

الا أن المرحلة الثانية ، وتبدأ منذ عام ١٩٤٧ شهدت تضاؤل أهمية الاسكندرية وتعاطف شأن القاهرة من حيث الحجم وقوة جذب السكان ، حتي أصبحت الاسكندرية تمثل ثلث سكان القاهرة فقط في الوقت الحالي . أما العاصمة فأصبحت تضم حوالي ٤٠٪ من سكان الحضر و١٦٪ من مجموع سكان الجمهورية. ويعكس التركيز الشديد لسكان الحضر في منطقة القاهرة طبيعة السلطة في مصر التي اتسمت تاريخيا بالمركزية الشديدة ، وازدادت طبيعتها المركزية منذ الفترة الناصرية بسبب الاتجاه نحو التخطيط علي المستوى القومي خلال هذه الفترة، وبالتالي تركيز السلطة السياسية في القاهرة ، وسبب أيضا الاتجاه نحو التصنيع وتركيزه في القاهرة نظرا للتسهيلات المادية المتوفرة فيها، فتركزت السلطة الاقتصادية أيضا في القاهرة<sup>(١٠)</sup>.

والمرحلة الثالثة من ١٩٦٦ - ١٩٧٦ ، شهدت ظهور ما اصطلح علي تسميته منطقة القاهرة الكبرى وهي مكونة من ثلاثة مدن هي القاهرة والجيزة وشبرا الخيمة ، بالإضافة الي بعض الوحدات الصغيرة . وإذا كانت مدينة القاهرة ذاتها قد بدأ يتضاءل وزنها كقوة جذب للسكان ، الا أن ذلك ارتبط بازدهار المدن التابعة لها ( الجيزة وشبرا الخيمة ) وعلي ذلك فنصيب القاهرة الكبرى من مجموع السكان استمر في ازدياد مستمر حتي عام ١٩٧٦ ، كما أن نصيبها من مجموع سكان الحضر ظل في ازدياد مستمر حتي ذلك التاريخ مما يؤكد أن المنطقة ظلت تسهم في عملية التحضر أكثر من المناطق الحضرية الأخرى حتي ذلك التاريخ ، وإن جاء ذلك نتيجة لنمو أطرافها وليس المدينة نفسها .

جدول رقم (١١)  
معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في الحضر والريف  
( ١٩٧٧ - ١٩٧٩ )

السنة	المعدل	القاهرة الكبرى	الحضر	الريف	الجمهورية
١٩٧٧	معدل المواليد	٣٣,٩	٣٥,٤	٣٨,٨	٣٥,٥٠
	معدل الوفيات	١٠,٧٠	١٠,٦	١٢,٧	١١,٨
	معدل النمو الطبيعي	٢,٣٢	٢,٥	٢,٦	٢,٥٧
١٩٧٨	معدل المواليد	٣٦,٥	٣٤,٦	٣٦,٢	٣٧,٤
	معدل الوفيات	٩,٧	٩,٧	١١,٠	١٠,٥
	معدل النمو الطبيعي	٢,٦٧	٢,٥	٢,٨	٢,٦٩
١٩٧٩	معدل المواليد	٣٦,٤	٣٦,٠	٤٢,٩	٤٠,٢
	معدل الوفيات	٩,٦	٩,٦	١١,٨	١٠,٩
	معدل النمو الطبيعي	٢,٦٨	٢,٦	٣,١	٢,٩٢

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء : الاحصاءات الدورية، ١٩٦٠ - ١٩٧٩  
وهذا التطور يشبه تطور معظم المراكز الكبرى في العالم في مراحله الأولى حيث يقل نمو المدينة الأصلية بسبب وصولها إلى مرحلة تشبع نسبي ، وتنمو العاصمة عن طريق أطرافها ومدينتها التابعة<sup>(١١)</sup>.

أما المرحلة الرابعة (١٩٧٦ - ١٩٨٦) ، فقد شهدت تضاملا خفيفا في نسبة سكان القاهرة الكبرى إلى مجموع سكان الحضر وكذلك في نسبة سكان القاهرة إلى مجموع سكان الجمهورية، مما يدل على بداية طفيفة نحو تراجع ظاهرة التركز حول العاصمة .  
ولكن ماهي أسباب بداية تناقص الوزن السكاني لمنطقة القاهرة الكبرى ؟

علي مستوي المناطق الحضرية ، يبدو أن معدل نمو الزيادة الطبيعية يقترب الي حد كبير في القاهرة الكبرى منه في المناطق الحضرية الأخرى ( جدول رقم ١١ ) ، علي الأقل فيما يتعلق بالبيانات ذات السنوات المتاحة . ومعني ذلك أن تراجع نسبة سكان القاهرة الي مجموع سكان الحضر لا يرجع الي تفاوت في الزيادة الطبيعية ، وبالتالي لابد أنه يرجع الي عوامل مرتبطة بالهجرة ، كأن تكون مثلاً عدداً من المدن الإقليمية المتوسطة أو حتي الصفري قد اجتذبت عدداً من المهاجرين ، سواء من المدن الكبرى أو من القري . وما يرجع زيادة حجم المدن المتوسطة والمدن الصفري أن معظم المدن الكبرى ( ١٠٠.٠٠٠ + ) لا يرتفع معدل نموها عن معدل نمو القاهرة الكبرى ، فقد بلغ معدل النمو السنوي للمدن الكبرى ( وفقاً لتعداد ١٩٨٦ ) ٢ر٥٣ وهو معدل النمو ذاته الذي بلغته القاهرة الكبرى .

علي مستوي الجمهورية ، يبدو أن الزيادة الطبيعية تقل قليلاً في القاهرة الكبرى عنها علي مستوي الجمهورية ، مما يرجح أن التراجع الطفيف الذي حدث في نسبة سكان القاهرة الكبرى الي مجموع سكان الجمهورية يرجع الي انخفاض الزيادة الطبيعية في القاهرة الكبرى عنها في سائر الجمهورية والتي تراجع طفيف في تيار الهجرة الي القاهرة الكبرى .

غير أنه يجب ألا نغفل أنه إذا كانت كل من حركة التحضر وحركة التركز حول العاصمة قد توقفتا خلال العقد الأخير ، إلا أن سرعة نموها في العقود السابقة قد أحدثت تراكمات خطيرة في الحلل الذي يعاني منه توزيع السكان سواء فيما بين الريف والحضر أو فيما بين العاصمة وباقي الجمهورية . يكفي للتدليل علي ذلك أن الكثافة السكانية بلغت في مدينة القاهرة في عام ١٩٨٦ أكثر من ٢٨ ألف نسمة في الكيلو متر المربع . أما عن سياسة المدن الجديدة التي تتبناها الدولة للتخفيف من هذا التركز الشديد ، فإن تلك المدن لم تستوعب حتي عام ١٩٨٦ سوى ١٢ ألف نسمة ، ومن المقدّر أن تستوعب ٢ر٨ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ .

ولما كان من المقدّر أن عدد السكان سوف يصل الي ٦٦ مليون في عام ٢٠٠٠ بزيادة ١٦ مليون عن عام ١٩٨٦ ، فمعني ذلك أن هذه المدن لن تستوعب إلا ١٨٪ من هذه الزيادة . هذا بالإضافة الي أن معظم هذه المدن تقع بجرار القاهرة الكبرى<sup>(١٢)</sup> مما يخشي منه في المستقبل ، أن تكون تلك المدن كتلة ديموجرافية عملاقة وخطيرة مع العاصمة.

جدول رقم (١٢)  
نسب القاهرة في بعض عناصر الانتاج والاستهلاك والخدمات  
( ١٩٦٠ - ١٩٦٨ )

النسبة القاهرة	الهند
٤٢	المشآت الصناعية (+ ١٠ عمال)
٣٠-٢٧	الصناعات الكبري
٤٠	عمال الصناعة
٢٦	رأس مال الصناعة
٣٣.٧	الأطباء
٢٤.١	المحال التجارية جملة وقطاعي وقطاع خاص
٣٥.٩	الصناعات
٥٧.٧	المؤهلات العالية
٦٠	وسائل النقل الميكانيكي
٥٥	السيارات الخاصة
٤٠	التاكسي
٤٥	الأوتوبيسات
٤٥	القطارات
٥٦	الموتوسيكلات
٥٧	عدد التليفونات
٣٢	القوة الشرائية
٤٨	استهلاك اللحوم

المصدر : جمال حمدان ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٨

ومن هنا يبدو أن هذه المدن لن تسهم بدرجة كبيرة في إعادة التوازن الي التوزيع الحضري المصري ، علي الأقل في اطار التصور الحالي لها .

هذا ، وقيل أن تترك موضوع حجم القاهرة وتضخمها السكاني ، يجب الإشارة الي الوزن النعلي للقاهرة في الجمهورية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، اذ توضع الأرقام أن نصيب القاهري يبلغ ضعف نصيب المواطن المصري عموما سواء من حيث الدخل أو الخدمات ، فيوضح الجدول رقم ( ١٢ ) أن القاهرة تستحوذ علي حوالي نصف المنشآت الصناعية ، ذلك أن أغلب صناعات القاهرة هي من المنشآت الضخمة المتطورة ، فضلا عن أن القاهرة الكبرى تملك أكبر منطقتين صناعيتين هما حلوان وشبرا الخيمة ، ومن حيث الخدمات تستحوذ القاهرة الكبرى علي حوالي ثلث الأطباء والصيدليات . وبالمثل فانه يذهب إلي القاهرة وحدها أكثر من نصف أصحاب المؤهلات العالية ، ونحو ذلك أيضا من موظفي الدولة والقطاع العام . صفة القول أن العاصمة تستقطب أعلي نسبة من الإنتاج والاستهلاك في البلد ، فتمثل القاهرة الكبرى ١٪ من مساحة مصر المعمورة ، و ٢٪ من سكان مصر ، و ٥٠٪ من وزن مصر<sup>(١٣)</sup> . فهل قط التوزيع هذا هو الذي يؤدي الي التضخم السكاني الذي تعاني منه القاهرة ؟ اذا كان الحال كذلك ، لاهد أن يرتبط انشاء المدن الجديدة أو أية محاولة أخرى لاعادة توزيع السكان بنمط توزيعي جديد علي كل من مستوي الإنتاج والاستهلاك ، والا فلا جدوي من محاولات اعادة التوزيع السكاني .

تقدير تطور التحركات السكانية بصفة عامة :

رأينا عن طريق التقديرات غير المباشرة لحساب الهجرة من الريف الي الحضر أن تيار الهجرة تناقص باستمرار خلال النصف قرن الأخير ، ولكن ماذا تقول التقديرات المباشرة لتيارات الهجرة ؟

يمكن الإستدلال علي هذه التيارات عن طريق مقارنة بيانات التعدادات الخاصة بمحل الإقامة الحالي ومحل الميلاد ، وهي تدل علي الهجرة بين المحافظات ، الا أنها تهمل الهجرة داخل المحافظة الواحدة ، وبالتالي فهي تعطي لحجم التحركات السكانية قدرا يقل عن الواقع ، ولكنه التقدير الوحيد المتاح . ويستثنى من ذلك تعداد ١٩٧٦ الذي أخذ في الاعتبار التحركات السكانية بين الريف والحضر داخل المحافظة الواحدة .



هذا وقد بلغت هذه التحركات السكانية ٢٥٠.٠٠٠ نسمة فى عام ١٩٠٧ و١٢ مليون نسمة عام ١٩١٧ ، ثم وصلت الى ٢٤ مليون عام ١٩٤٧ وتضاعفت حتى بلغت ٤٦ مليون عام ١٩٦٠ و٨ مليون عام ١٩٧٦ . ولم تتزايد التحركات السكانية بالأرقام المطلقة فقط بل إن نسبتها الى جملة السكان قد تزايدت أيضا . فقد كانت نسبة المهاجرين أقل من ٣٪ عام ١٩٠٧ ، ثم ارتفعت الى أكثر من ٩٪ عام ١٩١٧ ووصلت الى ١٣٪ عام ١٩٤٧ وإلى ١٥٪ عام ١٩٦٠ وإلى ٢٠٪ عام ١٩٧٦ . ومعنى ذلك أن فى نهاية السبعينات كان مصريا من كل خمسة مصريين قد غير محل اقامته على الأقل مرة فى حياته (١٤) .

ولكن كيف يمكن تفسير ارتفاع نسبة المهاجرين مع تناقص نصيب الهجرة فى النمو الحضري وضآلة الهجرة الى المناطق الصحراوية ، لاهد اذن من وجود تيارات أخرى للهجرة غير التيار الريفي - الحضرى التقليدى ، أى لاهد من وجود هجرة من حضر الى حضر ومن ريف الى ريف . ومن تحليل البيانات الواردة فى تعداد ١٩٧٦ يتضح أن نسبة المهاجرين داخل المناطق الحضرية أى من مدينة الى أخرى بلغت ٥٠.٧٪ أى أن نصف المهاجرين فى عام ١٩٧٦ انتقلوا من مدينة الى أخرى ، بينما تيار الهجرة من الريف الى الحضر استحوذ على ٢٨.٦٪ فقط من مجموع المهاجرين . (جدول رقم ١٣) .

جدول رقم (١٣)

توزيع المهاجرين وفقا لأنماط الهجرة (١٩٧٦)

النسبة	أنماط الهجرة
٥٠.٧٪	مهاجرون من حضر الى حضر
٣٨.٦٪	مهاجرون من ريف الى حضر
٤.٤٪	مهاجرون من ريف الى ريف
٦.٣٪	مهاجرون من حضر الى ريف

المصدر : تعداد ١٩٧٦ . النتائج التفصيلية الخاصة بالهجرة الداخلية.

ومعني هذه الأرقام أن حوالي ٤ مليون نسمة تنقلوا داخل المناطق الحضرية ، إلا أننا لا نعرف من أين نزحوا وإلى أين ذهبوا ، وهو ما يحتاج إلى مزيد من التحليل . كذلك تصاعد تيار الهجرة الداخلية بأشكاله الأربعة يحتاج إلى مزيد من التحليل والتفسير .

## المراجع

- ١ جمال حمدان : شخصية مصر - القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٤ ، الجزء الرابع ، ص ١٠٠ - ١٠١ .
- ٢ انظر المرجع السابق .
- ٣ الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء : الإحصاءات الحيوية ، ١٩٧٦ .
- ٤ وداد مرقس : سكان مصر : قراءة تحليلية في تعداد ١٩٨٦ - القاهرة : مركز البحوث العربية ، ١٩٨٨ ، ص ١٩ - ٢١ .
- ٥ إبراهيم العيسوي : انفجار سكاني أم أزمة تنمية ؟ - القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٥ ، ص ١٩ - ٢١ .
- ٦
- †S. E. Ibrahim "Internal Migration in Egypt" Cairo : The Supreme Council  
for Population and Family Panning, January 1982- P. 14-
- ٧
- Robert Mabro : "Migrations Internes et Sous-emploi Urbain : le  
Cas de L'Egypte"  
" Travaux et jours, 45-, 1972-.
- ٨ عبد الرحيم عمران : " مصر : مشكلاتها السكانية وتطلعاتها " القاهرة : جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، ١٩٧٧ ، ص ١٦٣ .
- ٩
- Janet Abu-Lughod : "Rural-Urban Differences as a function of  
Demographic Transition : Egypt Data and Analytical Model, :  
American Journal of Sociology, March 1964, PP. 475-490.
- ١٠
- G. Hamdan: Studies in Egyptian Urbanism. Cairo: the Renaissance

Bookshop, 1959, P. 24-

(١١)

T. Kuroda: "Dimensions, Dynamics and Patterns of Metropolization"  
Congres Mondial de la Population,"  
Mexico, 1977. Vol.2.

(١٢) هبة نصار : " الانفجار السكاني وسياسات التنمية والتحصن " ، ندوة التنمية  
الاجتماعية الاقتصادية للمدن الجديدة في مصر ، القاهرة : المركز القومي للبحوث  
الاجتماعية والجنائية ، ٧ - ١٠ مايو ١٩٨٦ .

(١٣) جمال حمدان : مرجع سابق ، ص ٣٣٧ - ٣٣٩ .

(١٤)

S.E. Ibrahim, Op. Cit, P.7.



## الباب الثاني

### الفصل الخامس

#### خصائص السكان

د. وداد مرقس

## مقدمة

تعتبر خصائص السكان ( أو الموارد البشرية ) عنصرا أساسيا فى عملية التنمية ، وهى فى نفس الوقت نتاج للفوارق الهيكلية والتوزيعية التابعة من خصائص النظام الاقتصادى - الاجتماعى . فنلاحظ قدرا كبيرا من التفاوت فى المستوى التعليمى والمهارى للموارد البشرية المنخرطة فى القطاعات التقليدية وتلك المنخرطة فى القطاعات الحديثة من الاقتصاد القومى . فعلى حين يستلزم القطاع الحديث نوعية معينة من العمالة الماهرة التى يجب اعدادها وتدريبها ، نلاحظ أن القطاع التقليدى يعتمد على العمالة غير الماهرة التى تستند أساسا الى الجهد العضلى والتدريب التقليدى عن طريق تعليم المهنة مباشرة فى واقع العمل سواء من الأب أو رب العمل . . . . . إذن ، يعتبر التفاوت الملحوظ فى المستويات التعليمية ودرجات المهارة للعامل دالة فى احتياجات نمط الإنتاج السائد . . . . . إلا أن التفاوت فى مستويات التعليم و أنماط العمل والصحة يأتى أيضا كـمحصلة للفوارق التوزيعية . . . فعلى الرغم من أن الحكومات تدعى عدالة توزيع الخدمات التعليمية والصحية خاصة إذا ما قدمت تلك الخدمات مجانيا ، لماننا سلاحا أن توزيع تلك الخدمات غير متكافئ بين المدن ، والريف ، وبين الطبقات الاجتماعية المختلفة ، كما ستبين فيما بعد . . . ويؤدى التفاوت فى توزيع الخدمات الصحية والتعليمية الى تكريس الفوارق الهيكلية القائمة ، بما يؤدى الى استمرار الأنماط الإنتاجية التقليدية والمسئولة أساسا عن انخفاض مستوى الخصائص البشرية .

ومن هنا جاءت أهمية تدريب وتعليم هذه الموارد البشرية بما يساعد على انفجار طاقاتها الخلاقة وبما يتلاءم مع احتياجات التنمية ، ومن الهيدى أيضا أن يتوفر مستوى صحى ملائم للقوى البشرية من شأنه أن يساعد على زيادة إنتاجيتها .

والواقع أن اشباع الاحتياجات الأساسية للسكان يعتبر هدفا ووسيلة فى الوقت ذاته . فهو هدف فى حد ذاته ، تبخى اليه المجتمعات الحديثة التى تتطلع الى قدر من العدالة الاجتماعية وهو أيضا وسيلة لتحسين نوعية الموارد البشرية وبالتالي تحسين مستوى إنتاجيتها .

وهكذا ، فتحليل ظاهرة التعليم أو الصحة أو الإسكان أو غيرها من الاحتياجات الأساسية له عدة أهداف :

أولا : تبين طبيعة الفوارق الموجودة على مستوى الصحة والتعليم والإسكان بهدف تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية فى المجتمع .

قدر من العدالة الاجتماعية في المجتمع .  
ثانيا : زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد البشرية ، مما يساعد بدوره علي تحديث أنماط الإنتاج التقليدية ، ويدفع النمو الاقتصادي بها .  
ثالثا : إن الارتفاع بخصائص السكان يساعد بدوره علي تخفيض مستويات الخصوبة ومن ثم النمو السكاني السريع ، مما يساعد علي تحقيق استفادة أكبر من جهود التنمية لرفع مستويات المعيشة لغالبية السكان في المجتمع .  
فيإذا كانت التنمية قد تساعد علي توفير الاحتياجات الأساسية للسكان ، فإن توفر الاحتياجات الأساسية يساعد بدوره علي زيادة الإنتاجية ، وبالتالي يؤدي الي مزيد من التنمية .

وسوف نركز فيما يلي علي تحليل ظاهرة العمالة ، ذلك الجزء من الموارد البشرية الذي يسهم فعلا في العملية الإنتاجية ، ثم علي تحليل ظاهري التعليم والصحة لما لهما من أثر مباشر علي نوعية الموارد البشرية .

### أولا : تحليل ظاهرة العمالة

تطور حجم القوة العاملة ونسبة السكان النشطين اقتصاديا :  
بلغ حجم القوة العاملة في عام (١٩٨٦) ١٣٦٧٧٦١٨ بزيادة قدرها ٤٨ و٢٣٤٠٢٦ نسمة عنها في عام ١٩٧٦ وبمعدل قدره ٢١ سنويا ، هذا في حين أن معدل النمو السكاني بلغ ٢.٧٪ خلال الفترة ذاتها . ومعني ذلك أن معدل نمو القوة العاملة كان أبطأ من معدل نمو السكان مما من شأنه أن يؤدي الي ارتفاع معدل الإعالة . فقد ارتفع هذا المعدل الأخير من ٢١٩ عام ١٩٧٦ الي ٢٥٢ عام ١٩٨٦ . هذا ويعرف معدل الإعالة بأنه عدد السكان غير النشطين اقتصاديا الي عدد السكان النشطين .

ويتبع نسبة السكان النشطين اقتصاديا طوال الفترة ١٩٤٧ - ١٩٨٦ ( جدول رقم ١ ) يتضح أن نسبة السكان النشطين اقتصاديا تتميز بالانخفاض الشديد طوال الفترة المذكورة إذا ما قورنت بالدول المتقدمة ( بلغت هذه النسبة في سويسرا مثلا ٤٧.٨٪ عام ١٩٧٠ ) . وعلاوة علي ذلك فإن هذه النسبة المتخفضة أصلا ، أخذت في التناقص المستمر طوال الأربعين سنة الماضية .



### جول رقم ١

تطور نسبة السكان النشطين اقتصاديا (١٩٤٧ - ١٩٨٦ )

السنة	ذكور	إناث	جملة
١٩٤٧	٦٢.١	٦.٨	٣٤.١
١٩٦٠	٥٥.١	٤.٨	٣٠.١
١٩٦٦	٥١.٢	٤.٢	٢٧.٩
*١٩٧٦	٥٢.٩	٩.٢	٢١.٥
*١٩٨٦	٤٧.٠	٨.٩	٢٨.٤

المصدر : ١٩٤٧-١٩٦٦ د. نادر قرجاني، «التنمية والموارد البشرية» ، في مصر في ربع قرن ، تحرير سعد الدين إبراهيم ، معهد الانماء العربي، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٤٨١ .  
\* ١٩٧٦ - ١٩٨٦ ، من التعدادات مباشرة.

ويرجع انخفاض نسبة السكان النشطين اقتصاديا في مصر الى عاملين هامين :  
أولهما : أن نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي كانت دائما ولا تزال منخفضة للغاية اذا ما قورنت بمثلتها في الدول المتقدمة .  
وثانيهما : أن التركيب العمري للسكان في مصر كان ولا يزال يتميز بارتفاع نسبة الأطفال.

أما عن تناقص نسبة السكان النشطين اقتصاديا طوال الفترة المذكورة ، فانه يرجع بصفة أساسية الى زيادة نسبة الملتحقين بفترات التعليم المختلفة ، وبالتالي عدم التحاقهم بالقوة العاملة طوال فترة تعليمهم .

ومما يثير الانتباه ، تناقص نسبة السكان النشطين اقتصاديا خلال الفترة التعدادية الأخيرة ١٩٧٦ - ١٩٨٦ ، تناقصا كبيرا ، ولاسيما بين الذكور . وقد يرجع ذلك الى أن التركيب العمري لعام ١٩٨٦ سجل تراجعاً طفيفاً لنسبة الفئات المنتجة وذلك لارتفاع معدل المواليد في السنوات الأخيرة ولأن نسبة كبيرة من القوة العاملة المصرية تعمل في الخارج ، مما يؤدي الى تناقص نسبة المتجنين .

ولكن هل يمكن الأخذ بهذه النسب بطريقة مطلقة ، أم أنه يكمن فى بيانات التعدادات المختلفة بعض العيوب الخاصة بطريقة تسجيل السكان النشطين اقتصاديا ؟  
هناك عدة محفظات يمكن إبدائها على هذه الأرقام :

(١) أن نسبة الإناث النشطات اقتصاديا قد تزيد عن ذلك بكثير ولاسيما فى الزراعة ، حيث أظهرت بعض المسوح الريفية أن النساء يقمن فى الريف بعمليات إنتاجية متعددة وبصفة خاصة فى الحيازات الصغيرة <sup>(١)</sup> . ويرجع النقص فى تسجيل النساء فى الزراعة الى أنهن يعملن فى معظم الأحيان بدون أجر داخل المشروع الأسرى الصغير .

(٢) إن نسبة الأطفال النشطين اقتصاديا قد تملو بكثير النسب المسجلة فى التعداد . وقد يرجع ذلك الى تحريم عمل الأطفال ٦-١٢ سنة فى البيئة الحضرية ، مما يدعو الآباء الى عدم الإقصاد عن عمل أبنائهم الذين فى هذه السن .

(٣) إن كثيرا من الأطفال والشباب الملتحقين بالمدارس والجامعات يسهمون فى نشاط اقتصادى الى جانب دراستهم ، إما نصف الوقت وإما فى الأجازات أو المواسم الزراعية مثلا .  
وجدير بالذكر أن التعدادات لا تأخذ فى الاعتبار فئة الطلبة المشاركين فى نشاط اقتصادى الى جانب دراستهم ، وغالبا ما يدرج هؤلاء تحت فئة الطلبة فقط .

وعلى ذلك ، فإذا أخذت فى الحسبان هذه الاعتبارات فى تعداد قادم قد يؤدى ذلك الى ارتفاع نسبة السكان النشطين اقتصاديا .

تطور ظاهرة البطالة :

يتضح من الجدول رقم ٢ والرسم البيانى رقم ١ أن نسبة البطالة وصلت الى أدنى حد لها فى عام ١٩٦٦ ويعود ذلك الى عاملين أساسيين :

أولهما : فرص العمل الكثيرة التى خلقتها الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠/٦١  
١٩٦٤/٦٥ .

وثانيهما : القرار الذى صدر عام ١٩٦١ وكفل لخريجي الجامعات العمل فى دوائر الحكومة أو القطاع العام لحل مشكلات الدفعات الكبيرة التى قبلت فى الجامعات بعد قيام الثورة مباشرة ولم تجد لها فرص عمل مقابلة عند تخرجها فى نهاية الخمسينات <sup>(٢)</sup> .

الا أن نسبة البطالة عادت الي الارتفاع بعد ذلك بسرعة وبأطراد حتي وصلت الي حوالي ١٥٪ عام ١٩٨٦ بواقع ١٠٪ للذكور و ٤٠٪ للإناث .

والسبب الأساسي لارتفاع نسب البطالة هو أن السياسات التنموية والاستثمارية التي تبنتها الحكومة ركزت علي تكثيف رأس المال أكثر من تركيزها علي تكثيف العمالة <sup>(٣)</sup> .

جدول رقم (٢)

تطور نسبة البطالة وفقا للنوع (١٩٦٠ - ١٩٨٦)

السنة	ذكور	إناث	جملة
١٩٦٠	١.٩٪	٥.٨٪	٢.٢٪
١٩٦٦	١.٣٪	٤.١٪	١.٥٪
١٩٧٦	٥.٥٪	٢٩.٨٪	٧.٧٪
١٩٨٦	١٠.٠٪	٤٠.٥٪	١٤.٧٪

المصدر : التعدادات المختلفة.

والسبب الثاني لارتفاع نسبة البطالة هو زيادة الخلل الموجود في سوق العمل ، ووجود خلل في سوق العمل معناه أن بعض القطاعات تعاني من ارتفاع البطالة فيها في حين أن في بعض القطاعات الأخرى يكون الطلب أكثر من العرض . ويرجع هذا الخلل جزئيا الي تزايد عدد الشباب الجامعي المنتظر الوظيفة الحكومية إذ بات ينتظر هؤلاء أربع أوخمس سنوات ، كما يرجع جزئيا للتغيرات البنائية العامة التي ارتبطت بهجرة بعض أنواع الصالة الي الدول النفطية <sup>(٤)</sup> قالهجرة الي الدول النفطية كان لها طابع انتقائي ، إذ أنها سحبت أحسن العناصر . ولم تسحب فائض القوة العاملة الموجود في بعض القطاعات ، فأدت الي زيادة الخلل الذي كان موجودا أصلا في سوق العمل المصري. هذا بالإضافة الي أن هذه الهجرة أدت الي عدم تكيف

المهاجرين العائدين مع ظروف العمل في مصر ولا سيما فيما يتعلق بالأجور ، مما يجعل البعض منهم يفضل حالة البطالة علي حالة العمل بأجر منخفض الي أن تتاح له فرصة السفر مرة أخرى<sup>(٥)</sup>.

وتفشي البطالة في المجتمع علي النحو الراهن من شأنه أن يؤدي في المستقبل الي انخفاض الأجور التي هي في الأصل أجور متدنية للغاية ، مما قد يكون له عواقب وخيمة علي مستوي معيشة الأغلبية ، وما سيؤدي غالبا الي زيادة اختلال توزيع الدخل .

ويلاحظ أن الإحصاءات الرسمية - سواء التعدادات أو المسوح بالعينة - لاتأخذ في الاعتبار البطالة أو النقص في التشغيل ، ولا توجد مصادر أخرى موثوق منها يمكن الاعتماد عليها لتقدير مدي النقص في التشغيل . الا أنه يبدو من المتفق عليه أنه قد حدث زيادة في نقص التشغيل في الحكومة والقطاع العام ابتداء من الستينات ، نتيجة لقرار ضمان تشغيل الحريين .<sup>(٦)</sup> أما في قطاع الزراعة ، فقد كان النقص في التشغيل ظاهرة تقليدية في الزراعة المصرية ، الا أن بعض المؤشرات توحي بأن الوضع قد انقلب رأسا علي عقب وأن الزراعة المصرية أصبحت تعاني من نقص في الأيدي العاملة .<sup>(٧)</sup>

تطور تركيب القوة العاملة :

تطور توزيع القوة العاملة وفقا للحالة العملية :

يدل تركيب العمالة حسب الحالة العملية علي درجة تعقد نظام الإنتاج الاقتصادي في المجتمع . فكلما زاد حجم المؤسسات الإنتاجية ، كلما قل دور المنظم الفرد والمشروعات العائلية الصغيرة ، وبالتالي زادت نسبة العاملين بأجر .

ويتضح من الجدول (٣) عدة حقائق هامة :

أولا : تضح نسبة العاطلين خلال الفترة الأخيرة ١٩٧٦ - ١٩٨٦ ومعني ذلك أن النقص الاقتصادي الحالي لايمتدح استيعاب جميع القوة العاملة المتاحة . ويؤيد من التحليل يتضح أن ٧٦٪ من هؤلاء المتعطلين هم من المتعطلين الجدد ، أي من الشباب الذي لايجد امامه فرصة عمل.

### جول ٣

تطور توزيع القوة العاملة وفقا للحالة العملية (١٩٦٠ - ١٩٨٦)

١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٦٠	الحالة العملية
٪٥٧.٦	٪٦٠.٣	٪٤٩.٢	يعمل بأجر
٪٢٤.٢	٪١٨.٥	٪٢٢.٤	يعمل لحسابه ولا يستخدم أحدا
٪٣.٥	٪٧.٨	٪٧.٤	صاحب عمل يستخدم عمالا
٪٢.٦	٪٥.٧	٪٨.٨	يعمل لحساب الغير دون أجر
٪١٢.١	٪٧.٧	٪٢.٢	متعطل
٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	الجملة

المصدر : من التعدادات مباشرة.

ثانيا : أن المشروعات الصغيرة أخذت في النمو إذ ارتفعت نسبة من يعمل لحسابه ولا يستخدم أحدا من ١٨.٥ ٪ الي ٢٤.٢ ٪ . وقد يرجع جزء من ذلك الي أسلوب تصرف العائدين من الهجرة الي الخليج ، واسلوب تصرفهم في محلاتهم .

فواضح إذن من هاتين الظاهرتين أن المشروعات الكبيرة غير قادرة حاليا علي استيعاب جزء كبير من القوة العاملة. فنتيجة بعض هؤلاء الي المشروعات الصغيرة الفردية التي من المتوقع أن تدخل في القطاع غير الرسمي ، في حين لا يجد البعض الآخر فرصا حتي في القطاع غير الرسمي ، ويعاني من البطالة.

تطور توزيع القوة العاملة وفقا لنوع المهنة :

إن السمة الملفتة فيما يتعلق بتطور التركيب المهني هي التناقص المستمر لنسبة العاملين في الزراعة ، وهي ظاهرة طبيعية بالنسبة لمجتمع يتعرض للتنمية . وتتسق هذه الظاهرة مع ما أشرنا إليه من قبل من أن الزراعة المصرية حاليا أصبحت تعاني من نقص في العمالة بعد أن كانت تعاني من نقص في التشغيل . والتناقص في نسبة العمالة في الزراعة حدث بصفة أساسية لصالح المهن الفنية والعلمية ولصالح عمال الإنتاج . إلا أنه يلاحظ أن عمال الإنتاج

لا يفلون حتي الآن سوى ربع القوة العاملة . وبصفة عامة يمكن القول أن نسبة العاملين ذوي الياقات البيضاء قد ارتفعت من ١٣٪ الي ٣٠٪ خلال أربعين عاما بينما انخفضت نسبة العاملين ذوي الياقات الزرقاء من ٨٧٪ الي ٧٠٪ جنول رقم (٤) .

والسؤال الذي يصعب الإجابة عليه من مجرد احصاءات التركيب المهني مؤداء هل هذا التحول في التركيب المهني يعكس الإتهامات الحقيقية للتنمية أم أنه جاء نتيجة لطواهر أخرى ليس ثمة صلة بينها وبين التنمية ، ونقصد بذلك علي سبيل المثال قرار ضمان تعيين الخريجين الذي قد يؤدي الي تضخم نسبة العاملين في المهن الفنية والعلمية والإدارية دون أن يكون لذلك احتياج فعلي في سوق العمل . ورعا أيضا يكون تناقص نسبة العاملين في الزراعة قد لا يعبر عن تناقص أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد بقدر ما يعبر عن هجرة كثير من العمالة الزراعية الي دول النفط ووجود نقص في العمالة الزراعية . وعلي أية حال ، فالبيانات المتاحة غير كافية للبت في هذا الموضوع .

جنول رقم (٤)

تطور التركيب المهني للسكان النشطين اقتصاديا (١٩٤٧ - ١٩٨٤)

المهن	١٩٤٧	١٩٦٠	*١٩٧٦	**١٩٨٦
الفنية والعلمية	٢.٨	٣.٢	٨.٠	١٣.٨
الادارية	١.٠	١.٠	١.٢	١
الكتابية	٢.٠	٣.٧	٧.٨	٩.١
البيع	٧.٠	٨.٢	٧.٠	٥.٦
المجملة	١٣.٨	١٦.١	٢٤.٠	٢٩.٥
الفلانين	٦٢.٠	٥٤.٩	٤٤.٤	٣٧.٨
عمال الانتاج	١٦.١	١٩.٤	٢٢.٦	٢٥.٣
الخدمات	٩.٢	٩.٥	٩.٠	٧.٤
المجملة	٨٧.٣	٨٣.٨	٧٦.٠	٪٧٠.٥
المجملة	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

المصدر: ١٩٤٧ - ١٩٦٠ د. نادر فرجاني: التنمية والموارد البشرية: بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨١ ص ٤٨٦.

Hansen and Radwan :.Employment Oppor tunities and Equity in Egypt\*

Geneva, I I O, 1982, P. 60-

\*\* ١٩٨٦ : التعداد السكاني

تطور توزيع القوة العاملة وفقا للقطاع الاقتصادى :

بدأت الثورة فى عام ١٩٥٢ والاقتصاد المصرى يحكمه القطاع الزراعى ، وبدا أن حل المشكلة الاقتصادية فى مصر يتمثل فى تنويع التركيب القطاعى للإقتصاد وعلى وجه الخصوص فى بناء قطاع صناعى عريض وكثف . (٨) وقد انخفضت بالفعل نسبة العاملين فى القطاع الزراعى خلال حوالى أربعين عاما من ٦٤٪ الى ٤٢.٢٪ ، أى أنها كانت تمثل حوالى ثلثى الأيدى العاملة فى عام ١٩٤٧ ، وأصبحت تمثل أقل من نصف الأيدى العاملة فى عام ١٩٨٤ .

إلا أن تناقص نسبة العاملين فى الزراعة جاء لصالح قطاع الخدمات أكثر منه لصالح قطاع الصناعة ، إذ إزداد نصيب العاملين فى قطاع الصناعة بنسبة ٨٪ فقط خلال الفترة المذكورة ، فى حين جاءت هذه الزيادة بنسبة حوالى ١٥٪ فى قطاع الخدمات .

جدول رقم (٥)

تطور التركيب القطاعى للسكان النشطين اقتصاديا (١٩٤٧ - ١٩٨٤ )

السنة	الزراعة	الصناعة	الخدمات	الجملة
١٩٤٧	٦٤.٠٪	١٢.٠٪	٢٣.٨٪	١٠٠٪
١٩٦٠	٥٨.٥٪	١١.٩٪	٢٩.٥٪	١٠٠٪
١٩٧٤	٤٧.٨٪	١٨.٥٪	٣٣.٧٪	١٠٠٪
*١٩٨٤	٤٢.٢٪	٢٠.٥٪	٣٧.٣٪	١٠٠٪

المصدر : ١٩٤٧ - ١٩٧٤ د. نادر فرجاني: التنمية والموارد البشرية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨٤ \* ١٩٨٤، مسح القوة العاملة بالعينة.

ويلاحظ أن تناقص نسبة العاملين في قطاع الزراعة قد لا يرجع الى تناقص أهمية الإنتاج الزراعى فى الإقتصاد القومى بقدر ما يرجع الى تخلص الزراعة من العمالة الفائضة والى بداية اتجاه الزراعة نحو الميكنة . ويلاحظ أيضا أن تناقص نسبة العاملين فى الزراعة قد يكون ظاهريا فقط اذ من المحتمل أن تكون النساء قد حلت محل الرجال المهاجرين فى عملية الإنتاج الزراعى دون أن يظهر عددهن الحقيقى فى التعداد، اذ من المعروف أن بيانات التعدادات المصرية تعاني من نقص فى تسجيل النساء الريفيات العاملات فى الزراعة . فالتطور الحقيقى للتركيب القطاعى للقوة العاملة قد يكون أقل مما تظهره الإحصاءات الرسمية ، مما يوحي بأن جهود التنمية الرامية الى التصنيع لم تأت بنتائج ضخمة .

والنتيجة النهائية التى يمكن استخلاصها من كل ماسبق هى أن المجتمع المصرى لم يصل بعد الى مرحلة التشغيل الكامل لموارده البشرية ، وأن العمالة الفائضة انتقلت من قطاع الزراعة الى قطاعات أخرى ولاسيما قطاع الخدمات الحكومية ، أى أن السياسة التنموية لم تؤد الى تحديث بنية قطاعات الإنتاج التقليدية خاصة فى مجال الزراعة والخدمات . . بينما استمرت سياسات التحديث فى الصناعة وإن كان ذلك بصورة جزئية .

### ثانيا : التعليم

يمكن تحديد الأهداف الأساسية لعملية التعليم كما يلى :

١) زيادة انتاجية الفرد ، وبالتالى النهوض بتوعية العمالة ، أو ما يسمى بتنمية الموارد

البشرية ، الذى يسهم بدوره فى التنمية العامة .

٢) زيادة الحراك الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع مما يسهم فى تحقيق العدالة الاجتماعية،

ولا يتحقق ذلك الا اذا كان النظام التعليمى يتسم بإعطاء فرص متكافئة أمام جميع

فئات المجتمع، وهذا من شأنه أيضا أن يساعد على تنمية الموارد البشرية وزيادة الإنتاجية

وطاقات الابتكار. اذ من شأنه أن يتيح لجميع المواطنين من أبناء الشعب - بصرف النظر

عن أصولهم الاجتماعية - أن يستثمروا طاقاتهم بما يعود بالنفع على المجتمع بأكمله .

تلك هى القضايا التى سوف نأخذها فى الاعتبار عند تحليل مدى انتشار التعليم فى

مصر .



### تحليل مشكلة الأمية :

لما كان الأميون هم أقل فئات المجتمع إنتاجية ، وهم في الوقت ذاته أكثر الفئات حرمانا من فرص التعليم ، ولا يزالون يمثلون الأغلبية في المجتمع ، فقد أفردنا جزءا هاما من هذه الدراسة لتحليل مشكلة الأمية .

ويجب التمييز في هذا الصدد بين الأمية الأبهجية والأمية الوظيفية . فالأمية الأبهجية - بمعنى الإلمام بالقراءة والكتابة عند الفرد الذي تخطى عمرا معينا يحدد عادة بعشر سنوات - وهذا التعريف هو التعريف المأخوذة به في التعدادات العامة للسكان لسهولة قياس الأمية عن طريق توجيه سؤال عن معرفة الشخص المبحوث بالقراءة والكتابة . إلا أن هذا التعريف يعتبر قاصرا للأسباب الآتية :

(١) إن القدرة على القراءة والكتابة تتعدد في مستوياتها التي تتراوح ما بين مجرد التعرف على الحروف والكلمات ( فك الخط ) الى قراءة وكتابة نص ذي مستوى مرتفع . ومن المؤكد أن فك الخط وإن كان يمثل حدا أدنى من التعليم - إلا أنه لا يكفي لتحقيق الاتصال الفعال بين الفرد وجماعته .

(٢) إن إجابة الشخص المبحوث على سؤال عن معرفته بالقراءة والكتابة تعتمد على التقدير الذاتي ويصعب التحقق من اتفاقها مع حالته التعليمية الفعلية وقت إجراء التعداد خاصة وأن كثيرا ممن تعلموا أساسيات القراءة والكتابة معرضون للارتداد للأمية ، وأن جزءا من الأميين يميل عادة الى إخفاء أميته .

نتيجة لما سبق فإن تعريف الأمية باعتبارها أمية أبهجية من شأنه أن يقلل من الحجم الفعلي لأعداد الأميين . لذلك ظهر تعريف آخر للأمية باعتبارها أمية وظيفية ( حضارية ) بمعنى عجز الفرد عن توظيف مهارات القراءة والكتابة . ووفقا لهذا التعريف تكون الأمية هي عدم الإلمام بالقراءة .

جدول رقم (٦)  
تطور نسب الأمية الأبجدية والوظيفية

السنة	الامية الابجدية		الامية الوظيفية	
	العدد بالمليون	النسبة	العدد بالمليون	النسبة
١٩٣٧	٩.٨٦	٨٤.٩	١١.٤	٩٨.٢
١٩٤٧	١٠.٩٣	٧٤.٣	١٣.١٢	٩٣.٩
١٩٦٠	١٢.٦٩	٧٠.٣	١٦.٦٤	٩٢.٢
١٩٦٦	١٣.٧٧	٦٥.٣		
١٩٧٦	١٥.١٠	٥٦.٣	٢٢.٥٥	٧٦.٨
١٩٨٦	١٧.١٦	٤٩.٤	٢٥.٦٥	٧٣.٨

#### المصدر التعدادات المختلفة

والكتابة بما في ذلك توسيع معارفه ذاتيا ( تعليم نفسه ) اذا ما اقتضى الأمر ذلك . أما عن تقياس الأمية الوظيفية ، فقد اعتبر بعض الباحثين أنها محددة في مصر بالصف السادس الابتدائي.<sup>(٩)</sup> وسوف نأخذ في هذه الدراسة مفهوم الأمية الوظيفية ، وبالمقياس المذكور ، مع مقارنتها بنسب الأمية الأبجدية .

ونلاحظ من الجدول رقم (٦) أن أعداد الأميين كانت في تزايد مستمر طوال الفترة ١٩٣٧ - ١٩٨٦ ، وذلك سواء أخذنا بمفهوم الأمية الأبجدية أو الأمية الوظيفية ، هذا وإن كانت نسبتهم الي مجموع السكان أخذت في الانخفاض طوال هذه الفترة . والواقع أن حوالي ٧٤٪ من جملة السكان لا تزال تعاني من الأمية في عام ١٩٨٦ . ويبدو ذلك غريبا اذا ما تذكرنا أن إقرار مبدأ التعليم الإلزامي يرجع الي عشرينات هذا القرن ، وأن القانون يضمن مجانية التعليم في جميع مراحله .

والأمية - التي تمثل في جوهرها عدم التكافؤ المطلق أمام فرص التعليم - هي أكثر انتشارا بين فئات معينة من المجتمع :

فالأمية - سواء الأبجدية أو الوظيفية - أكثر انتشارا في الريف عنها في الحضر . فقد بلغت نسبة الأمية الأبجدية ٣٥,٢٪ في الحضر و٦١٪ في الريف في عام ١٩٨٦ ، أى أن نسبة الأميين في الريف تكاد تصل الى ضعف نسبتهم في الحضر - وكذلك بلغت الأمية الوظيفية في العام ذاته ٦١,١٪ في الحضر و٨٤٪ في الريف . وربما يرجع ذلك الى أمرين : أولهما قلة المدارس في الريف بالنسبة للحضر . وثانيهما عدم ملائمة البرامج المدرسية للبيئة الريفية مما يجعل الأبناء غير مقتنعين بأهمية التعليم الفعلية بالنسبة لأبنائهم ، خاصة إذا ما اندرج الأبناء في العمل بالقطاع الزراعى التقليدى والذي لا يتطلب مهارة خاصة يقدمها النظام التعليمى .

٢) والأمية - سواء الأبجدية أو الوظيفية - أكثر انتشارا بين النساء عنها بين الرجال . فقد بلغت نسبة الأمية الأبجدية بين النساء في عام ١٩٨٦ (٦١,٨٪) وبين الرجال ٣٧,٩٪ ، كما بلغت نسبة الأمية الوظيفية في العام ذاته ٧٩,٨٪ عند النساء و٦٧,٩٪ عند الرجال ، وهو ما يؤكد تدنى مكانة المرأة في المجتمع بالنسبة للرجل .  
 يلاحظ أيضا أن نسبة أمية المرأة مرتفعة في الريف عنها في الحضر وأن الفارق بين الرجال والنساء أكبر في الريف عنه في الحضر .

ويلاحظ أخيرا أنه لما كان المستوى التعليمى للمرأة من أهم العوامل التى تؤدى الى هبوط مستوى الخصوبة - فليس من الغريب إذن أن تكون السياسات الداعية الى تنظيم الأسرة غير مجدية في قطاع كبير من المجتمع ، مادام حوالى ٨٠٪ من النساء مازلن أميات أو شبه أميات .

جدول رقم (٧)  
توزيع نسب الأمية وفقا للنوع والمنطقة (١٩٨٦)

المنطقة	الامية الالهجية	الامية الوظيفية
حضر	٪٢٦.٥	٪٥٦.١
أ	٪٤٤.٤	٪٦٧.١
ريف	٪٤٧.٢	٪٧٨.٣
أ	٪٧٦.٤	٪٩١.٠

المصدر : تعداد ١٩٨٦

مصادر الأمية أو الأسباب المباشرة :

تعتبر مشكلة الأمية عن عجز نظام التعليم عن توفير حد أدنى من التعليم لجزء كبير من السكان . وترتبط الأمية ارتباطا عكسيا بالتعليم الابتدائي للسكان في سن الإلزام كمييا وميئيا . فكلما ازداد التحاق الأطفال في سن الإلزام بالتعليم الابتدائي واستمرارهم فيه ؛ ستري يكفي لمنهم من الارتداد الي الأمية بعد انتهائهم منه كلما قلت الأعداد الجديدة من الأميين والعكس صحيح .

وملاحظ من الإحصاءات الرسمية المتاحة أن نسبة استيعاب المدارس للأطفال الذين في سن الإلزام كانت في ارتفاع مستمر فيما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٦ ، اذ بلغت في عام ١٩٦٠ ٦٠٪ ثم ارتفعت في عام ١٩٧٦ الي ٨١٪ وفي عام ١٩٨٦ الي ٨٣٪ . ورغم هذا ؛ تتقدم السريع في مدي استيعاب الأطفال الذين في سن الإلزام ، لا يزال حوالي ٢٠٪ من هؤلاء الأطفال خارج المدرسة ، وهم سوف ينضمون الي رصيد الأميين الحالي في التعدادات القادمة .

وترتفع نسبة الإناث اللاتي خارج المدرسة عن نسبة الذكور ، وإن كان الفارق بين الإناث والذكور آخذا في الإنخفاض طوال العشرين سنة الأخيرة كما هو موضح في الجدول رقم (٨) ويجب التزام الحذر الشديد عند تحليل نسب الاستيعاب هذه ، اذ من المحتمل أن يكون

بعض الأطفال مسجلين في المدرسة دون أن يذهبوا علي الإطلاق . فمن المحتمل إذن أن تكون نسبة الاستيعاب الحقيقية أقل من ذلك .

وقدما يتعلق بمدي التسرب من التعليم الابتدائي ، فتشير البيانات المتاحة الي أن نسبة التسرب العامة كانت آخذة في الانخفاض منذ عام ١٩٦٦ وحتى عام ١٩٧٦ ، إلا أنها عادت الي الارتفاع بعد ذلك حتي بلغت ٥٢٪ في عام ١٩٧٨ . ويرجع ذلك الي أن الأطفال أصبحوا في هذه الفترة مصدرا للدخل وازداد تشغيل الأطفال نتيجة لنقص العمالة الماهرة ونصف الماهرة والارتفاع معدلات التضخم .

#### جدول رقم (٨)

تطور نسبة إستيعاب الذكور والاناث في المرحلة الابتدائية ( ١٩٦٦ - ١٩٨٦ )

نسبة استيعاب الاناث	نسبة استيعاب الذكور	السنة
٥٦.٧	٨١.٩	١٩٦٦
٥٤.٣	٨١.٦	١٩٧٠
٥٤.٢	٧٩.٩	١٩٧٥
٥٧.٥	٧٧.٨	١٩٨٠
٧٠.٨	٨٥.٨	١٩٨٥
٧٤.١	٨٨.١	١٩٨٦

المصدر : UNICEF : the State of Egyptian Children, April, 1988 P.148-

ومما يؤكد هذه الظاهرة أن نسب التسرب تزداد كلما ازداد سن الطفل أي كلما انتقل من صف دراسي لصف أعلي ، إذ كلما ارتفع سنه ، كلما أصبح أكثر قدرة علي العمل فنسب

التسرب من الصف الأول الي الثاني بلغت ٣٤٪ في حين أنها بلغت ٦٤٪ من الصف الخامس الي السادس (١٠).

أسباب عجز النظام التعليمي الحالي عن معالجة مشكلة الأمية :

تتطلب معالجة مشكلة الأمية في مصر تحقيق أمرين أساسيين هما :

١) ضمان تعميم التعليم الابتدائي للصغار .

٢) محور أمية الكبار .

فلو كان هناك تعليم ابتدائي ذو مستوي جيد ويصل الي كل الأطفال في سن الإلزام لأمكن سد منابع الأمية وبالتالي وقف الزيادة المستمرة في اعداد الأميين ، ولو صاحب ذلك نظام لتعليم الكبار يمكنه جذب الأميين الي تعليم يمنع ارتدادهم الي الأمية ، لأمكن القضاء علي أمية الأعداد المتراكمة من الأميين .

الا أن نظام التعليم في مصر قد عجز عن تحقيق أي من هذين الأمرين . ويرجع عجز النظام التعليمي هذا الي مايمكن تسميته باختلال إستراتيجيات التنمية في مصر منذ عهود بعيدة . فقد اتبعت مصر استراتيجيات متتالية للتنمية لا تتفق مع إمكاناتها واحتياجاتها كبلد متخلف ، لديه قدر كبير من الموارد البشرية لا يتحقق جزء كبير منها اشباع احتياجاته الأساسية . فقد إتعازت هذه الإستراتيجيات بصفة عامة لتنمية القطاعات الحديثة في الاقتصاد القومي التي تقوم علي الاستخدام الكثيف نسبيا لرأس المال ولا توفر عملا منتجا الا لقلّة محدودة من السكان ، يستلزم اعدادهم تعلما طويلا ومتخصصا . وقد أهملت هذه الاستراتيجيات في نفس الوقت القطاعات التقليدية التي تستوجب الجزء الأكبر من القوة العاملة ، والتي تقوم أساسا علي استخدام أساليب إنتاج بدائية لا تتطلب أي قدر من التعليم ، وذلك اعتقادا بأن تنمية القطاعات الحديثة سيكون من شأنه أن يؤدي الي تنمية القطاعات التقليدية تلقائيا . وقد أدى هذا التوجه لاستراتيجيات التنمية الي آثار مختلفة إنعكست علي التعليم وعلي مشكلة الأمية ، ومن أهمها :

١) تخلف البيئة الثقافية في الريف :

أدي توجه استراتيجيات التنمية السابق ذكرها الي تنمية أجزاء متفرقة من المجتمع اقتصاديا وثقافيا ، بينما بقي الجزء الأكبر منه ، خاصة في الريف في حالة تخلف ثقافي. وقد

ظلت الزراعة المصرية تعتمد علي العمل البدني المكثف الذي لا يتطلب ولو قدرا محدودا من التعليم ، وهو مالم يوقر ظهور وانتشار النشاطات التي تتطلب استخدام مهارات القراءة والكتابة أمام القاعدة العريضة للسكان . هذا بالإضافة الي أن بقاء جزء كبير من السكان أميين يعمل علي توليد أمية جديدة في الأجيال الناشئة ، إذ أن الأمي عاجز عن الوعي بأهمية التعليم في ظل أوضاعه الحالية ، ولا يمكنه مساعدة أبنائه في الدراسة ، وهو ما يستلزمه التعليم حاليا .

## ٢) اختلال أولويات النظام التعليمي :

اقتربت استراتيجيات التنمية السابق ذكرها بسياسات تعليمية تتفق معها أدت الي جعل نظام التعليم يحتاج أساسا نحو إعداد فئة محدودة العدد من السكان لتولي الوظائف التكنولوجية في القطاعات الحديثة . وذلك من خلال الدراسة بالمراحل العليا والمتوسطة علي الأقل مع إهماله لاحتياجات أغلبية السكان الذين قد لا يصلون في تعليمهم الي المراحل العالية، ونتيجة لذلك ، أصبحت المستويات الدنيا من التعليم لا هدف لها في حد ذاتها ، إلا الإعداد لاستكمال المستويات العالية من التعليم . كما أصبح النظام التعليمي يخرج أعدادا كبيرة ومتزايدة بشكل سريع من حاملي المهارات العالية التي تفوق قدرة القطاعات الحديثة علي استيعابها . وتولدت عن هذا مشكلة بطالة المتعلمين التي تشغل في تشغيل خريجي المراحل العليا والمتوسطة في مجالات عمل لا تحتاج الي مؤهلاتهم .

## ٣) اختلال هيكل توزيع الدخل :

يتميز هيكل توزيع الدخل في مصر باختلال واضح . ويؤدي هذا الإختلال الي هجز جزء كبير من السكان عن اشباع حاجاتهم الأساسية وهو ما ينعكس علي مشكلة الأمية في مصر من عدة جوانب ، منها أن جزءا كبيرا من الأسر يحتاج الي تشغيل الأطفال ، ومنه أيضا أن جزءا كبيرا من الأسر لا يتمكن من تحمل النفقات الضرورية للدراسة مثل نفقات الانتقال وتكاليف الأدوات المدرسية والملابس ، هذا بالإضافة الي الدروس الخصوصية التي أصبحت ضرورة في ظل النظام التعليمي الحالي <sup>(١١)</sup> .

## تطور النظام التعليمي في مصر :

إن السمات المميزة لتطور النظام التعليمي في مصر هو تطور المراحل العليا من السلم

علي حساب المرحلة الابتدائية ، وضعف نطاق التعليم المهني .

التفاوت في تطور مراحل التعليم المختلفة :

يشير الجدول رقم (٩) الي تفاوت نو أعداد الطلبة في المراحل التعليمية المختلفة قياسا بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٨٥ فيبينما تضاعف عدد التلاميذ في المرحلة الأولي حوالي خمس مرات ، تضاعف عددهم سبع مرات في المرحلة الثانية ، و ١٩ مرة في المرحلة الثالثة . وتشمل المرحلة الثانية مراحل الإعدادي والثانوي بينما تقتصر المرحلة الثالثة علي المرحلة الجامعية .

جدول رقم (٩)

الأرقام القياسية لتمر مختلف المراحل التعليمية

سنة الأساس ١٩٥٥

المرحلة الاولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		السنة
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
١٩٥٠	١.٣١٠.٥٢٣	١٠٠	٤٨٤.٠٢٣	١٠٠	٣٤.٢٤١	١٠٠
١٩٥٥	١.٥٨٥.٩٥٦	١٢١	٤٤٥.٤٤٠	٩٢	٦٢.٧٤٢	١٨٣
١٩٦٠	٢.٦٢٧.٣٠٣	٢٠٠	٤٧٢.٣٥٦	٩٨	٩٢.٢٩٢	٣٤٢
١٩٦٥	٣.٤٥٣.٢٩٣	٢٦٣	٩٠٣.٠٢٠	١٨٦	١٣٦.٨٨٠	٤٠٠
١٩٧٠	١.٧٣٨.٢٠٠	٢٨٥	١.٤٠٨.٩٠٦	٢٩١	١٧٣.٦٦٧	٥٠٧
١٩٨٥	٤.١٥١.٩٥٦	٣١٧	٢.٢٦٩.٧٧٤	٤٦٩	٤٨٥.٢٣٧	١٤١٧
١٩٨٠	٤.٥٤٨.٠٥٨	٣٤٧	٢.٦٨١.٤٦٦	٥٥٤	٥٦٣.١٥٠	١٦٤٧
١٩٨٥	٦.٠٠٢.٨٥٠	٤٥٨	٣.٥٨١.٧٧٢	٧٤٠	٦٦١.٣٤٧	١٩٣١

المصدر : الكتاب الاحصائي السنوي ، سنوات متعددة

وقد يكون لمثل هذا الإنحياز ما يبرره في الدول التي وصلت الي درجة الاستيعاب الكامل في المرحلة الابتدائية ، وبالتالي تستطيع تخصيص امكانياتها المادية في التوسع في التعليم



الثانوي والتعليم العالي ، أما في الدول التي لا يزال فيها الاستيعاب الكامل غير محقق والتي تتميز في الوقت ذاته بالتزايد السريع للأطفال في سن الإلزام نتيجة لارتفاع الخصوبة ، فإن هذا الإجهاد لابد أن يكون علي حساب فئات معينة من الأطفال . ولا تعتبر مصر فريدة في هذا المجال ، بل أن معظم دول العالم الثالث قد اهتمت بقمة الهرم التعليمي وتجاهلت قاعدته ، علي عكس مافعلته الدول التي كانت متخلفة في بداية هذا القرن - الاتحاد السوفيتي واليابان - التي دأبت علي تصميم التعليم الابتدائي مع تقييد المراحل الأخرى ، حتي وصلت الي الاستيعاب الكامل وبعد الوصول الي هذا الهدف ، اهتمت بتعميم التعليم في المرحلة الثانية ، وبعد أن كادت أن تصل الي هذا الهدف ، سمحت لنفسها بالتوسع في التعليم العالي . (١٢)

وقد كان الهدف المبدئي في مصر للتوسع في مراحل التعليم العليا ولا سيما التعليم الجامعي ، هو كما ذكرنا من قبل الرغبة في تكوين الكوادر اللازمة لعملية التنمية ، تلك التنمية التي توجهت نحو الإهتمام بالقطاع الحديث للمجتمع الذي يتطلب العمل فيه مهارات عالية ، بينما أهملت تنمية الموارد البشرية المنتجة الي القطاع التقليدي .

الا أن هذا الهدف المبدئي ارتبط مع مرور الوقت بهدف آخر سياسي وهو تلبية رغبة الجماهير ولا سيما الطبقات الوسطي في الالتحاق بالمرحلة الثالثة بصرف النظر عن مدى احتياج عملية التنمية الي هذه الأعداد من الحريجين ، وذلك لاكتساب تأييد الطبقات الوسطي للنظام .

وقد ترتب علي هذه الأوضاع نتيجتان خطيرتان :

أولهما ، تدهور التعليم الجامعي من الناحية الكيفية بسبب عدم وجود عدد كاف من الأساتذة الجامعيين أصلا بالإضافة الي سفر نسبة كبيرة منهم الي الدول العربية ، وعدم وجود المعدات اللازمة لإتمام العملية التعليمية علي وجه مرضي وخاصة في الكليات العملية .

والنتيجة الثانية التي ترتبت علي هذا التوسع في التعليم الجامعي هو ظهور فائض من العمالة الجامعية لا تحتاج اليها العملية التنموية في صورتها الراهنة ، أي ظهور وانتشار بطالة الحريجين في شكل سافر أحيانا ولكن في معظم الأحيان في شكل مقنع .

مدي الإهتمام بالتعليم المهني :

يلاحظ أن سوق العمل المصري يعاني في الوقت الحالي من نقص في العمالة الحرفية

والفنية، نتيجة لسفر عدد كبير من الحرفيين الى الدول النفطية ، بالإضافة الي أن عدد التلاميذ الملتحقين بالتعليم الثانوي الفني كان ضئيلاً أصلاً وهذا منذ الخمسينات ، كما هو مبين في الجدول رقم (١٠) . ويلاحظ من هذا الجدول أن نسبة التعليم الفني كانت في تناقص مستمر حتي عام ١٩٦٥ ، ثم بدأت ترتفع بعد ذلك . وبدأت نسبة التعليم العام تتناقص ، وتبدو نسبة التعليم الفني مرضية إذا ما قورنت بمثلتها في فرنسا مثلاً حيث بلغت ٢١٪ عام ١٩٨٠ .

ألا أنه بتحليل التعليم الفني من زراعي وصناعي وتجاري ، يتضح أن نسبة التعليم الصناعي والزراعي كانت في تناقص مستمر منذ الخمسينات ، في حين أن التعليم التجاري كان في نمو مستمر بينما عملية التنمية هي أخرج ماتكون الي التعليم الصناعي ( جدول رقم ١١ ) .

#### جدول رقم (١٠)

تطور التوزيع النسبي لطلبة المرحلة الثانية

وفقاً لشرع التعليم ( ١٩٥٠ - ١٩٨٠ )

السنة	تعليم عام	فني ومهني	اعداد مدرسين
١٩٥٠	٧٨	٢٠	٢
١٩٥٥	٧٤	٢١	٥
١٩٦٠	٧٥	٢١	٣
١٩٦٥	٨٢	١٣	٥
١٩٧٠	٨٠	١٨	٢
١٩٧٥	٨١	١٨	٢
*١٩٨٠	٧٦	٢٢	٢

المصدر : ١٩٥٠ - ١٩٧٥ ، د. نادر فرجاني: تنمية الموارد البشرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٨٠ - ٤٦٥

UNESCO., Statistical Yearbook, 1987-

جدول رقم (١١)  
التطور النسبي لمختلف أنواع التعليم الفني  
( ١٩٥٠ - ١٩٨٥ )

السنة	صناعي	زراعي	تجاري	جملة
١٩٥٠	٤٤	٢٢	٣٤	١٠٠
١٩٥٥	٣٩	٢٠	٤١	١٠٠
١٩٦٠	٣٠	١٦	٥٤	١٠٠
١٩٦٥	٣٥	١٧	٤٨	١٠٠
١٩٧٠	٣٠	١٢	٥٨	١٠٠
١٩٧٥	٢٦	١١	٦٣	١٠٠
١٩٨٠	٢٦	١١	٦٣	١٠٠
١٩٨٥	٣١	١٣	٥٦	١٠٠

المصدر : وزارة التربية والتعليم ، مركز البحوث التربوية ( بيانات غير منشورة ).  
وقد يرجع ذلك الى صعوبة التوسع في التعليم الصناعي نظرا للاحتياجات المادية الضرورية  
لهذا النوع من التعليم من معامل وورش... الخ  
وقد يعكس ذلك أيضا طبيعة النظام الاقتصادي الحالي الذي يسمي بالافتتاح الاقتصادي،  
والذي أوجد آمالا كثيرة في مجال الاستيراد والتصدير وما شابه ذلك ، ففتح مجالات عمل  
جديدة أمام خريجي التعليم التجاري . الا أن هذا الاتجاه أدى الى تفاقم اختناقات سوق العمل  
في مجال العمل الحرفي والفني . ويلاحظ أن نسبة التعليم الصناعي قد ارتفعت في عام  
١٩٨٥ وقد يشير ذلك الى بداية ادراك مدى أهمية التوسع في التعليم الصناعي لمعالجة  
إختلالات سوق العمل الراهنة . التعليم وتكافؤ الفرص :  
رغم أن مجانية التعليم في مصر أصبحت مقررة في جميع المراحل التعليمية منذ عام  
١٩٦٢ ، الا أنها لم تلغ تماما التفاوتات في مدى الاستفادة من النظام التعليمي .

# ١) التفاوت بين الريف والحضر :

تشير البيانات المتاحة الي وجود تفاوت بين الريف والحضر فيما يتعلق بنسبة تلاميذ المدارس الابتدائية لكل ألف من السكان وهو المؤشر الوحيد المتاح . ويلاحظ أن هذا التفاوت ، وإن كان لا يزال مرتفعاً في عام ١٩٧٨ (١٠١ في الريف مقابل ١١٦ في الحضر ) إلا أنه يتضح أن التفاوت أخذ في الانخفاض إذا ما قارناه بعام ١٩٦٠ - ١٩٦١ ( جدول رقم ١٢) . هذا ويجب الإشارة الي الصعوب الكامنة في هذا المقياس إذ قد يختلف التركيب العمري للسكان في كل من الريف والحضر ، إذ من المحتمل أن تكون نسبة الأطفال أقل في الحضر منها في الريف ، إلا أن هذا المؤشر هو الوحيد المتاح .

جدول رقم (١٢)

تطور عدد التلاميذ في الريف والحضر

لكل ألف من السكان ( ١٩٦٠ . ١٩٧٨ )

السنة	ريف			حضر		
	عدد السكان بالآلاف	عدد التلاميذ	النسبة	عدد السكان بالآلاف	عدد التلاميذ	النسبة
١٩٦١/١٩٦٠	١٦.٤٢٩	١.٣٠٥.٦٨٤	٧٩.٥	٩.٦٣٠	١.١٢٦.٩٧٤	١١٧
١٩٧٩/١٩٧٨	٢١.١٨٥	٢.١٥١.٣٦٤	١٠١.٠	١٦.٥٠٨	١.٩٢٤.٢٠١	١١٦

المصدر : وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلي ، بيانات غير منشورة .

ويبدو من هذا الجدول أن الطفل الريفي لا يزال يعاني من فرص أقل من زميله الحضري وربما تكون أقل مما هو مبين في الجدول ، فيما يتعلق بالالتحاق بالتعليم الابتدائي . وقد سبق شرح ذلك عند التعرض لتفاوت نسب الأمية في الريف والحضر .

## ٢- التفاوت بين الذكور والإناث :

رغم التقدم السريع للاتحاق الإناث بمراحل التعليم المختلفة ولاسيما التعليم الجامعي ، الا أنه لايزال التفاوت بين الذكور والإناث موجودا . وهو أقل ما يكون في المراحل الابتدائية حيث بلغت نسبة الإناث ٤٣٪ من مجموع التلاميذ في عام ١٩٨٥/١٩٨٦ وأعلى ما يكون في المرحلة الجامعية حيث بلغت نسبة الإناث الثلث فقط في نفس العام . ومعنى ذلك أن نسبة الإناث اللاتي يستكملن كل مراحل التعليم أقل من نسبة الذكور . ويرجع ذلك الي أسباب مادية وثقافية معا ، فالأسر الفقيرة التي يمثل التعليم عبئا عليها رغم مجانيته ، قد تفضل التضحية من أجل الأبناء ، وعلي حساب البنات ، بل أكثر من ذلك ، أحيانا ماتسحب الأسرة الفتاة من المدرسة وتقوم بتشغيلها من أجل تعليم الأبناء . فرغم كل ماحققته المرأة من تقدم في مجال التعليم ، الا أنه لايزال هناك تمايز بين الفتي والفتاة في فرص التعليم .

## ٣- التفاوت بين الطبقات الاجتماعية :

إن الدراسة الوحيدة التي حاولت تحليل مدي تكافؤ الفرص بين الطبقات المختلفة فيما يتعلق بالاتحاق بالجامعة ترجع الي عام ١٩٦٨ . وقد اعتمدت هذه الدراسة علي مهنة الأب لقياس الانتماء الطبقي للطلبة . وقد أجريت علي مجموعة من طلبة جامعتي القاهرة والأزهر ( جدول رقم ١٣ ) .

جدول رقم ١٣

التوزيع النسبي للطلبة في جامعتي القاهرة والأزهر وفقا لمهنة الاب ، ١٩٦٨

مهنة الاب	جامعة القاهرة	جامعة الأزهر	جسلة السكان
المهنيين والاداريين	٣٣.٢	١٧.٩	٣.٧
الأعمال الكتابية	٢٣.٠	١.٨	٣.٨
الملاك وأصحاب المشروعات	٢٩.٣	١٩.٦	٨.١
العامل	٥.٦	٧.٢	٢٨.٣
الفلاحين	٥.٨	٤٥.٥	٥٤.٣
	٣.١	٨.٠	١.٨

المصدر : محمد عبد الرحمن شفيق، دور الجامعة في تشكيل الصفوة المصرية، المجلة

الاجتماعية القومية، ١٩٦٨، العدد ٣٠٢، ص ٢٥١ - ٢٦١.

ويتضح من هذا الجدول أنه فى نهاية الستينات كان حوالى عشر الطلبة فقط فى جامعة القاهرة ( وهى تعتبر بمثابة للجامعات المصرية أكثر من الأخرى ) ينتمون الى فئات العمال والفلاحين ، هذا علما بأن هذه الفئات كانت تمثل حينذاك حوالى ٨٠٪ من السكان ، وهكذا يظهر جليا مدى التفاوت بين أبناء مختلف فئات المجتمع فيما يتعلق بفرص الالتحاق بالجامعة .

وقد يكون من المهم الكشف عما اذا كانت هذه التفاوتات أخذت فى الزيادة أو النقصان خلال السبعينات والثمانينات الا أنه ليس لدينا أية مؤشرات رقمية تستطيع أن تكشف عن ذلك .

وبما سبق ، يتضح أن تقرير مبدأ مجانية التعليم لا يزيل التفاوتات أمام فرص التعليم كما تفعل عصا سحرية ، بل أن التركيبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة فى المجتمع قد تقف عائقا دون تحقيق الهدف من مجانية التعليم .

#### ثالثا : الصحة

إن المستوى الصحى للسكان يؤثر على انتاجيتهم - أى على نوعية الموارد البشرية - على مستويين : فانخفاض المستوى الصحى وخاصة مستوى التغذية يؤثر على القدرة البدنية ، فالفلاح سيء التغذية يشغل عدد أقل من الساعات بالمقارنة بنظيره الذى يتمتع بمستوى أفضل من التغذية ، ومن ناحية أخرى ، فالمستوى الصحى ، وخاصة التغذية ، يضعف من القدرات العقلية اللازمة لاستيعاب الطلاب لما يتلقونه من مادة تعليمية ، وبالتالي يقلل من الفوائد التى يجنونها من التعليم بما فى ذلك رفع القدرة الإنتاجية وزيادة الدخل (١٣) .

ويحدد المستوى الصحى للسكان وفقا لثلاثة مجموعات من العوامل : العوامل البيئية والعوامل المرتبطة بالتغذية والعوامل الطبية .

ويعتبر معدل الوفيات - ولا سيما وفيات الرضع - مؤشرا على المستوى الصحى للسكان . الا أن معدل الوفيات وحده لا يكفى للكشف عن المستوى الصحى للسكان ، اذ قد تكون الاكتشافات الطبية الحديثة تؤدى الى ارتفاع توقع الحياة عند الميلاد ، مع أنه ليس كل من يظل على قيد الحياة يتمتع بصحة جيدة ، بل قد يكون عددا من السكان يعانون من صحة

هزيلة . وعلي ذلك ، لابد من الالتجاء الي معايير أخرى لقياس صحة السكان ، كمستوي تغذيتهم .

وسوف نتناول فيما يلي بالتفصيل تحليل الخدمات الطبية ، ثم تحليل مستوي التغذية عند السكان .

#### الخدمات الطبية :

يتوقف تأثير الخدمات الصحية علي المستوي الصحي العام للسكان علي كمية هذه الخدمات وتوزيعها علي المناطق المختلفة ، ثم علي نوعيتها . ونلاحظ أن عدد السكان لكل طبيب يعتبر مرضيا اذا ما قورن : يتبله في الدول المتقدمة ( انظر جدول ١٤ ) .

جدول ١٤  
نمط توزيع الخدمات الصحية في مصر ١٩٧٤  
الاسرة - الاطباء - الصيدليات

المحافظة	عدد الاسر ١٩٥٠-٢	%	عدد الاسرة لكل لك من السكان	عدد الاطباء	%	عدد الاطباء لكل لك من السكان	عدد الصيدليات	%	عدد الصيدليات لكل لك من السكان	عدد السكان	%
القاهرة	٥٤٧٨	٣٢.٧٩	٥.١١	١٩٩٨	٢٠.٢٥	٠.٢٥	٨٠١	٢٤.٥٣	٠.١٦	٤٨٩٤٣٠٠	١٢.٩٨
الجيزة	٧١٤٤	٣٠.١٨	٥.١٦	١٩١٦	٠.٢٣	٠.٢٣	٩١٢	٢٧.٨١	٠.٤١	٢٢٣٧٩١٢	٦.٢٩
القليوبية	٤٢٢٦	٩.٢٧	٩.٢٧	٣٦٠	٤.٢٦	٠.١٣	٨٩	٢.٧١	٠.٠٧	١٥٦٧٩٨٩	٤.٤٨
الاسكندرية	٩٦٠	٥.٥٥	٥.٥٥	٥٩٩	٧.١٥	٠.٠٣	٤١٦	١٢.٦٩	٠.١٦	٢٢٠٣٥٦٦	٦.٢٩
بورسعيد	٣٨٦	١.٣٦	١.٢٦	٥٣	٠.١٤	٠.١٤	٣٢	٠.٩٨	٠.١١	٢٧٨٧٧٥	٠.٨٠
السويس	٥٣٢	٠.٠٥	٠.٠٥	٢٤	٠.٤١	٠.١٤	١٥	٠.٤٦	٠.٠٦	٢٤٨١١٦	٠.٧١
الاسماعيلية	٢٦٦٠	٠.٧٠	٠.٧٠	١٣٦	١.٥٧	٠.٣٧	١٦	٠.٤٩	٠.٠٦	٢٥٠٤٢٤	١.٠٠
الشرقية	٢٠١٧	٣.٨٨	٣.٨٨	٤٥٣	٥.٩١	٠.٢٠	١١٦	٣.٥٤	٠.٠٥	٢٥٠٨٦٩٨	٧.١٧
الدقهية	٤٧٩٦	٢.٦٥	٤.٢٦	٤٢٦	٥.١٠	٠.٢٦	٦٧	٢.٠٤	٠.٠٤	١٦٥٦٩٤٠	٤.٧٣
الفيوم	١٧٩٥	٩.٢٥	٩.٢٥	٤٦٢	٥.٥٤	٠.٢١	١٢٩	٣.٩٣	٠.٠٦	٢٢٠١١٨٤	٦.٣٦
كفر الشيخ	١٠٤٧	٢.٣٥	٢.٣٥	٢٩٨	٣.٥٧	٠.١٢	٦١	١.٦٨	٠.٠٥	١٣٤٠٨٠٣	٣.٨٣
دمياط	٣٥٣٦	١.٣٧	١.٣٧	١٨٧	١٢.١٨	٠.٢٤	٢٧	٠.٨	٠.٠٥	٥٢٩١٧١	٠.٧
البحرية	٨٣٠	٤.٦٣	٤.٦٣	٦٠٢	٧.٢٦	٠.٢٣	١٤٠	٤.٢٧	٠.٠٥	٢٩٣٦٩٦٩	٧.٥٣
المنيا	١٩٥٥	١.٠٩	١.٠٩	٤٣٣	٥.١٩	٠.١٨	١٠٨	٣.٢٩	٠.٠٤	٢٤١٩٣٥٠	٦.٩١
بنى سويف	٢٧٤٤	٢.٥٦	٢.٥٦	٢٧٠	٣.٢٤	٠.٢٥	٣٦	٠.٩٥	٠.٠٣	١٠٦٩٤٢٣	٣.٠٦
اقسى	١٧٧٧	٣.٦٠	٣.٦٠	٤٧٩	٥.٧٤	٠.٢٤	٨٥	٢.٥٩	٠.٠٤	١٩٨٠٠٧٤	٥.٦٦
المنوفية	٢٤٧٢	٢.٣٣	٢.٣٣	٢٤٦	٢.٩٥	٠.٢٧	٣٦	٠.٩٥	٠.٠٣	١٠٩٥٧٣١	٣.١٣
السيوط	٢٤٣٢	٣.٢٤	٣.٢٤	٢١٩	٢.٦٢	٠.١٣	٧٢	٢.٢٠	٠.٠٤	١٦٣٥٧٧٣	٤.٦٧
سوهاج	١٩٣٦	٣.١٩	٣.١٩	٣٦٨	٤.٤١	٠.٢٠	٥٠	١.٥٢	٠.٠٣	١٨٣٦٤٢٤	٥.٢٥
كنا	٢٠٠٧	٢.٥٣	٢.٥٣	٢٤٦	٢.٩٥	٠.١٥	٥٤	١.٦٥	٠.٠٣	١٦٥٥٧٤٨	٤.٧٣
اسوان	٢٥٤	٢.٦٢	٢.٦٢	١٧٩	٢.١٤	٠.٣٠	٢٧	٠.٨٢	٠.٠٥	٥٩٨٥٧١	١.٧١
الوادى الجديد	٠.٢٢	٠.٣٣	٠.٣٣	٥٢	٠.٠٦	٠.٨٨	...	...	...	٥٨٨٢٤	٠.١٧
الجمله	٧٦٢٥٤	٩٩.٥٣	٩٩.٥٣	٨٢٤٦	٩٩.٤٥	...	٣٢٧٩	٩٩.٨	...	٣٥٠١٢٥١٥	٩٩.٢٥

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاءات الصحية



وفيما يتعلق بتوزيع الخدمات الطبية على مختلف المناطق يلاحظ من الجدول رقم (١٤) ، أنه رغم استئثار محافظة القاهرة بنسبة من هذه الخدمات تفوق نسبة سكانها ، إلا أن معظم المحافظات تتمتع بنسبة من الخدمات الطبية تتناسب الى حد كبير مع نسبة سكانها . وخاصة فيما يتعلق بعدد الأطباء . أما فيما يتعلق بعدد الأسرة وعدد الصيدليات فالتوزيع أقل عدالة ، بسبب أيضا استئثار القاهرة بنسبة أكبر من الخدمات . فإذا كان عدد الأطباء في مصر معقولا بالمقارنة بنظيره في الدول الأخرى وإذا كان توزيعهم معقولا باستثناء تركيزهم في مدينة القاهرة أكثر مما يستلزم عدد سكانها ، فما هو الأمر بالنسبة لدى قاعلية هذه الخدمات ؟

ليس لدينا بيانات كافية في هذا المجال ، باستثناء الجدول رقم ١٥ .

#### جدول رقم ١٥

العلاقة بين وفيات الرضع وعدد الأطباء في المحافظات الحضرية (١٩٧٩)

المحافظة	عدد الاطباء لكل ١٠ آلاف نسمة	معدل وفيات الرضع
القاهرة	٥.٤	٩٢
الاسكندرية	٤.٩	٧٩
بورسعيد	٥.٧	٨٧
السويس	٨.٤	١١٨

المصدر : UNICEF; The situation of women, and children in urban Egypt : 1987- P.11-

وهذا الجدول يوحى بأنه ليس هناك علاقة بين عدد الأطباء ومعدل وفيات الرضع في البيئة الحضرية ويجب التريث عند الخروج باستخلاصات من هذه الأرقام ، فإن عدم ارتباط كمي الخدمات الطبية بمعدل وفيات الرضع قد يرجع لسببين: إما تدخل العوامل البيئية والتنمية الم جانب الخدمات الطبية في تحديد المستوى الصحي ، وإما انخفاض نوعية الخدمات الطبية

وأما الاثنين معا . الا أننا نريد أن نشير هنا الى عدم الاستخدام الكامل لما هو متاح من خدمات صحية بسبب كثرة تغيب الأطباء في الوحدات الصحية في الريف وتفضيلهم العمل في عياداتهم الخاصة في الريف والحضر ، وهو ما قد يفسر أن معدل الوفيات في مصر أعلى مما يتوقع بالنظر الى الخدمات المتاحة من حيث الكم . ولذا فإنه يمكن إصلاح الأحوال الصحية وخفض الوفيات في مصر الى مستوى مناسب مع ما هو متاح من إمكانيات صحية من خلال رفع نوعية الخدمات المتاحة وزيادة مستوى استخدامها <sup>(١٤)</sup> .

مستوى التغذية عند السكان :

يعتبر سوء التغذية سببا جوهريا من أسباب الوفاة في البلدان المتخلفة بين الأطفال دون السادسة ، ويوجه خاص بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ستة أشهر وثلاث سنوات . ويبدو - حسب تقديرات البنك الدولي - أن سوء التغذية مسئول عن ما بين ثلث وثلثي وفيات الأطفال . هذا بالإضافة الى أن سوء التغذية يعبر عن معاناة السكان من مستوى صحي هزيل ، مما يؤثر على إنتاجيتهم . وقد كان الاعتقاد السائد منذ نحو ١٥ سنة هو أن سوء التغذية يرجع أساسا الى نقص البروتين . ولكن الاتجاه الغالب في الوقت الراهن هو اعتبار أن سوء التغذية راجع الى عدم كفاية الطعام وليس الى اختلال التوازن بين السعرات الحرارية والبروتين ، وأن إشباع الاحتياجات اليومية من السعرات الحرارية كفيل بإشباع الاحتياجات الغذائية الأخرى . <sup>(١٥)</sup>

وفيد الجدول رقم (١٦) أن نصيب الفرد من السعرات الحرارية في اليوم قد ارتفع باستمرار طوال نصف القرن الحالي ، وأنه في نهاية الستينات تعدى المعيار الذي وضعتته منظمة الأغذية والزراعة لتجديد النقص الغذائي ، وهو أن يقل نصيب الفرد من السعرات الحرارية عن ٢٥٠٠ سعرة حرارية في اليوم .

جدول رقم ١٦

تطور نصيب الفرد من السرعات الحرارية في اليوم

السنة	السرعات الحرارية
١٩٣٩/١٩٣٨	٢٣٧٤
١٩٤٩/١٩٤٨	٢٤٧٦
١٩٥١/١٩٥٠	٢٣٤٥
١٩٥٧/١٩٥٦	٢٥٣٦
١٩٦٥	٢٤٣٥
١٩٧٧	٢٧٦٠
١٩٨١	٢٩٤١
١٩٨٦	٣٢٧٥
	٣٣٥٩

المصدر : ١٩٣٨-١٩٥٦، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ، ١٩٦٢، ص ٦٣.

١٩٦٥-١٩٨٦ البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم.

الا أن الأرقام الموضحة في الجدول المذكور قد تخفي تفاوتات كبيرة في مستوى التغذية ، فقد اتضح من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن ٥٤٪ من الأسر لا يحصل الفرد فيها على هذا الحد الأدنى من السرعات الحرارية ، وأن هذه الأسر تنتشر بنس القدر تقريبا في كل من الريف والحضر ( جدول رقم ١٧ ) . ومعني ذلك أن حوالي نصف المصريين لا يحصلون على القدر المناسب من السرعات الحرارية ، مما قد يكون له آثار على مستواهم الصحي العام ، وبالتالي على مستوى إنتاجيتهم .

وخلاصة ماسبق أن رفع المستوى الصحي للسكان يرتبط من ناحية بتحسين العوامل البيئية

من إسكان ومياه نظيفة الخ ... ومن ناحية أخرى يرفع مستوى الخدمات الطبية المتاحة ، ومن ناحية ثالثة بإعادة توزيع الدخل ، إذ من البديهي أن سوء توزيع الدخل هو المسئول عن التفاوت الكبير في المستوى الغذائي بين السكان .

جدول رقم ١٧

التوزيع النسبي للأسر

وفقاً لنصيب الفرد من السعرات الحرارية

نصيب الفرد من السعرات الحرارية	حضر	ريف	جملة
أقل من ١٥٠٠	١٤.٨	١٩.٧	١٦.٨
-١٥٠٠	١٨.٣	١٨.٨	١٨.٥
-٢٠٠٠	٢٠.٤	١٨.٠	١٩.٤
-٢٥٠٠	١٧.٢	١٦.٧	١٧.٠
-٣٠٠٠	١١.٧	١٠.٤	١١.٢
-٣٥٠٠	١٧.٦	١٦.٤	١٧.١
الجملة	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر : Korayem , K: The impact of economic adjustment policies on the vulnerable families and children in Egypt. Third World Forum , Unicef, April , 1987,P. 159-

## خلاصة

كما سبق ، نلاحظ ضعف الخصائص السكانية في مصر بصورة عامة وثنائية تلك الخصائص . فبينما تتمتع بعض الأماكن الحضرية بتركيز الصناعات والمهارات العمالية بها ، وبالتالي يتمتع سكانها بمستويات معقولة من الصحة والتعليم ، نلاحظ أن مجمل سكان الريف المصري ، المتخربين في أنماط الإنتاج التقليدية يعانون من مستويات متدنية من التعليم والخدمات الصحية ، ويلتزمون بنسق من العمالة التي تساعد علي استمرار ضعف المستوي التعليم وتدني مستويات الدخل ، مما يؤثر علي مستوى التغذية وبالتالي الإنتاجية . . يعني هذا أيضا أن سياسات الحكومة الهادفة الي تخفيض الخصوة لن يتأتى لها النجاح . . فإن الأماكن الفقيرة والمحرومة من الخدمات التعليمية والصحية هي المسئولة أساسا عن ارتفاع مستويات الخصوة . . علي أن الحل الأمثل لمشكلة الفقر والتزايد السكاني لن تحل بمجرد وجود توزيع أكثر عدالة للخدمات التعليمية والصحية . . فمجرد عرض تلك الخدمات لن يؤدي الي الهدف المنشود ، دون تحديث بنية الاقتصاد الريفي . أي أن سياسات التنمية يجب أن تتجه الي العناية والاستثمار في الريف المصري ، وبالذات يجب أن تتجه الي تحديث أساليب الإنتاج ، وفي هذا المجال سيزداد الطلب تلقائيا علي الخدمات التعليمية . . وزيادة الدخل سترتفع مستويات التغذية وينتشر الأخل بإجراءات الصحة الوقائية مما سيؤدي الي زيادة الإنتاجية والدخل من ناحية ، وزيادة الطلب أيضا علي خدمات تنظيم الأسرة . . وبالتالي تحل المشكلة القائمة في علاقة السكان بالتنمية . . إن أحسن وسيلة لتخفيض الخصوة والنمو السكاني ، تكمن في العمل علي زيادة الطلب علي وسائل تنظيم الأسرة عن طريق التنمية ( أو تحديث الهياكل الإنتاجية لقطاعات الإنتاج التقليدية ) . . وبالإضافة الي ذلك ، يجب أن تعمل السياسات التوزيعية للحكومة علي مد الخدمات التعليمية والصحية للأماكن المحرومة نسبيا من تلك الخدمات ، مما يساعد علي تكثيف الآثار التنموية ، إذا ما التجهت السياسات الي تحديث بنية أنماط الإنتاج التقليدية .

## المراجع

(١)

Bent Hansen and Samir Radwan : Employment Opportunities and Equity in Egypt. Geneva : ILO, 1982, P.86-

(٢) نادر فرجاني : " التنمية والموارد البشرية في مصر في ربع قرن " بيروت : معهد الإنماء العربي ، ١٩٨١ ، ص ٤٨٩ .

(٣)

B. Hansen and S. Radwan, OP. cit, P.43.

(٤) انظر المرجع السابق ، ص ٥٠

(٥) نادر فرجاني : الهجرة الي النفط - بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣ ، ص ٥٨ - ٥٩ .

(٦) انظر نادر فرجاني : التنمية والموارد البشرية ، مرجع سابق ص ٤٩ .

(٧)

B. Hansen and S. Radwan, Op. cit, P. 60-.

(٨) نادر فرجاني : التنمية والموارد البشرية ، مرجع سابق ، ص ٤٨٣ .

(٩) خالد عبد الله لطفني : " مشكلة الأمية في مصر " ، دراسات سكانية ، العدد ٢٦٢ ، يوليو / سبتمبر ١٩٨٢ ، ص ٦٣-٦٤ .

(١٠) انظر المرجع السابق ، ص ٣٨

(١١) انظر المرجع السابق ، ص ١٥-٢٠

(١٢)

Mark Blaug: " The Quality of Population Developing Countries, with particular reference to education and training," in P. M.

Hauser

(ed) : World Population and Development. Syracuse:

Syracuse University Press, 1979- P. 365-

١٣) ابراهيم العيسوي : انفجار سكاني أم أزمة تنمية ؟ القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٥ ، ص ١٧٣ .

١٤) انظر المرجع السابق ، ص ١٧٤

١٥) انظر المرجع السابق ، ص ١٧٢





الباب الثالث  
ظاهرة الهجرة المؤقتة في مصر

الفصل السادس  
الهجرة المؤقتة من مصر ١٩٧٥ - ١٩٨٨

أحمد السيد النجار

## مقدمة

ترتبط موجات الهجرة المؤقتة والدائمة من أي بلد بعدد من الظروف والعوامل الدافعة للهجرة في بلدان المنشأ والجاذبة للمهاجرين في بلدان المقصد . وتماثل تلك الهجرة العاملة من أي بلد آثار متعددة علي السكان كما وكيفا وعلي عملية التنمية في دولتي المنشأ والمقصد للهجرة سواء تمت تلك الهجرة بصورة عشوائية نتاج ظروف طارئة من دولة ما ، أو تمت باعتبارها سياسة للدولة لحل بعض المشاكل السكانية والاقتصادية .

ويتكون المهاجرون غالبا - بالذات في موجات الهجرة الكبيرة - من الفقراء الذين يعانون من تدني مستوي معيشتهم ، والذين يفشلون في تحسين ذلك المستوي في موطنهم ويبحثون بالتالي عن تحسينه عبر الهجرة للعمل في الخارج . وفي حالة الاقتصادات متعددة ومتشابهة الأنماط الإنتاجية مثل الاقتصاد المصري فإن وجود قطاع تقليدي كثيف العمالة مثل الزراعة - في السبعينات وما قبلها علي الأكل - وانخفاض دخل الفرد فيه عن دخل الفرد في القطاعات الحديثة يجعل العاملين في هذا القطاع التقليدي أكثر استعدادا للهجرة لتحسين أحوالهم ولتحديث القطاع الذي يعملون فيه نسبيا . كذلك فإن الطبقة الوسطى والذات خريجي النظام التعليمي في بلد ما قد يشاركون في موجات الهجرة بصورة كبيرة في حالة عجز اقتصادات بلدانهم عن استيعابهم ، أو جسد المرتبات في موطنهم بما يهدد بتدني وضعهم الاقتصادي والاجتماعي اذا لم يشاركوا في الهجرة الي بلدان تتمتع بارتفاع مستويات الأجور والمرتبات . كذلك فإن الأقليات العرقية والدينية قد تشكل أحد روافد الهجرة بالذات في فترات تعرضها للاضطهاد لأي سبب . وإن كان لابد من الإشارة الي أن مصر بنسبها الاجتماعي المتجانس لا تعاني من مشاكل الأقليات القومية حيث لا توجد بها أقليات قومية من الأساس . وحتى المجموعه النوعيه الصغيره جدا ففضلا عن كونها مصريه الأصل فانها تسهم في التسييج الثقافي والإجتماعي لمصر وتلويب وتستوعب فيه في نفس الوقت .

ويتحدد ارتباط الهجرة كسياسة سكانية بعملية التنمية في دولة المنشأ من خلال تأثيرها علي معدل البطالة ومعدل التضخم . وعلي قوة العمل المحلية كما وكيفا ، ومن خلال التحويلات العينية والتقديمية للمهاجرين وأسلوب اتفاق هذه التحويلات . ولا يمكن وضع تصور أحادي الإقواء لتأثير الهجرة علي الموضوعات التي ذكرناها . فيمكن للهجرة أن تؤدي

نخفاض معدل البطالة في بلد المنشأ نظرا لأن فائض قوة العمل فيها يجد طريقه للهجرة خارج بدلا من البقاء في حالة بطالة في الداخل ، ولكن ذلك قد يؤدي بالمقابل الي اضعاف اليات الداخلية لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل ، مما يؤدي الي تفاقم سريع لمشكلة بطالة لدي انخفاض الطلب الخارجي علي العمالة وجمود تيار الهجرة أو وجود عودة صافية عمالة من الخارج .

كذلك فإن الهجرة للعمل في الخارج قد تساهم في رفع انتاجية العامل وتحسين الأداء . اقتصادي في الداخل اذا أدت الي سحب البطالة المقتنعة من الجهاز الإنتاجي والحكومة ، لكنها قد تؤدي الي انخفاض انتاجية العامل وتدهور الأداء الاقتصادي اذا تمت بصورة انتقائية يذب أفضل العمال المهرة وأفضل الكفاءات الإدارية والتنظيمية للخارج ليحل محلهم في لداخل عناصر أقل كفاءة وأقل انتاجية .

كذلك فإن تحويلات العاملين المهاجرين قد تسهم في فك اختناقات النقد الأجنبي ، وفي تحسين أوضاع ميزان المدفوعات ، اذا تدفقت عبر القنوات الرسمية . كما يمكن لها أن تسهم في تمويل التنمية اذا توجهت الي مجالات الاستثمار في مختلف المجالات بما يزيد من قدرة لإقتصاد المحلي علي الإنتاج وعلي اشباع طلب المجتمع من السلع والخدمات الأساسية . بالمقابل فإن تلك التحويلات يمكن ألا تؤدي لتحسين أوضاع ميزان المدفوعات وفك اختناقات نقد الأجنبي اذا تسربت بعيدا عن القنوات الرسمية وبخاصة اذا تم استخدامها في تمويل لاقتصاد الأسود مثل استيراد المخدرات ، أو اذا تم تهريبها للخارج ، أو اذا توجهت من بلدان مقصد المهاجرين للخارج مباشرة دون المرور بالبلدان الأصلية للمهاجرين . كذلك فإنه اذا تم اتفاق التحويلات علي الإستهلاك بصورة مختلفة دون الاستثمار فان تأثيراتها تكون سلبية علي التنمية ، إذ تؤدي الي تفجير طلب استهلاكي ، ومع عدم قدرة الجهاز الإنتاجي - الذي لا يتوسع بصورة متوازية مع الإستهلاك لنقص الاستثمارات - علي مواجهة ذلك الطلب فان معدلات التضخم تتزايد ، وتتزايد الاستيراد من الخارج وتتزايد عجز الميزان التجاري وعجز ميزان المدفوعات .

وسوف نتعرض في هذا الفصل للهجرة المؤقتة للعمالة المصرية منذ منتصف السبعينيات ولائثارها علي التنمية في مصر . ولعل المدخل الضروري لذلك هو التعرض ولو في صيغة

للأسباب التي دفعت المصريين للهجرة في موجة هائلة للعمل في أقطار النفط العربية منذ منتصف السبعينيات ، خاصة وأن مصر لم تعرف هجرات كبيرة للخارج طوال تاريخها الطويل.

### لماذا خرج المصريون ؟

تضافرت مجموعة من الظروف التي تعرضت لها مصر اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وساهمت في تغذية تيار هجرة المصريين للخارج للعمل في باقي أقطار الوطن العربي . وبالتحديد الهجرة الكبيرة التي بدأت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ تميزا لها عن الهجرة المحدودة التي كانت موجودة قبل ذلك ، والتي تركزت بصورة أساسية في اعارة مصر كفاءاتها العلمية وبالأذات بعض من مدرسيها في مستويات التعليم المختلفة لمساعدة الأقطار العربية في رفع مستوي التعليم فيها أو المساهمة في جهود التعريب كما كان الوضع بالنسبة للجزائر .

ويمكن أن نلخص الأوضاع الداخلية التي غلظت تيار الهجرة من مصر الي الأقطار العربية منذ عام ١٩٧٥ في مجموعة من العوامل أهمها العوامل الاقتصادية حيث شهد الاقتصاد المصري منذ بداية السبعينات حالة من تباطؤ النمو والنظر الي الجدول (١) نجد أن معدل نمو الاقتصاد المصري انخفض من ٦.٩٪ عام ١٩٧٠/٦٩ الي ٢.٣٪ عام ١٩٧٢/٧١ ووصل الي ثبوته عام ١٩٧٣ حيث بلغ - ٥.٠٪ ، وهذا التباطؤ في النمو الاقتصادي قلل من قدرة الاقتصاد المصري علي استيعاب العمالة التي كان معدل نموها السنوي في مصر خلال الفترة من ٦٥ الي ١٩٧٣ يبلغ ٢.٢٪<sup>(١)</sup> ، كذلك فإن معدل الادخار المحلي أي نسبة الادخار الي الناتج المحلي الإجمالي انخفضت بصورة كبيرة منذ عام ١٩٦٨/٦٧ وحتى عام ١٩٧٥ حيث انخفض ذلك المعدل من ١٢.٩٪ عام ١٩٦٧/٦٦ الي ٧.٨٪ عام ١٩٦٨/٦٧ ثم انخفض الي ٥.٨٪ عام ١٩٧٢/٧١ ثم حقق أكبر انخفاض له في عام ١٩٧٤ بعد حرب أكتوبر مباشرة حيث بلغ ٤.٠٪<sup>(٢)</sup> وهو أمر يمكن تفهمه علي ضوء الخبرة التاريخية للبلدان التي تكون خاضت حريا من قبل - حيث يعقب انتهاء الحروب غالبا حالة من انفجار الطلب علي السلع الاستهلاكية بالأذات التي تم تأجيل الطلب عليها أثناء الحرب . المهم أن انخفاض معدل الإدخار من ١٩٦٨/٦٧ وحتى عام ١٩٧٤ الذي عاود بعده الارتفاع أدي الي تدهور قدرة الاقتصاد المصري علي تمويل استثمارات جديدة تستوعب الداخلين الجدد الي سوق العمل

أي أدى الي انخفاض معدل نمو الطلب علي العمالة خلال النصف الأول من السبعينات وحتى عندما ارتفع معدل الادخار وزادت الاستثمارات الجديدة الممولة من الإذخار المحلي ومن الاقتراض الخارجي بعد ذلك فإن الطلب علي العمالة لم ينمو بصورة مناسبة مع تلك الزيادة في الاستثمارات التي ارتبطت غالبا باستخدام اساليب انتاج كثيفة رأس المال لاحتياج الي الكثير من الأيدي العاملة ، أو كانت في مجالات قليلة الإحتياجات للعمل بطبيعتها .

وعلي ضوء تدهور معدلات نمو الاقتصاد المصري ومعدلات الادخار والاستثمار في مصر بما يقلل الطلب علي العمالة في النصف الأول من السبعينات فان الحكومة بدأت تؤخر التزامها بتعيين الخريجين بما ساهم بدوره في رفع مستوى البطالة وبالتالي زاد عدد المؤهلين للهجرة للعمل بالخارج ، وقد فاقم من اعداد المتعطلين تخفيض عدد الجيش في مصر بعد حرب أكتوبر بحيث تحول الجنود المسرحين من الخدمة العسكرية الي طالبي عمل . وقد وجد البعض منهم فرص للعمل عبر التشفيل الحكومي بما أغلق ذات الفرصة أمام غيرهم . وتحول البعض منهم الي حالة بطالة . ومع كونهم شباب في سن الزواج فإن أعباء الزواج القادم وتأسيس أسرة دفعت الكثير الي الهجرة حتي ممن وجدوا فرص عمل في مصر وذلك نظرا لإنخفاض الأجور في القطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة ( الزراعة ، القطاعات الحكومية وجميع قطاعات الإقتصاد غير الخاضعة للاستثمار الأجنبي ، وغير المرتبطة بقطاعات الإنتاج الإقتصادي ) .

جدول رقم (١١)  
معدل نمو الاقتصاد المصري

الفترة أو السنة	متوسط معدل النمو السنوي المركب بالأسعار الثابتة لعام بداية الفترة ومعدل النمو السنوي للأعوام
١٩٦٥/٦٤ - ١٩٦٠/٥٩	٥.٥%
١٩٦٦/٦٥	٦.٧%
١٩٦٨ - ٦٧	٤.٧%
١٩٧٠/٦٩	٦.٩%
١٩٧١/٧٠	٤.٦%
١٩٧٢/٧١	٢.٣%
١٩٧٣	- ٠.٥%
١٩٧٤	٥.٧%
١٩٧٥	٧.٦%
١٩٧٦	١٥.٢%
١٩٧٧	١٢.٤%
١٩٧٨	٩.٢%
١٩٧٩	٩.٨%

المصدر للفترة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٥/٦٤ هو د. جلال أمين - "بعض قضايا الإلتفات في مصر"، بحث مقدم للمؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين نشر ضمن كتاب الاقتصاد المصري في ربع قرن - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٨ ص ٤٠٧.

المصدر للفترات من ١٩٨٠ - ١٩٨٠ ، ١٩٨١ - ١٩٨٠ هو : البنك الدولي - "تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٨" -

المصدر للأعوام ١٩٧٠/٧١ - ١٩٧٧ هو : د. رمزي زكي - "مشكلة التضخم في مصر" -

الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٠ . ص ١٣١ .

المصدر للأعوام ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ هو : البنك الأهلي المصري - ٣ نشرة الاقتصادية المجلد الأربعين - العدد الأول والثاني .

كذلك فإن الأجور الحقيقية في الريف المصري كانت تتدهور . وقد بلغ الرقم القياسي للأجور عام ١٩٧٤ نحو ٩٠٤ بعد أن كان ١٠٠ في عام الأساس ١٩٦٤ <sup>(٣)</sup> إن الأجور الحقيقية للمشتغل في الريف كانت في عام ١٩٧٤ تقل عن مستواها في عام ١٩٦٤ . وأيا كانت مسببات هذا الوضع فإنه خلق رغبة لدى بعض المشتغلين والمتعطلين في ريف مصر للهجرة منه والبحث عن عمل خارجه ، ولأن معدلات النمو في الاقتصاد المصري في ذلك الوقت كانت محدودة - راجع الجدول (١) - فإن الراهبين في هجر الريف لم يجدوا أبواب العمل مفتوحة في المدينة . بقي جانب منهم في حالة بطالة سافرة أو مقنعة في ريف مصر الذي كان يستوعب حتي عام ١٩٧٣ نحو ١٨ مليون عامل أو ما يوازي ٧٣٪ من قوة العمل المصرية <sup>(٤)</sup> .

ومن ناحية أخرى كانت معدلات نمو الأجور الاسمية للمشتغلين في المدن المصرية محدودة وتقل عن معدلات الزيادة في الأسعار التي تزايدت كثيراً بدءاً من عام ١٩٧٤ - راجع الجدول ٢ - بما جعل الكثير من المصريين يفكرون في السفر للعمل بالخارج في البلدان التي بها مستوي أجور أعلى .

ومع التغيرات الكبيرة التي شهدتها الوطن العربي بعد حرب أكتوبر وماتلها من تصحيح أسعار النفط وتزايد حاجة الأقطار النفطية العربية للعمالة الأجنبية والعربية وضمنها العمالة المصرية . مع هذه التطورات أصبح هناك طلب خارجي علي خدمات العمالة المصرية فبدأت هجرتها الكبيرة للعمل في الوطن العربي وتحديداً في الأقطار النفطية إضافة الي الأردن . وإضافة الي العوامل الإقتصادية المذكورة آنفاً فإن انقراض حالة التبعية الاجتماعية بعد انتهاء حرب أكتوبر جعل فكرة الخروج من مصر وأردة خاصة مع تفاقم المشاكل الاقتصادية في مصر بما جعل الخروج وسيلة لحل هذه المشاكل .

ومع تفشي الروح الفردية والانتكفاء علي الذات ومحاولة حل المشاكل ذات الطابع الجماعي مثل انخفاض الأجور وارتفاع معدلات التضخم بصورة فردية . ومع تشجيع الحكومة المصرية

لعملية الهجرة بالخارج - كما سنعرض في موضع لاحق - حدثت الهجرة الكبيرة من مصر الي باقي الوطن العربي منذ منتصف السبعينات .

### العمالة المصرية المهاجرة : الكم والكيف:

عرضنا فيما سبق الخطوط العريضة للأسباب الداخلية في مصر التي غدت تيار الهجرة الي الأقطار النفطية العربية لدي ارتفاع أسعار النفط وزيادة طلب تلك الأقطار علي العمالة المصرية لتنفيذ استثماراتها وخطط النمو فيها فإن دراسة آثار الهجرة علي التنمية في مصر تتطلب بدءا وصف وتحليل تدفق العمالة الي الاقطار العربية وتوزيعها سواء من ناحية الحجم أو النوع بين الأقطار المستقبلة لها وكذلك السياسات الحكومية المصرية تجاه هجرة العمالة . وبالرغم من أهمية موضوع هجرة العمالة المصرية للعمل في الوطن العربي الا أنه لا تتوفر عنه بيانات حقيقية لدي أي باحث حول هذا الموضوع سواء من مصر أو من بلدان المقصد العربية . ولذلك فانه لا مفر من التعامل مع الأرقام التي أعلنت عنها جهات رسمية مصرية أو الأرقام التي قدرها متخصصون في الموضوع وسنحاول بقدر الإمكان الأخذ بأكثر البيانات قربا من المنطق في ظل تباين التقديرات حول عدد المصريين العاملين في الأقطار العربية بصورة كبيرة .

وقد تراوحت تقديرات منظمة العمل الدولية لعدد المصريين العاملين في الوطن العربي فيما بين ٤٠٠ الف ، ٦٠٠ الف عام ١٩٧٥<sup>(٥)</sup> . في حين أن د . محمود عيد الفضيل في مؤلفه النفط والوحدة العربية يقدر عدد المصريين العاملين في الوطن العربي بما يتراوح بين ١٣ مليون ، ٢ مليون<sup>(٦)</sup> بينما يميل د . نادر فرجاني الي تقدير عدد المصريين العاملين في اقطار مجلس التعاون الخليجي وليبيا بنحو ٣٥٣ الف عامل عام ١٩٧٥<sup>(٧)</sup> . وهذا التقدير يكاد يتوافق مع الحد الأدنى لتقديرات منظمة العمل الدولية للعمال المصريين في الوطن العربي بنحو ٤٠٠ الف عام ١٩٧٥ اذ أنه بإضافة العمال المصريين في العراق والجزائر والأقطار العربية الأخرى الي رقم ٣٥٣ الف الذين كانوا يعملون في ليبيا ودول مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٧٥ ( حسب تقديرات د . نادر فرجاني ) يمكن أن يصل الرقم الي نحو ٤٠٠ الف . أما وزارة الخارجية المصرية فقد أعلنت في عام ١٩٧٨ أن عدد المصريين في الوطن العربي بلغ ١٣٦٥ مليون موزعين علي النحو التالي : ٥٠٠ الف ليبيا ، ٥٠٠ الف السعودية ، ١٥٠ الف الكويت ، ١٥٠ الف الإمارات ، ٥ آلاف العراق ، ١٥ الف قطر<sup>(٨)</sup> . ويقل الرقم الذي



أعلنته الخارجية المصرية عام ١٩٧٨ بنحو ٦٠ ألف عامل عن الرقم الذي أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر الذي قدر عدد المصريين بالخارج وقت تعداد ١٩٧٦ بنحو ١٤٢٥ مليون مصري نصفهم عاملين والنصف الآخر معالين ومع احتمالات زيادة عدد العاملين المصريين في الوطن العربي بين عامي ١٩٧٨، ٧٦ فإن الهوة بين تقديرات الجهاز المركزي وتقديرات وزارة الخارجية تتزايد. ومع عدم نشر الجهاز لأسس تقديراته بالنسبة لعدد العاملين ونسبة الإعالة فإن الكثيرين من المتخصصين في موضوع هجرة العمالة المصرية لا يميلون إلى الثقة في تقديرات الجهاز ، خاصتاً أن الجهاز قدر عدد العاملين المصريين في الخارج بعد عام ١٩٧٩ على أساس التزايد سنوياً بنفس معدل نمو السكان في مصر وهذا زعم شير مقبول وغير مستند لأساس علمي<sup>(٩)</sup> . أما التعداد الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر عام ١٩٨٦ فقد قدر عدد المصريين العاملين في الخارج بنحو ٢٠٢٥ مليون عام ١٩٨٦ . وتزداد الصورة غموضاً بالنسبة لحجم العمالة المصرية في الخارج مع المزيد من تضارب البيانات عنها في الثمانينات كما في السبعينات حيث ذكر رئيس الجمهورية أن عدد العاملين المصريين في الخارج يزيد عن ٢٠٥ مليون في خريف ١٩٨٥<sup>(١٠)</sup> . بينما وصلت تقديرات بعض الجهات الأخرى بالرقم إلى نحو أربعة ملايين ووصل البعض في تقديراتهم لعدد العاملين المصريين في العراق وحده إلى ما يقارب الثلاثة ملايين . أما كتاب اليونيسكو عن الهجرة الدولية فإنه قدر عدد المصريين العاملين في الوطن العربي عام ١٩٨٠ بنحو ٨٠٣ ألف موزعين على النحو التالي : ٢٥٠ ألف ليبيا ، ٢٢٣ ألف العراق ، ١٥٥ ألف السعودية ، ٨٢ ألف الكويت ، ٥٦ ألف الأردن ، ١٨ ألف الإمارات ، ١٨ ألف في قطر وعمان واليمن والبحرين مجتمعين. راجع الجدول ٣.

# تقديرات العمالة المهاجرة من مصر للأقطار العربية المستقبلة للعمالة

(بآلاف)

البحرين	امارات العربية	السعودية	عمان	قطر	الكويت	ليبيا	العراق	الاردن	البن الشمالي
١٩٧٥	٣٩٨	السالفة			الاولى				
١٩٧٧	٥٣٠*								
١٩٧٨/٧٧	٦٠٠								
١٩٨٠	٨٠٣	١٨	٣	١٥٥	٥	٦	٨٢	٢٥٠	٢٢٣
				٣٦١			١٤٥	٣٣	٤٢٤
	١٢١٠								
	للمعمل								
١٩٨٥	٢٥٩			١١٣			٢٣	٦	٢٠
	مساكن								
	كمراللقن								
	درجة			٣١.٣٪			١٥.٩٪	١٨.٢٪	٢٢.٢٪
	الاعالة								

\* تقديرات صندوق النقد الدولي:

المصدر لأعوام ١٩٧٨/٧٧، ٧٧، ٧٥: د. هنري عزام - "نتائج واحتمالات انتقال الأيدي العاملة في الأقطار المستوردة والأقطار المصدرة" مجلة المستقبل العربي - العدد ٢٣ يناير ١٩٨١ - مركز دراسات الوحدة العربية ص ٢٣، ٤٠ - ويلاحظ أن عدد العاملين المهاجرين من مصر الي دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا بلغ ٣٥٣ ألف وفقا لدكتور نادر فرجاني - "الهجرة التي النفط". ويبلغ عدد المهاجرين للمعمل في كل الوطن العربي مايتراوح بين ٤٠٠ ألف، ٦٠٠ ألف وفقا لمنظمة العمل الدولية.

المصدر لعام ١٩٨٠ :

- International migration today vol 1- trends and prospects  
Unesco/ University of Western of Australia

المصدر لعام ١٩٨٥ : د. تادر فرجاني - "سعياء وراء الرزق" - مركز دراسات الوحدة

ويجب ملاحظة أن الجهاز المركزي للتعيشة العامة والإحصاء في مصر يقدر عدد المهاجرين من مصر للعمل في الوطن العربي بنحو ٢٥ مليون عام ١٩٨٦ .

أما الدراسة الميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية والتي أجريت بإشراف د . نادر فرجاني والتي ضمن نتائجها في كتابه سعيًا وراء الرزق فإنها حددت عدد المصريين العاملين في الأقطار العربية عام ١٩٨٥ بنحو ١٢١ مليون يرافقهم نحو ٢٥٩ مليون أي أن نسبة المرافقين الي العاملين تزيد عن الخمس قليلا . وقد توزع العاملين المصريين في الخارج وفقا لنتائج الدراسة علي النحو التالي : ٩٠ الف الأردن ، ٣٦١ الف السعودية ، ٤٢٤ الف العراق ، ١٤٥ الف الكويت ، ٣٣ الف ليبيا ، ١٥٧ الف باقي الأقطار العربية بينما توزع المرافقون علي النحو التالي : ٢٠ الف الاردن ، ١١٣ الف السعودية ، ٢ الف العراق ، ٢٣ الف الكويت ، ٦ آلاف ليبيا ، ٩٥ الف في باقي الأقطار العربية - راجع الجدول (٣) .

والخلاصة أنه بالنسبة لعدد المصريين العاملين في الوطن العربي لتتوافر بيانات حقيقية واثقا تقديرات متضاربة ومتباينة بصورة كبيرة ولا يمكن الوثوق في أي منها بصورة كاملة ، إذ تبقي الحقيقة الغائبة هي وحدها الجديرة بالثقة . وحتى بالنسبة للدراسات الميدانية فإن نتائج أهم دراستين ميدانيتين متباينتين بصورة كبيرة ويزيد عدد العاملين المصريين في الخارج وفقا لتقديرات الجهاز المركزي للتعيشة والإحصاء عام ١٩٨٦ بنحو ٧٨٠ الف عن تقديرات عدد العاملين المصريين في الخارج وفقا للدراسة الميدانية التي أجريت تحت اشراف الدكتور نادر فرجاني . . ولا ثلك الا أن تأخذ بمتوسطات التقديرات القصوي والدنيا لحجم العمالة المصرية في الوطن العربي . ووفقا لهذه المتوسطات فإن عدد المصريين العاملين في الوطن العربي بلغ نحو ٦٠٠ الف عام ١٩٧٥ وارتفع الي نحو مليون عام ١٩٨٠ وواصل الارتفاع حتي بلغ مايتراوح بين ١٤٦٩ مليون في مطلع ١٩٨٥ وفقا للدراسة الميدانية للدكتور نادر فرجاني ، ونحو ٢٢٥ مليون عام ١٩٨٦ وفقا للمسح الذي قام به الجهاز المركزي للتعيشة العامة والإحصاء . - وأيا كان الأمر فإن الغالبية الساحقة من المصريين العاملين في ليبيا عادوا في خريف ١٩٨٥ والثلاثين طلبت السلطات الليبية منهم الرحيل - وكان جانب كبير من العمال الذين طلبت منهم ليبيا الرحيل قد سبق وأن تفاضت عن وجودهم بصورة غير قانونية قبل ذلك

لاحتياجها اليهم . وعندما بدأ انخفاض أسعار النفط وانخفاض حصة ليبيا من انتاجه وبدأ نوع من التقشف في الجماهيرية توافق ذلك مع الاستثناء عن عدد من العمال غير الليبيين فكان طلب الرحيل لمن لا يعملون بصورة قانونية والذين سمح لهم في السابق بالعمل ، وتم انتهاء عقود بعض ممن كانوا يعملون بصورة قانونية . كذلك فإن انخفاض الحصص الإنتاجية للأقطار النفطية العربية من النفط خلال الثمانينات وتدهور أسعاره بدأ من ١٩٨٢ ساهم في خفض معدلات النمو في السعودية والكويت والإمارات وليبيا من ٧,٨٪ سنوياً خلال الفترة من ٦٥ - ١٩٨٠ الي ٣,٣٪ سنوياً في الفترة من ٨٠ - ١٩٨٦ (١١) وقد تدهور الوضع بصورة حادة بانهيار أسعار النفط من حوالي ٢٨ دولار للبرميل عام ١٩٨٥ الي ما دون العشرة دولارات للبرميل عام ١٩٨٦ ، وقد ترافق ذلك الانهيار مع إجراءات تقشف في الأقطار العربية المستقلة للعمالة المصرية بما يرجع معه أن يكون قد أعقبه عودة صافية للمهاجرين المصريين من تلك الأقطار . هذا وقد خفضت السعودية علي سبيل المثال ميزانية التنمية فيها للفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩٠ بنحو ٢٠٪ لذلك من آثار سلبية علي طلبها علي العمالة الأجنبية التي يستلزمها تنفيذ هذه الحصة التي تقرر فيها تخفيض العمالة الأجنبية بنحو ٦٠٠ ألف (١٢) .

كذلك فإن قيام بعض الأقطار العربية بتخفيض المرتبات وما يسمح للمهاجرين اليها بتحويله منها الي بلدانهم قد ساهم في تناقص اعداد الراغبين في السفر للعمل في تلك البلدان وفي عودة عدد من العاملين منها ويأتي العراق في المقدمة حيث قام في شتاء ١٩٨٦ بتخفيض مايسمح للعاملين العرب فيه - وغالبيتهم الساحقة من المصريين - بتحويله الي بلدانهم من ٢٢٠٠ دولار سنوياً للعاملين في القطاع الخاص المشمول بالضمان وفي الأعمال الحرة الي ١٥٠٠ دولار سنوياً للعاملين في القطاع الخاص المشمول بالضمان الاجتماعي ، والي مايقبل عن ٩٠٠ دولار سنوياً للعاملين لحساب أنفسهم أو في الأعمال الحرة غير المشمولين بالضمان الإجتماعي . ومع ابقاء تحويلات العاملين في القطاع العام والدولة عند مستوى ٢٢٠٠ دولار سنوياً مع بعض التخفيضات للتحويلات الأعلى للعاملين فيهما . وتشير تقديرات بعض المتخصصين الي أن تلك الإجراءات قد أدت الي وجود عودة صافية للمصريين العاملين في العراق تراوحت بين ١٠٠ ألف ، ١٣٠ ألف عامل في السنة في عامي ١٩٨٦ ،

١٩٨٧ . ١٣) وقد كانت تلك الإجراءات كفيفة باعادة الغالبية الساحقة من المصريين العاملين في العراق لولا أن الأوضاع الاقتصادية في مصر كانت سيئة في ذلك الوقت حيث بلغ معدل زيادة اسعار المستهلكين في الحضر والريف بالترتيب نحو ٢٧٪ ، ٢٣٪ عام ١٩٨٦ . راجع جدول (٢) - كذلك فإن الأجور كانت تعاني من جمود في ظل حالة تباطؤ النمو الذي مر بها الاقتصاد المصري للعديد من العوامل أهمها انخفاض أسعار النفط وانخفاض حصة مصر من صادراتها منه . وقد شكلت الأحوال الاقتصادية السيئة في مصر في ذلك الوقت قيودا علي عودة المصريين العاملين في العراق . فضلا عن ذلك فإن استقرار الكثير من المصريين العاملين بالعراق لفترات طويلة فيه خلق حالة من الارتباط لدي جانب منهم مع المجتمع العراقي كان من الصعب في ظلها أن يحدث نزوح جماعي لهذه العمالة من العراق لدي تردي أوضاعه تحت وطأة انهيار أسعار النفط وتأزم الموقف العسكري للعراق بعد احتلال إيران لشبه جزيرة الفاو في فبراير ١٩٨٦ . والذي حدث هو استمرار غالبية المصريين العاملين في العراق انتظارا لتحسن الأحوال بعد ذلك .

أما في عام ١٩٨٨ فقد شهدت أسعار النفط هبوطا متواليا ووصل سعر البرميل الي ما يقل عن عشرة دولارات في خريف ذلك العام مما انعكس بصورة سلبية علي عوائد الأقطار النفطية العربية عن صادراتها النفطية . وإن كانت الأسعار قد عاودت الارتفاع بعد ذلك في اعقاب اجتماع الأولك المبكر في نهاية نوفمبر ١٩٨٨ .

وترتيبا علي ماسبق فإنه من المرجح أن تكون هناك عودة صافية من تلك الأقطار . أما العراق في عام ١٩٨٨ فإنه يعتبر حالة خاصة إذ شهد الربيع الأول من ذلك العام تدهور في عائداته من تصدير النفط ، انعكس علي أوضاعه الاقتصادية وربما يكون قد ساهم في زيادة تيار العودة الصافية من العراق . كذلك فإن حرب المدن بين العراق وإيران والقصف المتبادل بصواريخ أرض - أرض منذ شهر فبراير من العام ١٩٨٨ بما خلفه من حالة من انعدام الأمن للمواطنين ربما يكون قد ساهم في زيادة تيار العودة الصافية . لكن لا يجب المبالغة في حجم ذلك التيار إذ أن الفترة الزمنية التي تفصل بين تقرير المهاجر العودة الي مصر وبين تنفيذ ذلك تستغرق ما يزيد علي الشهر أو الشهرين أحيانا في العراق بالذات . وخلال تلك الفترة كانت حرب المدن قد توقفت ليبدأ العراق بعدها في سلسلة هجماته الناجحة بدءا من هجوم ١٧ ابريل

في الفاو . وتلك الهجمات التي تكللت بالانتصار ساهمت بالتأكيد في زيادة الإحساس بالأمن عند المصريين العاملين في العراق بما أنهى أثر اتعدام الأمن أثناء حرب الصواريخ . كحدد لموقفهم من البقاء في العراق أو العودة منه . ومع توقف الحرب العراقية الإيرانية في يوليو ١٩٨٨ والعراق في موقف الأقوي توقف تيار العودة الصافية للعمالة المصرية من العراق . ورغم أن توقف الحرب أعقبه انخفاض كبير في أسعار النفط إلا أن التوقعات بتحسين الأحوال الاقتصادية في العراق واحتياجه الكبير للعمالة لتنفيذ استثمارات إعادة اعمار ماخبرته الحرب أدى لتوقف تيار العودة الصافية للعمالة المصرية من العراق خاصة مع التحسن الكبير في العلاقات بين العراق ومصر التي كانت أكثر الأقطار العربية دعما ومساندة للعراق أثناء الحرب بالذات في مجال التصنيع العسكري والإمداد بالأسلحة والمخبرات العسكرية .

وقد أدت التقديرات المخففة في التفاوض حول انتعاش الأحوال الاقتصادية في العراق والتي روجت لها الجهات الإعلامية والصحفية بالذات في مصر الي تمجد تيار الهجرة الإضافية الصافية من مصر الي العراق . ويشير بعض المتخصصين الي أن نحو ٧٠٠ ألف مصري ترجعوا الي العراق منذ يوليو ١٩٨٨ حتى صيف عام ١٩٨٩<sup>(١٤)</sup> . لكن العراق الذي خرج من الحرب مدينا بنحو ٧٠ مليار دولار<sup>(١٥)</sup> . فما لدول غير عربية لم يستطع تحويل كل مشروعات إعادة الإعمار والبناء الاقتصادي التي .. متوقعا أن يقوم بها . كما أن العراق استعان بشركات آسيوية لانجاز تلك المشروعات بمقدور تسليم المفتاح وهو ماضيق المجال أمام العمالة المصرية في العراق . ومع تسريح العراق لعدد كبير من قواته المسلحة يبلغ نحو ٢٠٠ ألف حتي الآن فإن عدد من الجنود المسرحين عادوا الي مواقع عملهم التي شغلها المصريون طوال الحرب . ومع استخدام القطاع الخاص العراقي للفعالية الساحقة من العمالة المصرية في العراق فإنه استمر في استخدامها نظرا لكفاءتها العالية وخص أجورها مقارنة بالعمالة العراقية وهو ما أدى لوجود بطالة بين العراقيين وهو ماترتب عليه قيام الحكومة العراقية بتخفيض تحويلات المصريين العاملين لديه بصورة تجعلهم يفضلون العودة الي مصر . فقد خفضت تحويلات المصريين العاملين في الأعمال الحرة وغير المسؤولين بالضمان الاجتماعي والعاملين لدي القطاع الخاص العراقي المسؤولين بالضمان بعد القرار الي ١٠ دنانير شهريا أي حوالي ٣٢ دولار بعد أن كانوا يحولون ٢٠ دينار شهريا أي حوالي ٨٠ دولار . كما خفضت تحويلات العاملين

في القطاع الخاص المشمولين بالضمان قبل القرار الي ٢٠ دينار شهريا أي حوالي ٦٤ دولار بعد أن كانوا يحولون ٤٠ دينار شهريا أي حوالي ١٢٨ دولار قبل ذلك . كما خففت تحويلات العاملين في القطاع العام والدولة من ٥٨ دينار شهريا كحد أدنى أي حوالي ١٨٥ دولار الي ٤٠ دينار شهريا كحد أقصى للفئتين أي حوالي ١٢٨ دولار ونحو ٣٠ دينار لغير الفئتين الي مايو/أزي ٩٦ دولار . وبعد هذه القرارات العراقية بدأت عودة صافية ضخمة للمصريين العاملين في العراق بمعدلات تزيد عن عشرة الآف في الأسبوع الواحد منذ سبتمبر ١٩٨٩ . وقد تزايدت سرعة عودة المصريين من العراق بسبب الأحداث العنيفة التي وقعت للعديد منهم في خريف عام ١٩٨٩ . ومن المرجح أن تعود غالبية المصريين العاملين في العراق الذين كانوا يقدرون بنحو ١٫٤ مليون في سبتمبر ١٩٨٩ (١٦) سواء لانخفاض التحويلات التي يسمح بها العراق في الوقت الحالي أو للرواسب التي تركتها أحداث خريف ١٩٨٩ .

التركيب العمري والحالة التعليمية للمهاجرين :

أما بالنسبة للتركيب العمري للمصريين الذين هاجروا بصورة مؤقتة للعمل في الأقطار العربية فإنه لا يمكن تحديدها بصورة دقيقة أيضا نظرا لغياب البيانات الحقيقية من عدد هؤلاء العاملين أصلا . ووفقا للدراسة الميدانية للدكتور نادر فرجاني فإن ٤٩٪ أو نحو نصف العاملين المصريين في الخارج يقع في الفئة العمرية من ٢٠ - ٣٠ عاما . ويوجد نحو ٢٩٪ من المصريين العاملين في الوطن العربي في الفئة العمرية من (٣٠ - ٤٠) عاما . بينما يوجد ١٤٫٦٪ منهم في الفئة العمرية من ٤٠ - ٥٠ عاما ، حوالي ٤٫٤٪ في الفئة العمرية من ٥٠ - ٦٠ سنة بينما شكل من يقيمون في الفئة العمرية من ١٠ - ٢٠ سنة نحو ٢٫٢٪ . وشكل من تزيد أعمارهم عن ٦٠ عاما نحو ٠٫٦٪ . ويبلغ المتوسط العمري للمصريين العاملين في الوطن العربي وفقا للدراسة المذكورة نحو ٢٢٫١ سنة مقارنة بمتوسط عمري بلغ ٣٥٫٢٦ سنة بالنسبة لمن عادوا من الهجرة قبل اعطاء الدراسة في مطلع عام ١٩٨٥ (١٧) . وهذا يعني أن الهجرة من مصر للعمل في الوطن العربي كانت ومازالت تنطوي علي انتقاء عمري ، وأنها هجرة شبابية بالأساس .

أما بالنسبة للحالة التعليمية للمصريين الذين هاجروا بصورة مؤقتة للعمل في الوطن العربي فإن دراسة د . نادر فرجاني المذكورة آنفا تحدد لهم علي النحو التالي : ٣٥٪ أميين ،

١٨٣٪ يقرأون ويكتبون ، ٥٧٪ حاصلون على التعليم الابتدائي ، ٤٢٪ حاصلون على التعليم الإعدادي ، ٢٢٪ حاصلون على التعليم الثانوي ، ٢٥٪ حاصلون على دبلومات ، ١١٪ حاصلين على التعليم الجامعي ، ١٤٪ حاصلين على دراسات عليا بعد الجامعة وبالمقابل فإن الحالة التعليمية لغير المهاجرين وفقا للدراسة ذاتها كانت على النحو التالي : ٤٤٩٪ أميون ، ١٤٩٪ يقرأون ويكتبون ، ٧٦٪ حاصلون على التعليم الابتدائي ، ٤٦٪ حاصلون على التعليم الإعدادي ، ١٦٪ حاصلون على التعليم الثانوي ، ٢٧٪ حاصلون على الدبلومات ، ٨٧٪ حاصلون على مؤهل جامعي ، ٠٦٪ حاصلون على دراسات عليا بعد الجامعة (١٨) . وبلغت نسبة الأمية لدى الكبار في مصر عامة نحو ٤٩٢٪ عام ١٩٨٦ وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء . (١٩) وهذه البيانات تعنى أن المستوى التعليمي للمصريين الذين هاجروا للعمل في الوطن العربي أفضل من المستوى التعليمي للمصريين الذين لم يهاجروا للعمل في الخارج .

وإضافة الى مستوى التعليم فإن د . عبد الفتاح قنديل يشير في ورقة قدمها الى مؤتمر الاقتصاديين العرب الذي انعقد في بغداد في ابريل ١٩٧٥ الى أن أكثر من ٩٥٪ من المصريين العاملين في الخارج يتمتعون بما يتراوح بين ٤ ، ٨ سنوات خبرة عملية (٢٠) أى أنه كان هناك انتقاء تعليمي ومهاري للعمالة المصرية المهاجرة للوطن العربي . وإذا كان ذلك هو الوضع عام ١٩٧٥ فإنه يمكن القول أن العمالة المصرية التي توجهت الى الأقطار العربية التي تتطلب تأشيرة دخول قبل السفر إليها قد ظلت على الأرجح تتمتع بعدد سنوات من الخبرة ربما يكون قد تزايد في الفترة الأخيرة مع تزايد الانتقائية في مستوى التعليم والخبرة من قبل الأقطار العربية الخليجية للعمالة المصرية ، أما العراق والأردن اللذان لا يتطلب السفر للعمل فيهما تأشيرة دخول للمصريين أو التعاقد المسبق فإن عدد ونسبة الداخلين الجدد لسوق العمل من اجمالي للمصريين العاملين فيها ، أكثر بكثير من عددهم ونسبتهم في الأقطار العربية الأخرى المستقبلية للعمالة المصرية . وعموما تشير البيانات السابقة الى أن المصريين المهاجرين بصورة مؤقتة للعمل في الأقطار العربية وكذلك العائدين من الهجرة الى تلك الأقطار بالأساس من فئات العمر بين (٢٠ و ٥٠ عاما وكانوا في مجملهم تقريبا أقل من ٦٠ عاما أى في الفئات العمرية النشطة اقتصاديا وهو أمر منطقي مع كونهم مهاجرين للعمل وفي حالة مرافقة الزوجة



للمهاجر فاتتها غالباً تكون من نفس الفئة العمرية ، أما بالنسبة لمصدر العاملين المصريين الذين هاجروا بصورة مؤقتة للعمل في الأقطار العربية في مطلع عام ١٩٨٥ وفقاً لدراسات د . نادر فرجاني فإنه علي التحديد التالي : ٣٧ر٨٪ ريف وجه بحري ، ٢٩ر١٪ من ريف وجه قبلي ، ١٥ر٩٪ من المحافظات الحضرية ، ١٠ر٢٪ من حضر الوجه البحري ، ٦ر٥٪ من حضر الوجه القبلي ، بينما جاء ٠ر٤٪ من مناطق أخرى ، أما العائدين من الهجرة فكان ٣١٪ منهم ريف بحري ، ٢٥ر٤٪ ريف قبلي ، ٢٠ر٢٪ المحافظات الحضرية ، ١٢ر١٪ حضر بحري ، ٩ر٩٪ حضر قبلي ، ٠ر٤٪ من مصادر أخرى . (٢١) وهذا يعني أن ريف الوجهين البحري والقبلي قد هاجر منه للعمل في الوطن العربي نحو ٦٦ر٩٪ من إجمالي عدد المصريين الذين هاجروا للعمل في الخارج مما يؤكد تركيز الهجرة في هذه المناطق الأكثر فقراً في مصر بصورة تزيد عن الوزن النسبي لقوة العمل فيها ٥٢ر٤١٪ من إجمالي قوة العمل المصرية .

كذلك فإن نسبة الأميين بين المهاجرين أقل كثيراً من نسبة الأميين بين الكبار في مصر ، كما أن نسبة الحاصلين علي الثانوية وعلي تعليم جامعي ودراسات عليا بين المهاجرين أعلى من نظائرها في مصر عامة مما يعكس انتقائية الهجرة لفئات عمرية نشطة اقتصادياً وأفضل من زاوية تأهيلها العلمي فضلاً عما سبق وذكرناه حول تمتعها بخبرات عملية تتراوح بين ٤ و ٨ سنوات . وهذا بدوره يعني أن هذه الهجرة قد استنزفت جانب من أفضل العناصر في قوة العمل المصرية ، بما لذلك من تأثير سلبي علي نوعية العمالة الباقية في مصر وبالتالي علي مستوي إنتاجيتها .

### السياسة الحكومية في مصر تشجع الهجرة

بعد كل ما سبق يمكن القول أن هجرة أعداد كبيرة من المصريين للعمل في الأقطار العربية بدأت بعد انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ولم تأت تلك الهجرة عفواً وإنما جاءت محصلة لمجموعة من التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في مصر وفي الأقطار المستقبلة ودفعت إليها مجموعة من السياسات الحكومية المصرية التي شجعت بدورها هجرة ملايين من المصريين للعمل في الخارج حيث ينص دستور عام ١٩٧١ في مادته ٥٢ علي حق الهجرة الدائمة والمؤقتة ، وصدر بعد ذلك سلسلة من القوانين التي نظمت هذا الحق الدستوري وبخاصة القرار الجمهوري ٧٣ لسنة ١٩٧١ الذي أعطي المهاجرين حق العودة الي وظائفهم الحكومية

خلال سنة من استقالاتهم لتوفير ضمانات للمهاجرين عند استعالة استمرارهم في العمل في بلدان المهجر أو اذا صادفتهم عقبات تحول دون استمرارهم في المهجر . وفي عام ١٩٧٥ صلق مجلس الشعب المصري علي حرية انتقال الأيدي العاملة بين الأقطار العربية ، <sup>(٢٢)</sup> وكل ذلك يحدد السياسة الحكومية المصرية المشجعة علي الهجرة من مصر كوسيلة ارتأتها الحكومة في ذلك الوقت لحل العديد من المعضلات الاقتصادية والاجتماعية ، فمن الناحية الاقتصادية ارتأت الحكومة في مصر أن تفتح باب الهجرة للعمل في الخارج أمام المصريين يمكن أن يساهم في حل مشاكل البطالة التي كانت قد بدأت في التفاقم بعد حرب أكتوبر خاصة بالنسبة لفرجي الجامعات والتعلم المتوسط الذين أخذت الدولة تؤخر التزامها بتعيينهم كخطوة في انهاء الغاء ذلك الإلتزام ، كذلك فإن الحكومة المصرية ارتأت في التحولات المتوقعة من المهاجرين للعمل في الخارج مصدرا للنقد الأجنبي يمكن أن يساهم في حل أزمة النقد الأجنبي التي استحكت حلقاتها في مصر بعد هزيمة ١٩٦٧ وحرمان مصر من عوائد نفطها الذي احتلت إسرائيل حقولها وتفاقت بصورة خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ مع الحاجة لتحويل مشروعات إعادة اعمار ماخربته الحرب وتحويل التنمية الاقتصادية . أما من الناحية الاقتصادية - الاجتماعية فإن التحول في السياسات الاقتصادية منذ ١٩٧١ وتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي منذ عام ١٩٧٤ مع الانفتاح الاقتصادي الذي تضمن فتح الأبواب أمام الإستثمار الخاص والأجنبي - هذه التحولات وأكبتها اشكال من العلاقات الاجتماعية غابت عنها الحلول الجماعية وأشكال التصدي الجماعي للآزمات وتفشت الروح الفردية التي كانت من ناحية أخرى نتيجة للإحباطات المتتالية وانهيار أفق المشاركة الجماهيرية في رسم السياسات . وكان فتح باب الهجرة متسقا مع توجه الحكومة المصرية باعتباره يفتح الطريق أمام المصريين لحل مشاكلهم بصورة فردية بالخروج من مصر .

#### آثار الهجرة علي مصر

مثما كان الخروج الكبير للمصريين للعمل في الخارج لأول مرة في التاريخ حدثا هائلا فإن آثار هذه الهجرة علي مصر كانت هائلة بدورها . وسوف نتعرض لآثار هذه الهجرة علي التنمية في مصر عبر التعرض لآثارها الاقتصادية الاجتماعية انطلاقا من تبيننا لمفهوم التنمية بمعناه الشامل الذي يعني باختصار تنمية الاقتصاد بالصورة التي تحقق له القدرة الذاتية علي

النمو وتلبية الحاجات الأساسية للجماهير . وتعني أيضا تحقيق درجة عالية من العدالة في توزيع الناتج القومي علي المساهمين في خلقه . وتعني كذلك زيادة المشاركة الشعبية في صياغة السياسات الداخلية والخارجية للدولة . وأيضا يتضح مفهوم التنمية الذي تنبئه تقريرة التلاحم الاجتماعي ورفع مستوي الخدمات الإجتماعية وتطوير نظام القيم بما يلائم ضرورات تقدم وتطور الأمة .

### أولا الآثار الاقتصادية

ترتب علي هجرة المصريين بصفة مؤقتة للعمل في الوطن العربي قيامها بارسال تحويلات نقدية وسلمية كبيرة الي مصر . وقد تفاوتت التقديرات بشأن هذه التحويلات بصورة كبيرة تبعاً لتفاوت التقديرات بالنسبة لحجم العمالة المهاجرة . وجاء جانب من ذلك التفاوت نظراً لأن التحويلات لم تتم كلها عبر قنوات الجهاز المصرفي وإنما تسرب جانب كبير منها الي السوق السوداء التي اعتمدت في جذب تلك المدخرات علي شراء العملات الأجنبية بأسعار أعلى من الأسعار التي كان يدفعها الجهاز المصرفي الحكومي في مصر ، وأعلى من أسعار السوق المصرفية بعد انشائها . كذلك تسرب جانب من تحويلات المصريين من بلدان تجمع المهاجرين الي دول أخرى غير مصر سواء عن طريق ابداع بعض المهاجرين لمدخراتهم في بنوك أجنبية في دول غير مصر . أو لقيام الوسطاء وتجار العملة أو ماسمي بشركات توظيف الأموال الإسلامية بشراء مدخرات المصريين بالعملات الحرة واستغلالها خارج مصر بصورة أساسية .

وبالنظر الي الجدول (٤) نجد أن التحويلات النقدية للمصريين العاملين في الوطن العربي بلغت خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٤ نحو ٢٤٨٨٩ مليون دولار . وبلغت التحويلات العينية في الفترة ذاتها نحو ٨١٥٣ مليون دولار . وهكذا تبلغ جملة التحويلات النقدية والعينية التي حولها المصريين العاملون في الخارج نحو ٣٣٠٤٢ مليون دولار خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٤ .

وقد بلغت جملة تحويلات المصريين العاملين في الخارج العينية والنقدية خلال الفترة من العام ١٩٧٤ وحتى نهاية العام المالي ١٩٨٨/٨٧ نحو ٤٤٠٠٢ مليون دولار - راجع الجدول (٤) .

ويجدر الإشارة الي أن بغض الخبراء كانوا قد توقعوا انخفاض التحويلات النقدية للمصريين

العاملين في الوطن العربي في النصف الثاني من الثمانينات مع حدوث هجرة صافية منهم .  
وقد فسروا الزيادة التي شهدتها تلك التحويلات في عام ٨٣/٨٢ و ٩٩٨٤/٨٣ بأنها كانت  
تعود الي تحويل العائدين نهائيا للجزء الأكبر من مدخراتهم مع انتهاء اقامتهم بالخارج .  
جدول رقم (٤)

### تحويلات المصريين العاملين في الخارج

السنة	جملة تحويلات نقدية	اجمالي التحويلات نقدية وعينية
١٩٧٤ - ١٩٨٤	٢٤٨٨٩	٣٣٠٤٢
١٩٨٦/٨٥		٣٠٦٣
١٩٨٧/٨٦		٣٠١٢
١٩٨٨/٨٧		٣٣٨٦
*١٩٨٨/٨٧-١٩٧٤		٤٤٠٠٢

المصدر : الفترة من ١٩٨٤-٧٤ هو د . تادور لمرجاني "سعيًا وراء الرزق" - مركز دراسات الوحدة العربية -  
بيروت ، مارس ١٩٨٨ ص ٢٢٠ .

المصدر : للعام ١٩٨٥-١٩٨٨ هو احتسب من : البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ١٩٨٧-٨٦ ، ص  
٧٣ .

المصدر : للعامين ١٩٨٧-٨٦ ، ١٩٨٨-٨٧ هو احتسب من : جمهورية مصر العربية - وزارة التخطيط ،  
تقرير المتابعة الرابع لتنفيذ الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨-٨٧ - ١٩٩٢/٩١ - التقرير النهائي من متابعة  
الأداء الاقتصادي الاجتماعي خلال السنة الأولى ١٩٨٨/٨٧ من الخطة الخمسية الثانية  
١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١ ص ٧٩ .

\* من الضروري ملاحظة أن تحويلات المصريين العاملين في الخارج خلال النصف الأول من عام ١٩٨٥  
محتسبة من رقم اجمالي التحويلات النقدية والعينية عن الفترة من ١٩٧٤-١٩٨٨/٨٧ ، وقد قدرنا

تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال النصف الأول من عام ١٩٨٥ بنحو ١٥٠٠ مليون دولار علي الأقل بناء علي تقديرات تحويلات العاملين عام ١٩٨٥/٨٤ وذلك يصل الرقم الإجمالي لتحويلات المصريين العاملين في الخارج النقدية والعينية نحو ٤٤٠٠٢ مليون دولار خلال الفترة من ١٩٧٤-١٩٨٨/٨٧ .

والنتيجة المنطقية لهذا الاستنتاج هو أن انخفاض جملة التحويلات النقدية الذي بدأ في العام المالي ١٩٨٥/٨٤ سيواصل ويتسارع في السنوات التالية. وهذا الانخفاض لم يحدث في الواقع خلال السنوات الماضية وماحدث هو أن التحويلات النقدية للمصريين العاملين في الخارج انخفضت خلال العام المالي ١٩٨٥/٨٤ الي نحو ٢٩٥٩ مليون جنيه مصري مقارنة بنحو ٣٢٨٩ مليون جنيه عام ١٩٨٤/٨٣ أي بنسبة انخفاض قدرها ١٠٪ واستمرت في الانخفاض فبلغت ٢٥٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ بنسبة انخفاض قدرها ١٥٪ ثم واصلت الانخفاض بنسبة ٤١٪ في العام المالي ١٩٨٧/٨٦ ، طبقا لبيانات البنك المركزي ووزارة التخطيط التي عاملت العام ١٩٨٦/٨٥ ، ١٩٨٧/٨٦ علي أساس سعر صرف واحد - راجع الجدول (٥) . ولكن هذا المتعني الهابط للتحويلات النقدية للمصريين العاملين في الخارج شهد انقلبا كبيرا في العام المالي ١٩٨٧/١٩٨٨ حيث تزايدت التحويلات النقدية بنسبة ٧٣٪ مقارنة بجملة التحويلات النقدية في العام المالي ١٩٨٧/٨٦ وعلي أساس سعر صرف واحد عند حساب التحويلات في العامين الماليين وهو ٢٢٢٩ قرش للدولار .

وفي نفس العام ١٩٨٨/٨٧ ارتفع اجمالي تحويلات المصريين العاملين في الخارج بنسبة ١٢٤٪ مقارنة بعام ١٩٨٧/٨٦ وعلي أساس سعر صرف موحد للعامين وعلي ذلك فإن ارتفاع مكون التحويلات الأخير في تحويلات المصريين العاملين في الخارج وبالتالي ارتفاع التحويلات النقدية والتحويلات عامة ثم تسارع انخفاضها بعد ذلك لا يمكن تفسير تزايد التحويلات مرة أخرى في العام المالي ١٩٨٨/٨٧ والأرجح أن ارتفاع التحويلات عام ١٩٨٧/١٩٨٨ ناتج عن عدة عوامل منها زيادة التحويلات النقدية خلال الجهاز المصرفي بعد انشاء السوق المصرفية الحرة وقيامها بشراء تحويلات العاملين بالخارج بأسعار مرتفعة ومرنة الي حد ما بالتوافق مع زيادة المطاردة الفعلية لأنشطة تجار العملة في السوق السوداء في مصر وزيادة مطاردة تجار المخدرات الذين يمثلون احدي القنوات الكبيرة التي يتمسرب منها النقد الأجنبي الذي يحوله العاملين بالخارج ، وكذلك كانت هناك مبالغة في المدي الذي بلغه تيار العودة من بعض الأقطار العربية الخليجية .

جدول رقم (٥)

تقديرات تحويلات المصريين العاملين في الخارج

بالمليون جنيه مصري

السنة	مجموع التقد الأجنبي لدي البنوك المعتمدة	تقدير جملة التحويلات التقلية	تحويلات تقلية رسمية + التقير في ودائع القطاع المائلي بالعملة الاجنبية لدي البنوك	تحويلات عينية	اجمالي التحويلات تقلية وعينية
١٩٧٥	١٥٨	٢١٢	١٦٠		
١٩٧٦	٣٩٤	٤٨٤	٣٢٨		
١٩٧٧	٦٢٣	٧٧١	٥٠٦		
١٩٧٩/٧٨	١٢٣٢	١٤٨٤	٨٩٧		
١٩٨٠/٧٩	١٧١٧	٢١٣٦	١٠٨٦		
١٩٨١/٨٠	٢١٠٥	٢٥٠٦	١٢٥٥		
١٩٨٢/٨١	١٤٠٦	٢٢٠٦	١٣٣٣		
١٩٨٣/٨٢	٢٣٢٨	٢٩٠٣	١٥٠٦		
١٩٨٤/٨٣	٢٩٥٦	٣٢٨٩	١٣٩٠		
١٩٨٥/٨٤	٢٦٢٢	٢٩٥٩	١٠٦١		
١٩٨٦/٨٥	*٣٣٦٩	٢٥٠٠	٧٠٣		٣٩٥١
١٩٨٧/٨٦	*٣٠٥١	٢٣٩٧	١٠٣٦	٤٣١٧	٦٧١٣
١٩٨٨/٨٧		٤١٥٠	٣٢٢٤	٣٣٩٧	٧٥٤٧

المصدر لبيانات الأعمدة الأول والثاني والثالث هو : د - تادر فرجاني - "سعيًا وراء الرزق"  
- مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت مارس ١٩٨٨ ص ٢١٥ .  
المصدر لبيانات الصفيين الآخرين هو : جمهورية مصر العربية - وزارة التخطيط - تقرير

المتابعة الرابع ولتنفيذ الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ - التقرير المبدئي عن متابعة الأداء الاقتصادي الاجتماعي خلال السنة الأولى ١٩٨٨/٨٧ من الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧ ١٩٩٢/٩١ ص ٧٩ .

\* البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية - المجلد ٤٠ العدد ١٠١ ص ١٥٣ .

وإذا كان رقم ٤٤٠٠٢ مليون دولار هو الرقم الذي نرى أن تحويلات المصريين قريبة منه فإن الآثار التي أفرزتها هجرة العمالة عبر التحويلات توقفت على أسلوب استخدام تلك التحويلات وعلى المناخ الاقتصادي الذي ساد مصر بعد بدء سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ عام ١٩٧٤ . . . تلك السياسة التي أثرت بشكل كبير على الاتجاهات التي توزعت فيها تحويلات المصريين العاملين بالخارج .

ومنذ البداية توزعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج بين تحويلات تلبية وتحويلات عينية استهلاكية واستثمارية . والتحويلات العينية هي سلع بطبيعتها ، أما التحويلات النقدية فلا يوجد بيانات حول كيفية توزيعها على أوجه الإنفاق المختلفة ، وسوف نعتمد في تحديد ذلك على نتائج الدراسة الميدانية للدكتور نادر فرجاني المذكورة سابقا ، وطبقا لنتائج الدراسة وجه العائدون من الهجرة نحو ٦٪ فقط من مدخراتهم في أغراض إنتاجية مباشرة مثل شراء الماشية ووسائل النقل العام والآلات والمعدات الزراعية والصناعية والمحال التجارية . بينما وجهوا ١٧٪ من مدخراتهم لشراء الأوراق المالية واحتفظوا بنحو ٢٣٪ من مدخراتهم في صورة نقود سائلة وودائع وذهب بينما توجه ٢٥٪ من مدخراتهم لشراء السلع الاستهلاكية المعمرة وتوجه نحو ١٠٪ من مدخراتهم لأجل الإنفاق على الزواج ، وبالطبع فإن جانب كبير من نفقات الزواج ينصرف إلى الإنفاق على السلع الاستهلاكية المعمرة وتوزع الجانب الباقي من مدخرات العائدين من الهجرة بين سداد الديون ٢٤٪ ، الحج والعمره ٣٤٪ وشراء أرض زراعية ١٦٪ ، وشراء أرض للبناء ٣٤٪ وبناء سكن ١٩٪ . ٢٪ في أغراض أخرى .

بالمقابل فإن المصريين الذين لم يهاجروا وجهاً ١٣١٪ من مدخراتهم لأغراض إنتاجية مباشرة وجهاً نحو ١٢٪ من تلك المدخرات لشراء الأوراق المالية ، ٤٩٪ في شراء الذهب واحتفظوا بنحو ٣٥٪ من مدخراتهم في صورة نقد سائل وودائع بينما انفقوا نحو ٢١٦٪ من مدخراتهم علي شراء أرض وبناء مسكن عليها ، وانفقوا نحو ٤٣٪ علي شراء الأراضي الزراعية ، ونحو ٢٢٢٪ علي السلع الاستهلاكية ، ٢٢٧٪ للإلتحاق علي الزواج ، ١٩٪ للحج والعمرة ، ٢٪ لسداد ديون ، ٢٦٪ في أوجه إنفاق أخرى . (٢٣)

أما في العام المالي ١٩٨٧/٨٦ فقد توزعت تحويلات المصريين العاملين في الخارج علي النحو التالي ٣٠-٢٪ مقابل قيمة واردات الإحلال والتجديد في نطاق مشروعات الاستثمار ، ٣٦٤٪ تحويلات عينية أي سلع ، ١٥٤٪ تحويلات نقدية ، أما في العام المالي ١٩٨٨/٨٧ فقد توزعت تحويلات المصريين العاملين في الخارج علي النحو التالي : ١٢٣٪ مقابل قيمة واردات الإحلال والتجديد ونطاق مشروعات الاستثمار ، ٤٥٪ تحويلات عينية ، ٤٢٧٪ تحويلات نقدية (٢٤).

وإذا كانت هذه هي تحويلات المصريين وأوجه الإنفاق التي توزعت إليها فإن آثارها علي المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد المصري وآثار هجرة العمالة علي طبيعة تطور تلك المؤشرات كان كبيراً وهو ما ستعرض له دون أن تغفل الدور الهائل لسباسة الانفتاح الاقتصادي في مصر علي تطور تلك المؤشرات وعلي توجيه آثار الهجرة ذاتها .

### معدلات نمو الاقتصاد المصري

شهد معدل نمو الدخل المحلي الإجمالي المصري بالأسعار الثابتة تدهوراً منذ حرب ١٩٦٧ حتي أصبح سالها عام ١٩٧٣ حين بلغ -٥.٠٪ ، وبعد حرب أكتوبر بدأ الدخل المحلي الإجمالي المصري ينمو بمعدلات جيدة ، بدأ من عام ١٩٧٤ حيث بلغ في السنوات ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ١٩٧٩ علي الترتيب ٧.٥٪ ، ٧.٦٪ ، ١٥.٢٪ ، ١٢.٤٪ ، ٩.٢٪ ، ٩.٨٪ . أما معدلات النمو التي حققها الدخل المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة من ٨٠-٨٦ فقد بلغت في المتوسط ٧.٤ سنوياً - راجع الجدول (١) ، بينما في النتائج المحلي الإجمالي في مصر بنحو ٢.٩٪ عام ١٩٨٧ . (٢٥)



وتعكس معدلات نمو الاقتصاد المصري بدءاً من عام ١٩٧٤ ارتفاعاً كبيراً مقارنة بالوضع بين الحربين ١٩٦٧، ١٩٧٣ .

ومن المؤكد أن تحولات المصريين العاملين في الخارج ساهمت في تحقيق تلك المعدلات المرتفعة للنمو ، وإن كانت معدلات النمو المتحققة في الاقتصاد المصري خلال الفترة من ١٩٧٤-٨٧ لا تزيد كثيراً عن معدلات نمو الاقتصاد المصري في الفترة من ١٩٦٠/٥٩ إلى ١٩٦٥/٦٤ والتي بلغت ٥.٠٪ سنوياً بالأسعار الثابتة لعام ١٩٦٠/٥٩ - راجع الجدول (١١) ، بل إن متوسط المعدل السنوي للنمو الاقتصادي في مصر خلال الثمانينات (١٩٨٠-١٩٨٧) يقل بنحو ١٪ عن نظيره خلال السنوات ١٩٥٩/١٩٦٠ - ١٩٦٥/١٩٦٥ .

ولا يعدو معدل النمو كونه مؤشراً عاماً جداً لمعدل تزايد حجم الناتج ، لكن هيكل هذا الناتج وتطوره هو الذي يعطي المؤشر دلالة أعمق ويبين هل هو نمو في قطاعات الإنتاج السلمي التي تلبي الاحتياجات الإجتماعية ؟ وهل ينعكس التطور في اتجاه زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد علي النمو والتطور ؟ أم أنه نمو في مجالات الخدمات وحتى في إنتاج سلع غير متوجهة لتلبية الاحتياجات الإجتماعية الضرورية وإنما متوجهة لإشباع احتياجات فئة أو طبقة إجتماعية معينة أو للتصدير للعالم الخارجي بما يخلق حاجة لاستيراد الضروريات في العالم الخارجي ويكرس حالة من التبعية .

وبالنسبة لهيكل الناتج المحلي الإجمالي في مصر عام ١٩٨٦ فإن ٥١٪ حائد لقطاعات الخدمات بعد أن كان ما يعود لهذه القطاعات لا يتجاوز ٤٥٪ من الناتج المحلي المصري عام ١٩٦٥ . وبالمقابل فإن القطاعات السلعية التي كانت تسهم بنحو ٥٥٪ من الناتج المحلي المصري عام ١٩٦٥ أصبحت تساهم بنحو ٤٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في مصر . وبالرغم من تزايد الوزن النسبي للصناعة في الناتج المحلي من ٢٧٪ عام ١٩٦٥ إلى ٢٩٪ عام ١٩٨٦ إلا أنه إذا تركنا تعدين البترول جانباً فإن النصيب النسبي للصناعة التحويلية من إجمالي الناتج في مصر من المؤكد أنه تعرض للانخفاض.

أما قطاع الزراعة الذي كان يساهم بنحو ٢٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمصر عام ١٩٦٥ فإن أسهامه انخفض إلى ٢٠٪ ، وكان من الممكن تفهم ذلك لو أن معدل النمو في هذا القطاع كان معقولاً لكن متوسط معدل النمو السنوي لناتج قطاع الزراعة لم يزيد عن ١.٩٪

خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٦<sup>(٢٦)</sup> مقارنة بنحو ٣٣٪ معدل نمو سنوي خلال الفترة من ١٩٦٠/٦٤-١٩٦٥<sup>(٢٧)</sup>. وقد انعكس تدهور معدلات النمو في الناتج في قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية في أنه بالرغم من تحقيق الاقتصاد المصري لمعدلات نمو مرتفعة بصفة عامة إلا أن العجز الغذائي تزايد بصورة كبيرة أصبحت مصر تعاني بالفعل من تبعية غذائية تحتاج اعتمادها في سد جانب كبير من احتياجاتها من السلع الغذائية الضرورية وبالذات الحبوب على الاستيراد من الخارج. ذلك الاستيراد الذي قوله مصر بالافتراض وهو ما يمثل مشكلة أخرى ومداخل آخر لتبعية مصر لمقروضيها ومصدري الحبوب إليها في نفس الوقت ، كذلك فإنه بالرغم من المعدلات المرتفعة نسبيا لنمو الاقتصاد المصري منذ عام ١٩٧٤ إلا أن مصر ظلت معتمدة في سد حاجاتها من السلع الاستثمارية على العالم الخارجي .

وبالطبع فإن طبيعة نمو الاقتصاد المصري تحددت خلال مجموعة التوجهات السياسية والاقتصادية الاجتماعية للحكم في مصر . لكن العمالة المصرية المهاجرة للعمل في الوطن العربي ساهمت بنسب غير هين في تحديد ملامح هذا النمو عبر تحويلاتهم وطرق انفاقها التي تعرضنا لها سابقا والتي لم يتوجه منها للاستثمار سوى جانب يسير ، وإن كانت طرق الإنفاق عند المهاجرين لتحويلاتهم في مصر قد تحددت على ضوء المناخ الاستهلاكي الذي خلقته سياسة الإنفتاح في مصر. خاصة وأن الدولة على ضوء هذه السياسة كانت تستدين ليس لتمويل الاستثمار وحسب، كما هو مفترض وإنما لتمويل استيراد السلع الاستهلاكية سواء كانت معمرة أو غذائية وغير ذلك من السلع. وفي مناخ من هذا النوع ليس من المتصور قيام المهاجرين بانفاق مديرتهم في أغراض استثمارية لتوليد الدخل وتأجيل إشباع الاحتياجات الاستهلاكية لما بعد ذلك وهو ما كان من شأنه المساهمة في رفع معدلات نمو الاقتصاد المصري بأكثر مما يحقق . والأهم من ذلك تطوير قدرته الذاتية على النمو ، ولو حصلت مصر على تلك التحويلات بالعمولات الحرة في مناخ مماثل لذلك الذي ساد خلال الفترة من ١٩٥٥-١٩٦٥ لكان للاقتصاد المصري شأن آخر!

### أوضاع البطالة في مصر

حتى أوائل السبعينات لم تكن البطالة تمثل مشكلة حقيقية تعاني منها مصر حيث تكفلت استثمارات خطة التنمية في النصف الأول من الستينيات واستصلاح الأراضي في استيعاب

الداخلين الجدد في سوق العمل وحتى جانب المتعطلين المتراكمين من فترات سابقة فانخفض معدل البطالة من ٥٩٪ عام ١٩٥٧ الي ٢٣٪ عام ١٩٦٠ ثم انخفض الي ١٥٦٪ عام ١٩٦٦ ، ومع الهزيمة وتدهور معدلات نمو الاقتصاد ارتفع معدل البطالة بصورة محدودة قبل ٢٤٪ عام ١٩٧٠ (٢٨) وعندما انتهت حرب أكتوبر وماتلها من تخفيض اعداد المجندين دخل الي سوق العمل عدد كبير دفعة واحدة ، ومع انخفاض طلب الاستثمارات الجديدة علي عنصر العمل تزايدت معدلات البطالة في مصر خاصة مع تخلي الدولة تدريجيا عن التزامها بتعيين المصريين وفي ظل هذا الوضع راهنت الحكومات المصرية المتوالية منذ عام ١٩٧٤ علي الهجرة كحل لمشكلة البطالة في مصر ، سواء من خلال استيعاب الأقطار المستقبلية للعالة المصرية لجانب من المتعطلين في مصر ، أو لما كان متوقعا من قيام العائدين من الهجرة بالاستثمار بما يحفز النمو الاقتصادي ويزيد الطلب علي العالة ، ورغم أن الجانب الأعظم من هاجروا من مصر للعمل في الأقطار العربية كانوا يعملون قبل سفرهم الا أن خروجهم أفسح المجال أمام عدد محائل لهم من الداخلين الي سوق العمل الجدد ، الا في الحالات التي كان المهاجرون يعملون فيها في أماكن تعاني بظالة مقنعة .

وبصفة عامة يمكن القول أن هجرة المصريين للعمل في الوطن العربي ساهمت بالفعل في تسكين مشكلة البطالة في مصر دون أن تقدم لها حلا حقيقيا ، ولم يتم التسكين بالضرورة عن طريق توفير فرص عمل لكل المتعطلين في مصر أو الجانب الأكبر منهم ، وإنما تم التسكين أو التجميد بما خلقته الهجرة من منفذ أصبح المتعطلين يتطلعون اليه ويسعون لحل مشكلتهم خلاله بعيدا عن الضغط علي الحكومة أو المواجهة معها لأجل توفير فرص عمل لهم هذا من جانب ، ومن جانب آخر مثل السفر للعمل في العراق أو الأردن الذين لا يشترطان تأشيرة دخول وعقد عمل مسبق ملجأ للداخلين الجدد الي سوق العمل في مصر والذين لا يجدون فرص عمل في مصر أو في الأقطار العربية الخليجية الأكثر ثراء.

وتجدر الإشارة الي أن اعتماد الهجرة كحل لمشكلة البطالة من جانب الحكومات المصرية المتتالية جعلها تنصرف عن البحث بجدية عن حل حقيقي داخلي للمشكلة . أما استخدام المهاجرين لدي عودتهم لمذخراتهم في تمويل استثمارات تحفز الطلب علي العالة فإنه لم يحدث سوي بشكل محدود نتيجة نط استخدام المذخرات الذي تعرضنا له في موضع سابق والذي لم

يخصص المصريون للإستثمار منه سوى جانب محدود ، ومع جمود معدلات تزايد المصريين المهاجرين للعمل فى الأقطار العربية ثم توقف ذلك التزايد الذى أعقب الانخفاض فى أعداد المصريين العاملين فى الوطن العربى مع وجود عودة صافية لهم من الكثير من الأقطار المستقلة لهم أصبح تأثير الهجرة للعمل فى الخارج على معدلات البطالة فى مصر سلبيا .  
يعنى أن الهجرة قد توقفت كمتفد لاستيعاب فائض العمالة المصرى وبالتالى أغلقت كمنفذ لتخفيض معدل البطالة بما فتح الطريق أمام تزايد معدلات البطالة فى مصر بلا معوقات بسبب عجز الاقتصاد المصرى عن استيعاب فرص العمل المصرية لأسباب عدة ليس هنا مجال ذكرها ، وأيضاً بسبب العودة الصافية للعاملين فى الخارج الذين يدخل جانب منهم فى صفوف المتعطلين بالذات الذين سافروا للعمل فى الخارج ولم يحتفظوا بأماكن عملهم فى مصر .

كذلك فإن هذه العودة الصافية وماترتب عليها من انخفاض فورة الطلب ، البناء والتشييد أدت الى جمود النمو فى هذا القطاع الذى كان أحد القطاعات القائدة فى الاقتصاد المصرى فى النصف الثانى من السبعينيات والنصف الأول من الثمانينات ، حيث انخفض متوسط معدل النمو السنوى للإستثمار فى هذا القطاع من ٥٧٫٧٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٢/٨١ الى ٤٫٠٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦<sup>(٢٩)</sup> . وقد أدى الجمود فى نمو هذا القطاع أدى لسلسلة من الآثار الركودية فى الاقتصاد المصرى ساهمت فى تخفيض الطلب القائم أو الجديد على خدمات العمالة بما ساهم فى زيادة معدلات البطالة . وإن كان وجود البطالة من الأصل يرتبط باختلالات هيكلية فى الاقتصاد المصرى بما يعنى أن انخفاض موجة الهجرة للخارج ساهم فى تفاقمها وإن لم يكن هو الذى خلقها .

وتجدر الإشارة الى أن معدلات البطالة التى كانت ٦٤٪ عام ١٩٧٦ ولم تتجاوز ١٢٪ عام ١٩٨٤ قد تزايدت بصورة هائلة وبلغت ١٤٫٧٪ عام ١٩٨٦ . وكل هذه البيانات محسوبة من مصدر واحد لغرض المقارنة وهو الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى مصر .

**نمط اتفاق العائدين من الهجرة لمذخراتهم ومعدلات التضخم فى مصر:**

ساهمت مذخرات المهاجرين المصريين للعمل فى الخارج فى زيادة معدلات التضخم فى مصر . انظر الجدول (٢) بانصرافها فى غالبيتها الساحقة فى أغراض غير استثمارية ، وقد اثر

تحويلات العاملين في معدلات التضخم عبر عدد من الرواقد ، حيث شكل العائدون من الهجرة وحتى أسر المهاجرين طلبا علي الكثير من السلع المستوردة سواء في حالة عدم وجود بديل محلي لها أو في حالة وجود بديل محلي أقل في مستوي جودته ، أو حتي في حالة وجود بديل محلي متساوي في الجودة مع السلع المستوردة ، حيث أصبح استهلاك السلع المستوردة علامة علي البسر يا جعلها تمثل مدعاة للتفاخر الإجتماعي لدي المهاجرين من أبناء الطبقات الدنيا في المجتمع المصري والتي لم تتعود أصلا علي استهلاك السلع المستوردة قبل ذلك ، فضلا عن اتقبال من هم أعلي من ذلك علي استهلاك تلك السلع خاصة في ظل سياسة الانفتاح والدور الهائل للإعلان في حفز الاستهلاك وتثبيط الإدخار. المهم أن زيادة الطلب علي الواردات التي كانت اسعارها تتزايد سنويا كنتيجة لمستوي التضخم في البلدان التي جاءت منها . وكنتيجة للتخفيضات التي حدثت في سعر صرف الجنيه المصري حيث كانت أسعار الواردات في السون المصري ترتفع بنفس نسبة تخفيض الجنيه علي الأقل مما ساهم في زيادة معدلات التضخم في مصر خاصة وأن الميل المتوسط للاستيراد تطور في مصر بصورة دامية بما جعل الإرتفاع في أسعار الواردات قادرا علي قيادة موجة عامة من ارتفاع الاسعار وقد ارتفع الميل المتوسط للاستيراد في مصر بشكل تدريجي من ١٨٪ عام ١٩٧٣<sup>(٢٠)</sup> الي ٤٣٪ عام ١٩٧٨ وإن كان قد عاير الانخفاض وظل خلال الفترة من ١٩٨٥/٧٩ محصورا بين ٣٥٪ ، ٤٠٪ ثم انخفض بعد ذلك الي ٣٣٫١ عام ١٩٨٦/٨٥ ثم انخفض الي ٢٤٫٨٪ عام ١٩٨٧/٨٦<sup>(٢١)</sup> وبالطبع فإن هجرة العمالة المصرية وطلبها علي الواردات ليس هو المشوّل الوحيد في التزايد الهائل في الواردات وإنما يأتي في المقام الأول مجمل سياسات الانفتاح الاقتصادي بما تضمنته من إلغاء تأمين التجارة الخارجية واعادة فتحها للقطاع الخاص الذي بذلت فئة الكمبرادور فيه جهود جبارة في ترويج السلع المستوردة حتي ولو كانت علي حساب الإنتاج المحلي .

كذلك فإن محوّل النقد الاجنبي الذي يحوزة العائدون من الهجرة الي جنيهات مصرية داخل مصر دون أن يقابلها انتاج محلي أو استيراد من الخارج في حالة تسرب النقد الاجنبي عبر السوق السوداء الي الخارج عبر عمليات تهريب الأموال ، أو تسريه لتحويل شراء المخدرات من الخارج. في هذه الحالة تشكل النقود التي يحوزة العائدين من الهجرة طلبا لا يقابله انتاج أو استيراد سلعي وهو مايعين زيادة معدلات التضخم ورفع الأسعار لأعلي .

وإن كان لابد من التذكير بأن حجم النقود في أي اقتصاد قومي يحدد من خلال السلطات النقدية التي تفرط في الإصدار النقدي عند اتباع سياسات التمويل بالعجز كما هو الوضع في مصر وفي هذه الحالة فإن النقود تكون موجودة سواء بحوزة تجار العملة ومن رآهم أو العائدين من الهجرة عندما يستبدلون النقد الأجنبي بالعملة المصرية عبر السوق السوداء. وكل ما يمكن أن يؤثر به العائدون من الهجرة هو تحويلهم للمدخرات بالعملة المصرية التي يملكها الراغبون في تهريب الأموال للخارج أو في استيراد المتنوعات بدلا من اضطرار هؤلاء المدخرين المحليين إلى اكتنازها أو استثمارها في الاقتصاد المصري إذا تعذر تحويلها لنقد أجنبي قابل للتهريب وتحويل استيراد المتنوعات ، أي أن العائدين من الهجرة خلال تعاملهم في السوق السوداء يساهمون في تحويل جانب من المدخرات التي كان الواقع الاقتصادي سيجبرها على البقاء مكتنزة لدى مالكيها أو أن يستخدموها في تمويل الاستثمارات دون تحويلها إلى مجال الاستهلاك بما ساهم في رفع معدلات التضخم .

كذلك فإن سماح السلطات في مصر للتعامل بالنقد الأجنبي في شراء السلع المعصرة والمساكن ساهم في زيادة طلب العائدين من الهجرة على تلك السلع من خلال مدخراتهم بالعملة الحرة بما ساهم في رفع أسعار تلك السلع بصورة مبالغ فيها أحيانا نتاج تحديد أسعارها بالعملة الحرة وبالتالي ارتفاع تلك الأسعار بالجنيه المصري عند تخفيض أسعار صرفه حتى لو لم ترتفع تكلفة إنتاج تلك السلع .

كذلك أدت الهجرة إلى تدهور نسبي في كفاءة قوة العمل في مصر حيث شكل المؤهلون وأصحاب الخبرة الفعلية جانب كبير من العمالة المصرية المهاجرة بصفة خاصة إلى اقطار مجلس التعاون الخليجي التي زادت في الفترة الأخيرة من انتقائيتها للعمالة التي تطلبها من مصر وإن كانت عودة المهاجرين وسفر غيرهم تقلل إلى حد ما من أثر الهجرة على كفاءة العمل على الأجل بعد الفترة الأولى ، كذلك أدت الهجرة بصفة عامة إلى حرمان مصر من جانب من السكان النشطين اقتصاديا بما يمثل اقتطاعا من فرص الاعتماد عليهم في القيام بأنشطة اقتصادية داخل مصر ، وإذا كان ذلك يبدو في بعض الأحيان بلا معنى في حالة عدم وجود الاستثمارات القادرة على استيعابهم .

أما احتفاظ العائدين من الهجرة بجانب من مدخراتهم كودائع فاته ساهم بلا شك في رفع

معدل الإدخار القومي المصري. لكن لا يجب اغفال أن الصراع علي تلك المدخرات بين الحكومة وجهازها المصرفي من ناحية وبين بعض الرأسماليين وتجار العملة الذين اتخذوا الدين واللمح ستارا لهم أو ما عرفوا بأصحاب شركات توظيف الأموال ، هذا الصراع أدى الي توجيه تلك المدخرات في اتجاهات لم تحقق إفادة حقيقية للاقتصاد المصري .

وإذا كان العائدون من الهجرة يتحملون جانباً من المسؤولية باعتبارهم شاركوا بتوجيه أموالهم لتلك الشركات فإن المسئول الأول هو الدولة التي لم تقاوس سلطاتها إما لأسباب مصلحية أو لانتشار الفساد الذي أدى للتفاضي عن نشاط تلك الشركات فترة طويلة ، والتي عجزت بصورة أو بأخرى في خلق الأوعية الادخارية والاستثمارية الملائمة التي تفري المهاجرين علي ادخار واستثمار أموالهم فيها .

وعلي الجانب الآخر لا يمكن اغفال المساهمة الكبيرة للعائدين من الهجرة في زيادة وسائل النقل العام الحقيقية والثقيلة وكذلك في زيادة ميكنة الزراعة المصرية التي شهدت ارتفاعاً كبيراً سواء لما فرضته الضرورة من استخدام الآلات لتعويض نقص العمالة في أوقات الذروة بعد هجرة جانب من العمالة الريفية ، أو لاستخدام الريفيين العائدين من الهجرة لمدخراتهم في شراء جرارات زراعية أو آلات مساعدة لها كنوع من الاستثمار ، وفي دراسة أخيرة لمعهد التخطيط القومي في مصر أصبح عدد الجرارات في مصر حالياً أكثر من حاجة القطاع الزراعي في مصر إذ استخدمت بأكملها في الزراعة وليس في أعمال أخرى كنقل المواد الفير زراعية - مواد البناء .. كما يحدث حالياً .

وهكذا يمكن القول أن تحويلات المصريين العاملين في الوطن العربي ساهمت في زيادة معدلات نمو الاقتصاد المصري لكنها لم تؤد لتحقيق تنمية إقتصادية حيث تزايد الاعتماد علي الخارج في سد الحاجة من السلع الاستراتيجية وبالذات الخبواب والآلات ولم تؤد التحويلات الي خلق قدرة ذاتية للاقتصاد المصري علي النمو وإن كان ذلك يرجع في جانب كبير منه الي عجز الدولة والقطاع الخاص في مصر عن توجيه التحويلات لتحقيق التنمية الاقتصادية .

#### التأثيرات الاجتماعية الناجمة عن الهجرة :

مارست الهجرة للعمل تأثيرات كبيرة علي المجتمع المصري حيث ساهمت في تخفيض مستوي التلاحم الاجتماعي أو إحداث درجة من التفكك الاجتماعي بالإرتباط مع آثار سياسة

الإنتعاش الاقتصادي وسيادة القيم الفردية .. وعلي أرضية حدوث درجة من التفكك الاجتماعي تطورت العديد من الظواهر ذات التأثير السلي على المجتمع المصري مثل طواهر الإدمان وزيادة معدل الجريمة، والإرهاب الفردي .

كذلك ساهمت الهجرة في تخفيض مستوى تطور التطور الطبقي في مصر نتاج انخفاض احساس العائدين من الهجرة بالمشاكل الاقتصادية ومشاكل العمل التي تشكل أساس تشكيل الوعي والتطور الطبقي .

أثرت الهجرة بصورة كبيرة علي بنية الأسرة المصرية التي كانت علي مدي التاريخ مثالا للتماسك والتلاحم فقد أدي سفر الزوج والأب الي الخارج دون صحبة الزوجة والأبناء الي اضعاف الروابط الأسرية خاصة كلما طالت فترة غيبة الأب أو الزوج ، كذلك فإن سفر الأب دون الزوجة والأولاد التي علي الزوجة عبء تسيير الأمور في الأسرة وسأهم في سيادة نوع من التربية المتأثرة بغياب الأب وسيادة قيم المرأة في التربية للأبناء .

كذلك تطور مستوى بعض الخدمات الاجتماعية في مصر نتاج خروج الكفاءات المتميزة بين القائمين بها للعمل في الوطن العربي وبالذات في مجال التدريس وقد ارتفع عدد الطلاب لكل عضو في هيئة التدريس في كليات العلوم الإنسانية في جامعات القاهرة والإسكندرية وعين شمس من ١٠٠ قبل الهجرة عام ١٩٧١/٧٠ الي ١٢٣ في ذات العام بعد اعارة عدد من أعضاء هيئة التدريس للأقطار العربية وفي نفس العام كان عدد الطلاب لكل عضو من هيئة التدريس في كليات العلوم الطبيعية في الجامعات المذكورة ٢٥ قبل الإعارات ارتفع الي ٢٨ بعد الإعارات . وفي عام ١٩٧٥ بلغ عدد الطلاب لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم الإنسانية بجامعة القاهرة ١٢٣ طالب قبل الإعارات ارتفع الي ١٨٠ بعد الإعارات ، في حين بلغ عدد طلاب كليات العلوم الطبيعية في جامعة القاهرة لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس ٢٢ طالبا قبل الإعارات ارتفع الي ٢٦ طالبا بعد الإعارات (٣٢) ، ومن المؤكد أن تزايد اعارة وسفر أعضاء هيئات تدريس الجامعات الي الإقطار العربية التي تزايدت عدد الجامعات التي أنشأت بها .. من المؤكد أنه قد ساهم في انخفاض مستوى الخدمات التعليمية في مصر بزيادة عدد الطلاب لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس وكذلك الأمر بالنسبة لطلاب المدارس في التعليم العام في كل المراحل .



إن التنمية عملية شاملة لها جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ويمكن القول أن هجرة العمالة المصرية للعمل في الوطن العربي كانت لها آثار سلبية مؤكدة اجتماعيا وسياسيا أما آثارها الاقتصادية فقد توزعت بين آثار سلبية وأخرى إيجابية والمحصلة النهائية لها هي موازنة بين مآل سلبى ومآل إيجابى من تلك الآثار.

مستقبل تدفق العمالة المصرية علي أقطار الاستقبال العربية :

توقع غالبية المتخصصين في معالجة موضوع هجرة العمالة المصرية أن يكون هناك عودة صافية منذ منتصف الثمانينات ، وقد حدث بالفعل عودة صافية - أما عن التوقعات حول مستقبل تيار الهجرة من مصر للعمل في الأقطار العربية فقد قدم الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في مصر في الفترة الأخيرة تقريراً يتوقع فيه أن يكون هناك انكماش محدود في الطلب علي العمالة المصرية بسبب انكماش الطلب علي عمال البناء والخدمات والإداريين والكتابيين ، مع توقع ثبات أو نمو محدود للطلب علي خدمات العمالة المصرية في العراق والأردن والإمارات وقطر بينما يتوقع انكماش الطلب بشكل محدود علي خدمات العمالة المصرية في السعودية والكويت والبحرين (٣٣).

وبالنسبة للعراق فإن اتجاهه لاستخدام الشركات الأجنبية في تنفيذ مشروعات إعادة الإعمار يعقود تسليم المتاح قد قلل من الحاجة للعمالة المصرية ، كما أن تسريح أعداد كبيرة من المجندين منذ توقف الحرب مع إيران قد ساهم أيضا في تقليل الحاجة للعمالة المصرية . كذلك ساهم تخفيض العراق للتحصيلات المسموح بها للمصريين وأحداث خريف ١٩٨٩ في زيادة معدلات عودة المصريين من العراق . وبالتالي فإن ماذهب اليه التقرير المذكور والذي صدر في بداية عام ١٩٨٩ من احتمال زيادة الطلب علي خدمات العمالة في العراق لم يتحقق بل وحدث العكس حيث عادت أعداد كبيرة من العاملين المصريين بالعراق والأرجع أن تعود غالبية العمالة المصرية من العراق في ظل الظروف الحالية.

أما بالنسبة لتوقع زيادة الطلب علي خدمات العمالة المصرية في الأردن حسب تقرير الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في مصر والمشار اليه آنفا فإنه أمر مشكوك فيه نظرا لتيار العودة الصافية للعمالة الأردنية من الخليج - ونظرا للتدهور الاقتصادي الذي يعانيه الأردن منذ عام ١٩٨٨ وبالذات منذ منتصفه وتحديدا بعد توقف الحرب العراقية - الإيرانية التي كانت قد

ساهمت في انعاش الأوضاع الاقتصادية في الأردن الذي كان جانب كبير من تجارة العراق يمر عبر أراضيه . كذلك فإن فك الروابط بين الأردن والضفة الغربية زاد من سوء الأحوال الاقتصادية في الأردن . كذلك فإنه في ظل تدهور سعر صرف الدينار الأردني بما يعني انخفاض أجور ومخبرات المصريين العاملين في الأردن فإنه لا يمكن توقع نمو العمالة المصرية في الأردن بل أننا نتوقع أن يحدث العكس أي انخفاض كبير في حجم العمالة المصرية المهاجرة للأردن .

أما باقي استنتاجات التقرير المذكور حول النمو المحدود في الطلب علي خدمات العمالة المصرية في الإمارات وقطر . والإنخفاض المحدود في الطلب عليها في السعودية والكويت والبحرين فإننا نرى أنه منطقي الي حد كبير .

وإضافة الي الأقطار السابقة يمكننا أن نتوقع أن يتزايد حجم العمالة المصرية المهاجرة للعمل في ليبيا بصورة كبيرة بعد التحسن الكبير في العلاقات بين طرابلس والقاهرة . وسوف يتيح بدء استثمار مياه النهر الصناعي العظيم زراعة نحو مليون فدان في ليبيا فرص كبيرة لزيادة العمالة المصرية المهاجرة الي ليبيا في السنوات القادمة .

كذلك فإن هجرة العمالة المصرية لليمن تزايدت بصورة كبيرة بعد الاكتشافات النفطية وتزايد انتاج اليمن من النفط بما يشيره من احتمالات تزايد النمو الاقتصادي والطلب علي العمالة فيها خاصة في ظل العلاقة الخاصة التي تربط القاهرة بصنعاء .

لقد تضافرت مجموعة من الظروف الداخلية في مصر والخارجية في الأقطار العربية النفطية لتخلق تيار الهجرة للعمل من مصر الي تلك البلدان . وقد يجري الجانب الأعظم من تلك الهجرة عبر اتفاقيات فردية - مباشرة أو عبر سماسرة السفر - بين العاملين المصريين وأصحاب الأعمال في الأقطار العربية المستقبلية للعمالة باستثناء العراق والأردن واليمن حيث لا ضرورة لعقد العمل لدخول هذه الأقطار قبل التنظيمات الجديدة لخروج العمالة المصرية التي تنوي الحكومة في مصر اتخاذها . ووفقا للأسلوب الذي تم به الجانب الأعظم من الهجرة وتشريعات العمل التي تحكم عمل المصريين في الأقطار المستقبلية والتشريعات التي تحكم وجودهم وحركتهم في تلك المجتمعات فإن العديد من الآثار السلبية تمخضت عن الهجرة . ولو تم تبادل العمالة عبر اتفاقات حكومية مع ضمانات كاملة لحقوقهم ومساواتهم مع المواطنين في الأقطار

المستقبله لكان للهجرة شأن آخر فى تدعيم العلاقات المصرية العربية على المستوى الشعبى بالذات .

والخلاصة أن الهجرة المؤقتة للعمالة المصرية الى أقطار النفط العربية اضافة الى الأردن منذ منتصف السبعينات قد وجدت دوافعها بالأساس فى الفوارق الاقتصادية - الاجتماعية ، فجاء الجانب الأعظم من المهاجرين من ريف مصر الذى كانت تسوده أنماط إنتاج تقليدية وعائلية ويعانى من إنخفاض مستويات الدخل فيه مقارنة بالحضر . كما تجد تلك الهجرة دوافعها أيضا فى الإختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى وضعف قدرته على استيعاب قوة العمل . أما آثار الهجرة فتتركز فى أنها رغم دورها الكبير فى تخفيض معدل البطالة فى مصر حتى منتصف الثمانينات إلا أنها أضعفت آليات الاستيعاب الداخلية للعمالة ولدى جمود تيار الهجرة وجود عردة صافية كبيرة تعالمت معدلات البطالة بمصرورة درامية لم تشهدا مصر منذ مايزيد على ثلاثين عاما . كذلك فإن تحويلات المصريين العاملين فى الخارج مارست تأثيرات متباينة بعضها سلبى وبعضها ايجابى بالصورة التى عرضنا لها سابقا . كذلك فإن المهاجرين للخارج كانوا شبابا بالأساس حيث بلغ متوسط أعمارهم نحو ٣٢ سنة ، كما أن مستوى تعليمهم وخبرتهم وتأهيلهم وبخاصة المهاجرين لأقطار الخليج كان مرتفعا وأفضل من المستوى التعليمى والتأهيلى ومستوى الخبرة مقارنة بالعمالة الموجودة فى مصر ، بما يعنى أن تلك الهجرة ساهمت فى حرمان مصر من جانب من العمالة الماهرة والكفاءات الإدارية والتنظيمية المتميزة ليحل محلها عناصر أقل كفاءة . كذلك مارست الهجرة المؤقتة للعمالة المصرية تأثيرات سلبية من الناحية الاجتماعية وبخاصة على بنية الأسرة المصرية وقاسمها وعلى نظام القيم فى مصر .

## المراجع

- ١- البنك الدولي : "تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٦".
- ٢- رمزي زكي : "مشكلة التضخم في مصر". القاهرة الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٠ ، ص ١٩٥.
- ٣- انظر المرجع السابق ، ص ٣١٤.
- ٤- رشاد محمد السعدني : "اعتبارات اقتصادية في ميكنة الزراعة المصرية" بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثاني للاقتصاديين المصريين ، ١٩٧٧ . في استراتيجيات التنمية في مصر . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ص ١٥٥ .
- ٥- سعد الدين ابراهيم : "النظام الاجتماعي العربي الجديد". القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٢ ، ص ١٠٥ .
- ٦- محمود عبد الفضيل : "النقط والوحدة العربية". بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩ ، ص ٢٧ .
- ٧- نادر فرجاني : "الهجرة الى النفط". القاهرة : دار المستقبل العربي ، ومركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤ ، ص ١٨٧ .
- ٨- جريدة الأهرام في ١٨/٩/١٩٧٨ .
- ٩- نادر فرجاني : "سعي واء الرزق". بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨ ، ص ٧٥ .
- ١٠- جريدة الأهرام في ١٤/١١/١٩٨٥ .
- ١١- البنك الدولي : "تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٨".
- ١٢- انظر نادر فرجاني : "سعي واء الرزق" ، مرجع سابق ص ٢٠٦-٢٠٧ .
- ١٣- ليلى أحمد الخواجه : "ظاهرة الهجرة العائدة وانعكاساتها الاقتصادية على دول الإرسال العربية" ورقة مقدمة الى ندوة ( العمالة العائدة وأثارها). المنظمة الاقتصادية لبلدان جنوب غرب آسيا ، ١٩٨٩ .
- ١٤- انظر المرجع السابق .
- ١٥- مصطفى إمام : "الاتجاهات المستقبلية لأسعار الدينار العراقي" جريدة الاتحاد " أبو ظبي في ١٩/٩/١٩٨٨ .

- ١٦- حسب تصريحات طه ياسين رمضان ، النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي - عضو مجلس قيادة الثورة في ندوة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة في ١٩٨٩/١١/٢١ .
- ١٧- نادر فرجاني : "سعي وراء الرزق" ، مرجع سابق ، ص ٨٩ .
- ١٨- انظر المرجع السابق ، ص ٩٠ .
- ١٩- جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر " الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٥٢-١٩٨٨ " . القاهرة ، يونيو ١٩٨٩ .
- ٢٠- سعد الدين ابراهيم : "النظام الاجتماعي العربي الجديد" : مرجع سابق ، ص ٣٥ .
- ٢١- نادر فرجاني : "سعي وراء الرزق" . مرجع سابق ، ص ٩٠ .
- ٢٢- سعد الدين ابراهيم : "النظام الاجتماعي العربي الجديد" مرجع سابق ، ص ١٤ .
- ٢٣- نادر فرجاني : "سعي وراء الرزق" : مرجع سابق ، ص ١٥٧ .
- ٢٤- وزارة التخطيط : "التقرير المبدئي عن متابعة الأداء الاقتصادي الاجتماعي خلال السنة الثانية ١٩٨٩/٨٨ من الخطة الخمسية الثانية ٨٧/٨٨-٩١/٩٢" ، القاهرة ، نوفمبر سنة ١٩٨٩ ، ص ٨٠ .
- ٢٥- السيد يساين وآخرون : "التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧" . القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية / الأهرام ، ١٩٨٨ ، ص ١٠٧ .
- ٢٦- البنك الدولي : "تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٨" .
- ٢٧- جلال أحمد أمين : " بعض قضايا الانفتاح الاقتصادي في مصر " ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين ، في الاقتصاد المصري في ربع قرن . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص ٤٠٧ .
- ٢٨- عبد النبي الطوشي : " تحليل التغيرات في خصائص القوى العاملة في مصر ١٩٤٧ - ١٩٧٤ " ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين ، في الاقتصاد المصري في ربع قرن ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ .
- ٢٩- البنك المركزي المصري : "المجلة الاقتصادية" . للمجلد ٢٨ ، العدد الثالث ١٩٨٨/٨٧ ، القاهرة ، ص ٤٣٢ .

- ٣٠- رمزي زكي ، مرجع سابق ، ص ٢٧١ .
- ٣١- جمعت وحسبت من البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .
- ٣٢- سعد الدين ابراهيم : "النظام الاجتماعي العربي الجديد" ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ .
- ٣٣- جريدة الأهرام في ١٩٨٩/٢/٣ .



## ملحق إحصائي





جدول - ١ -

سكاني مصر حسب النوع في حضر الجمهورية في سنوات التعداد  
ونسبة في جملة السكاني وسكاني الحضر والريف

سنة التعداد	النوع	عدد السكان بالآلاف			نسبة كل من الحضر والريف	التغير في نسبة التعداد من التعداد السابق	معدل نمو البسيط سنويا
		ذكور	إناث	جملة			
١٨٠٠	جملة			٢٥٠٠	-		
١٨٥٠	جملة			٤٥٠٠	-	٪٨٠	١.١
١٨٨٢	جملة	٢٣٤٥	٢٣٦٧	٦٧١٢	-	٪٤٠	١.٢٥
١٨٩٧	جملة	٤٩١٤	٤٧٥٥	٩٦٦٩	-	٪٥٤	٣.٦
١٩٠٧	حضر	١٠٠١	٩٢٩	١٩٣٠	٪١٧.٢		
	ريف	٤٦١٦	٤٦٤٤	٩٢٦٠	٪٨٢.٨		
	جملة	٥٦١٧	٥٥٧٣	١١١٩٠	٪١٠٠.٠		١.٥٧
١٩١٧	جملة	٩٣٦٩	٦٣٤٩	١٥٧١٨	-	٪١٣.٧	١.٣٧
١٩٢٧	حضر	١٩٦٩	١٨٤٤	٣٨١٠	٪٣٦.٩		
	ريف	٥٠٩٧	٥٣٧٦	١٠٣٦٨	٪٧٣.١		
	جملة	٧٠٥٨	٧١٢٠	١٤١٧٨	٪١١.٥		١.١٥
١٩٣٧	حضر	٢٢٨٩	٢٢٠٣	٤٤٩٢	٪٨٢.٢		
	ريف	٥٦٧٨	٥٧٥١	١١٤٢٩	٪٧١.٨		
	جملة	٧٩٦٧	٧٩٥٤	١٥٩٢١	٪١٠٠.٠		١.٢٣
١٩٤٧	حضر	٣٢١٩	٣١٤٤	٦٣٦٣	٪٣٣.٥		
	ريف	٦١٧٣	٦٤٣١	١٢٦٠٤	٪٦٦.٥		
	جملة	٩٣٩٢	٩٥٧٥	١٨٩٦٧	٪١٠٠.٠		١.٩١
١٩٦٠	حضر	٥٠٢١	٤٨٤٣	٩٨٦٤	٪٣٨.٠		
	ريف	٨٠٤٧	٨٠٧٣	١٦١٢٠	٪٦٢.٠		
	جملة	١٣٠٦٨	١٢٩١٦	٢٥٩٨٤	٪١٠٠.٠		٢.٨٥
١٩٦٦	حضر	٦١٣٢	٥٩٠١	١٢٠٣٣	٪٤٠.٠		
	ريف	٩٠٤٤	٩٠٠٠	١٨٠٤٤	٪٦٠.٠		
	جملة	١٠١٣٦	١٤٩٠١	٢٥٠٣٧	٪١٠٠.٠		٢.٦٣
١٩٦٦	حضر	٨٢٢٨	٧٨٠٩	١٦٠٣٧	٪٤٣.٨		
	ريف	١٠٤٢٠	١٠١٧٠	٢٠٥٩٠	٪٥٦.٢		
	جملة	١٨٦٤٨	١٧٩٢٩	٣٦٥٧٧	٪١٠٠.٠		٢.١٨
١٩٨٦	حضر	١٠٨٧٨	١٠٢٩٦	٢١١٧٤	٪٤٣.٩		
	ريف	١٣٧٧٧	١٣٢٥٤	٢٧٠٣١	٪٥٦.١		
	جملة	٢٤٦٥٥	٢٣٥٠٠	٤٨٢٠٥	٪١٠٠.٠		٣.١٦

المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي للسنة ١٩٥٢ - ١٩٨٧ يناير ١٩٨٨.



من الضروري ملاحظة أن هناك تقديرات متباينة لعدد سكان مصر خلال القرن التاسع عشر، وتباين التقديرات بصورة كبيرة حول تعداد سكان مصر عام ١٨٨٢ حيث ورد في الجدول وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء أنه كان ٦,٧١٢ مليون نسمة بينما تصل تقديرات أخرى بالرقم إلى ما يزيد على ٧,٥ مليون نسمة، وجدير بالذكر أن ذلك التعداد تراكب مع الثورة العربية والاحتواء الانجليزى على مصر واحتلالها بعد مقاومة بطولية من الشعب والجيش وعلى رأسه عرابى.. ومن المؤكد أن تلك الأحداث وآثارها على سكان مصر كانت مصدراً لتباين التقديرات حول عدد السكان في ذلك العام.

كذلك فإن التقديرات مختلفة حول عدد سكان مصر عام ١٩٦٠ وهو التعداد التالى لتعداد ١٩٤٧، ولما بين التعدادين وقعت أحداث جسام في مصر بدءاً من حرب الفدائيين ضد الانجليز في القنال وسقوط الملكية وتأسيس الجمهورية عام ١٩٥٢ ثم العدوان الثلاثى من انجلترا وفرنسا وإسرائيل على مصر عام ١٩٥٦.. ومن المرجح أن تغير النظام الحاكم وتأثير بعض أحداث تلك الفترة على عدد السكان قد ساهم في تباين التقديرات حول عدد سكان مصر.

ومن الضروري ملاحظة أن الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء في مصر لم تحسب المهاجرين بصفة مؤقتة للعمل في الخارج ضمن عدد سكان مصر، إذا كان تقدير الجهاز لعدد المصريين في الخارج كان نحو ١,٤ مليون عام ١٩٧٦، ٢,٥ مليون عام ١٩٨٦ فإن عدد سكان مصر في العامين يزيد عن الأرقام الموجودة في الجدول ويصل بإضافة المهاجرين بصورة مؤقتة للعمل في الخارج إلى نحو ٢٨ مليون عام ١٩٧٦ و ٥٠,٧ مليون ١٩٨٦.

كذلك من الضروري ملاحظة أن متوسط معدل النمو السنوى البسيط للسكان محتسب في الجدول على أساس قسمة الزيادة في السكان خلال فترة معينة على عدد السكان في سنة بداية هذه الفترة ثم ضربها  $\times ١٠٠$  وقسمة الناتج على عدد سنوات الفترة، وهو مؤشر ليس دقيقاً تماماً، والأدق هو متوسط معدل النمو السنوى المركب، ويمكن الاعتماد في بيانات معدلات نمو السكان بدءاً من عام ١٩٥٢ على بيانات الجدول ٢- حيث أن متوسط النمو السنوى للسكان فيها متوسط معدل النمو السنوى المركب هو الأقرب.



شهد التعليم في مصر تطورات كبيرة خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٨٦، وقد تفاوتت التطورات التي طرأت على مستويات التعليم المختلفة في حجمها ونوعيتها، فقد زاد عدد المقيدون في المدارس الابتدائية كنسبة مئوية معن هم في المجموعة العمرية المقابلة للمدارس الابتدائية من ٦٦٪ عام ١٩٦٠ إلى ٧٥٪ عام ١٩٦٥ بما يعكس قفزة كبيرة كانت مواكبة للتطورات الكبيرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا التي كانت مصر تشهدها في تلك الفترة. وقد ظلت هذه النسبة في حالة جمود بعد ذلك بل وانخفضت إلى ٧٤٪ في عام ١٩٧٨، ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى إلى ٨٨٪ عام ١٩٨٣ وأخذت في التذبذب بعده عند مستوى أقل، وبلغت ٨٣,٣٪ عام ١٩٨٦. وكان معدل التزايد في تعليم الإناث أكبر من معدل التزايد في تعليم الذكور حيث ارتفعت نسبة الذكور المقيدون في المدارس الابتدائية كنسبة من المجموعة العمرية المقابلة من ٨٠٪ عام ١٩٦٠ إلى ٩٠,٩٪ عام ١٩٨٦ وبالمقابل ارتفعت النسبة للإناث من ٥٢٪ عام ١٩٦٠ إلى ٧٥,١٪ عام ١٩٨٦ ويعود ذلك للتطور الاجتماعي والضرورات الاقتصادية إضافة إلى أن التطور في تعليم الإناث كان منطلقا من مستوى متدنى فكانت نسب الزيادة فيه كبيرة نسبيا عن الذكور الذين حدث التطور في تعليمهم انطلاقا من مستوى أعلى كثيرا.

أما بالنسبة للتعليم الثانوي فقد ارتفع عدد المقيدون في المدارس الثانوية كنسبة من الفئة العمرية المقابلة ١٦٪ عام ١٩٦٠ إلى ٣٦٪ عام ١٩٦٥ إلى ٤٧٪ عام ١٩٧٨ إلى ٥٨٪ عام ١٩٨٤ إلى ٦٢٪ عام ١٩٨٥، أي أن النسبة تضاعفت أربع مرات خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٨٥ وأيضا كان معدل التزايد في استيعاب الإناث في التعليم الثانوي أكبر من الذكور.

أما بالنسبة للتعليم العالي فقد ارتفع عدد المقيدون فيه كنسبة من الفئة العمرية المقابلة من ٥٪ عام ١٩٦٠ إلى ٧٪ عام ١٩٦٥ إلى ١٤٪ عام ١٩٧٧ إلى ١٦٪ عام ١٩٨٣ إلى ٢١٪ عام ١٩٨٤ إلى ٣٣٪ عام ١٩٨٥.

وارتفعت نسبة المتعلمين من الكبار من ٣٦٪ عام ١٩٦٠ إلى ٤٤٪ عام ١٩٧٦ إلى ٥٠,٧٪ عام ١٩٨٦.

. تزايد العمر المتوقع عند المواليد المصريين بصورة مضطربة فبلغ ٥٩ عاماً للذكور عام ١٩٨٦ بعد أن كان العمر المتوقع لهم عند المواليد ٤٦ عاماً في ١٩٦٠ بزيادة نسبتها ٢٨,٣٪ خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٨٦، أما العمر المتوقع عند المواليد للإناث فبلغ ٦٣ عاماً في عام ١٩٨٦ بعد أن كان ٤٧ عاماً في عام ١٩٦٠ بزيادة نسبتها ٣٤,٠٪ ويصفى عامة ارتفع العمر المتوقع عند المواليد للمصريين (ذكور - إناث) من ٤٦,٥ عام في عام ١٩٦٠ إلى ٦١ عاماً في عام ١٩٨٦ بزيادة نسبتها ٢١,٢٪.

ويلاحظ أن العمر المتوقع عند المواليد للإناث أعلى من الذكور كما أنه يتزايد بنسبة أكبر من النسبة التي يتزايد بها العمر المتوقع للذكور.

وقد جاء تزايد العمر المتوقع عند المواليد للمصريين خلال الفترة المذكورة محصلة لتزايد عدد الأطباء والمرضات حيث أصبح نصيب كل طبيب من السكان حوالى ٦٧٠ فرداً عام ١٩٨١ بعد أن كان ٢٥٠ عام ١٩٦٠، كما أصبح نصيب كل ممرضة من السكان ٧٩٠ فرداً عام ١٩٨١ بعد أن كان ٢٧٣ عام ١٩٦٠.

كذلك تزايد نصيب الفرد في مصر من الإمداد اليومي من الأسعار الحرارية بما ساهم بدوره في رفع مستوى الصحة وزيادة العمر المتوقع عند المواليد للمصريين.

كذلك تظهر بيانات الجدول انخفاض معدل المواليد الأولى لكل ألف من السكان من ٤٤ عام ١٩٦٠ إلى ٣٤ عام ١٩٨٠ وانخفاض في معدل الولفيات الأولى لكل ألف من السكان أيضاً من ١٩ عام ١٩٦٠ إلى ١٠ عام ١٩٨٠ بما أفضى إلى انخفاض في معدل الخصوبة الكلى من ٦,٨ عام ١٩٦٠ إلى ٤,٦ عام ١٩٨٠.

كذلك تزايدت نسبة النساء المتزوجات في سن الحمل اللاتي يستخدمن من وسائل منع الحمل من ١٠٪ عام ١٩٦٥ إلى ٣٢٪ عام ١٩٧٩ كانعكاس لارتفاع مستوى الوعي الصحي وارتفاع مستوى المعيشة وانخفاض وفيات الأطفال بما قلل من فترات الحمل الضرورية للحصول على عدد معين من الأطفال.







جدول - ٣ -

توزيع السكان في المحافظات حسب النوع في مصر  
(تعداد ١٩٨٦) (١)

المحافظة	ذكور		إناث		جملة		نسبة الذكور %
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
القاهرة	٣٦٠٠٢٥٠	١٢.٦	٢٩٥٠٠٢٩٦	١٢.٥	٦٥٥٠٢٨٦	١٢.٦	١٠.٥
الاسكندرية	١٤٩٧٠٠٥	٦.١	١٤٢٠٠٢٢٢	٦.٠	٢٩١٧٢٢٧	٦.١	١٠.٥
بورسعيد	٢٠٦٠٥٨	٠.٨	١٩٣٧٣٥	٠.٨	٢٩٩٧٩٣	٠.٨	١٠.٦
السويس	١٦٩٩٦٢	٠.٧	١٥٦٨٥٨	٠.٧	٣٢٦٨٢٠	٠.٧	١٠.٨
الاسماعيلية	٢٧٨٧١٩	١.١	٢٦٥٧٠٤	١.١	٥٤٤٤٢٣	١.١	١٠.٥
الجيزة	١٦٥١٨٠٨	٦.٨	١٦٠٠١٦٠	٦.٨	٣٢٥١٩٦٨	٦.٨	١٠.٣
دمياط	٣٧٩٥٤٤	١.٥	٣٦١٧٢٠	١.٥	٧٤١٢٦٤	١.٥	١٠.٥
قنا	٩٠٤١٢٣	٣.٦	٨٩٥٩٩٦	٣.٨	١٨٠٠١٢٩	٣.٧	١٠.١
الغربية	١٤٥٣١٢١	٦	١٤١٧٨٢٩	٦.٠	٢٨٧٠١٦٠	٦.٠	١٠.٢
البحرية	١٧٨٤٨٨٤	٧.٣	١٧٦٤٥٨٦	٧.٣	٣٥٠٠٤٧٠	٧.٣	١٠.٤
الشرقية	١٧٥٤٥٨١	٧.١	١٦٦٥٥٣٨	٧.١	٣٤٢٠١١٩	٧.١	١٠.٥
القليوبية	١١٤٣٨٩٣	٤.٦	١٠٨٣٢٢٤	٤.٦	٢٢٢٧٠٨٧	٤.٦	١٠.٦
المنيا	١٢٠١٩٦٦	٥.٣	١٢١٢٣١٨	٥.١	٢٤١٤٢٨٤	٥.٢	١٠.٧
الفيوم	١١٠٥٥١٣	٧.٨	١٠٩٤٤٦١	٧.٦	٢٢٠٠٠٤٤	٧.٧	١٠.٦
بنى سويف	٨٠٠١٧٥٨	٣.٣	٧٤٢٢٨٨	٣.٢	١٥٤٠٠٤٧	٣.٢	١٠.٨
المنيا	٧٧٤٠٢٣	٣	٧٠٨٩٤٨	٣.٠	١٤٤٢٩٨١	٣.٠	١٠.٤
الفيوم	١٣٥٠٩٩١	٥.٦	١٢٩٧٠٥٢	٥.٥	٢٦٤٨٠٤٣	٥.٥	١٠.٤
أسوط	١١٤٣٧٧٩	٤.٦	١٠٧٥٧٥٥	٤.٦	٢٢٢٢٠٣٤	٤.٦	١٠.٧
سوهاج	١٢٤٤٦٦٩	٥.١	١٢٠٠٤٦٥	٥.١	٢٤٤٥١٣٤	٥.١	١٠.٤
قنا	١١٢٢٨٤١	٤.٢	١١١٣٧٦٦	٤.٧	٢٢٥٢٢٦٥	٤.٧	١٠.٢
أسيوط	٤٠١٥٩٨	١.٧	٣٩٩٨١٠	١.٧	٨٠١٤٠٨	١.٧	١٠.٠
البحر الأحمر	٤٠٤٩٧٩٨	٠.٢	٤٠٦٦٩٣	٠.٢	٨٠٤٩١	٠.٢	١٢.٢
الرياضي الجديد	٥٠٥٣٩٨١	٠.٢	٥٠٥٨٥٧	٠.٢	١١٢٢٨٢٨	٠.٢	١٠.٤
طريق	٥٠٥٣١٦٦	٠.٢	٧٧٤٠١	٠.٢	١١٠٠٥٧٧	٠.٢	١٠.٧
شمال سيناء	٥٠٥٨٤٩٩	٠.٤	٨٣٠١٦	٠.٤	١٧١٥٠٥	٠.٤	١٠.٧
جنوب سيناء	٥٠١٧٧٤٩	٠.١	١١٢٢٩	٠.١	٢٨٩٨٨	٠.١	١٥.٨
السكان داخل الجمهورية لينة	٢٤٦٥٥٢٧٧	١٠٠	٢٣٥٤٩٧٤٢	١٠٠	٤٨٢٠٤٢٤٩	١٠٠	١٠.٥
السكان خارج الجمهورية لينة							
الحد					٢,٢٥٠,٠٠٠		
الإجمالي					٥٠,٤٥٤,٢٤٩		

(١) من واقع التعدادات العامة للسكان والإحصاءات العامة ١٩٨٦.

٥ : الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٨٧ - ١٩٨٧ جمهورية مصر العربية بيني ١٩٨٨ ص ٢٠, ٢١.

جدول - ٤ -

توزيع السكان حسب المحافظات (حضر - ريف)  
(لعداد ١٩٨٦) (١)

المحافظة	حضر		ريف		جملة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
القاهرة	٦.٥٢٨٣٦	٢٨.٧	-	-	٦.٥٢٨٣٦	١٢.٦
الاسكندرية	٢٩١٧٣٢٧	١٣.٨	-	-	٢٩١٧٣٢٧	٦.١
برسيه	٣٩١٧٩٣	١.٩	-	-	٣٩١٧٩٣	٠.٨
السويس	٣٣٦٨٢٠	١.٥	-	-	٣٣٦٨٢٠	٠.٧
الاسماعيليه	٢٦٥٨٩٩	١.٣	٢٧٨٥٢٨	١.٠	٥٤٤٤٢٧	١.١
الجيزه	٧٦٦٦٠	٣.٦	٢٤٩.٩٠٨	٩.٢	٣٢٥٦٧٦٨	٦.٨
دمياط	١٨٧٠٥٣	٠.٩	٥٥٤٢١١	٢.١	٧٤١٣١٤	١.٥
كله الشيخ	٤١١١٣١	١.٩	١٢٨٩٠.٨	٥.١	١٨٠.١٣٩	٣.٧
الفيجه	١٣٩١٣١	٤.٣	١٩٣١٣٩٩	٧.١	٢٨٧.١٦٠	٦.٠
الدقهليه	٩١٦٣٦٥	٣.٤	٢٥٨٤.٧٥	٩.٦	٣٥٠.٤٧٠	٧.٢
الشرقيه	٧٢١٧٦٠	٢.١	٢٦٨٨٣٥٩	١٠.٠	٣٤٢.١١٩	٧.١
المنوفيه	٤٤٧٧.٣	٥.٢	١٧٧٩٣٨٤	٦.٦	٢٢٢٧.٨٧	٤.٩
القليوبيه	١.٩٩٤٢.٠	١٠.٠	١٤١٤٨٤٢	٥.٢	٢٥١٤٢٨٤	٥.٢
الجوفه	٢١٢٦٣٦٤	١.٧	١٥٧٣٦٠	٥.٨	٣٧٠.٠٥٤	٧.٧
المرسى	٣٥٨٧٧١٣	١.٧	١١٨٥٣٣٤	٤.٤	١٥٤٤.٤٧	٣.٢
بنى سويف	٣٦٢٣٣٦	١.٧	١.٨٠٧٥٠	٤.٠	١٤٤٢٩٨١	٣.٠
المنيا	٥٤٩٣٩٣	٢.٦	٢.٩٨٦٠	٧.٨	٣٦٤٨.٤٢	٥.٥
اسيوط	٦١٨٣٦٢	٢.٩	١٦.٤٦٧٢	٥.٩	٢٢٢٣.٣٤	٤.٦
سوهاج	٥٣٦٥٣٩	٢.٥	١٩١٨٥٩٥	٧.١	٢٤٥٥١٣٤	٥.١
قنا	٥٢٤٤٣٦٥	٢.٥	١٧٢٧٦٥٠	٦.٤	٢٢٥٢٣٦٥	٤.٧
أسوان	٣٢٠.٧٠	١.٥	٤٨١٣٣٨	١.٨	٨.١٤٠٨	١.٧
البحر الأحمر	٧٤.١٠	٠.٣	١٦٤٨١	٠.٦	٩.٤٩١	٠.٢
الوادى الجديد	٥.٤٤٣	٠.٢	٦٣٣٦٥	٠.٢	١١٣٨٣٨	٠.٢
مطروح	٨٢٤٣٧	٠.٤	٧٨١٣٠	٠.٣	١٦.٥٦٧	٠.٣
شمال سيناء	١.٠٥٥٨١	٠.٥	٦٥٩٢٤	٠.٣	١٧١٦.٥	٠.٤
جنوب سيناء	١٢٩١.٠	٠.١	١٦.٧٨	٠.١	٢٨٨٨٨	٠.١
السكان داخل الجمهورية لبلدة	٢١١٧٣٤٣٦	٪١٠٠	٣٧.٣٦٦١٣	٪١٠٠	٤٨٧.٤٢٤٩	٪١٠٠
السكان خارج الجمهورية لبلدة					٢٢٥.٠٠٠	
الإجمالي					٥.٤٥٤٢٤٩	

من واقع النتائج الأولية لتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٨٦.  
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٨٢ - ١٩٨٧ - جمهورية مصر العربية ١٩٨٨  
ص ١٨١.

جدول - ٥ -

المساحة المأهولة لكل محافظة والكثافة السكانية بها

(النتائج الأولية لتعداد ١٩٨٦)

المحافظة	المساحة للأهولة بالكم <sup>٢</sup>	الكثافة السكانية فرد / كم <sup>٢</sup>	المحافظة	المساحة للأهولة بالكم <sup>٢</sup>	الكثافة السكانية فرد / كم <sup>٢</sup>
القاهرة	٢١٤,٢٠	٤٨٢٥٩	الفي	٢٢٦١,٧٢	١٦٧١
المنوفية (١)	٣٦٧١,٣٦	١٠٨٩	أسيوط	١٥٥٢,٠٠	١٤٢٦
بورسعيد	٧٢,٠٧	٥٥٥٠	سوهاج	١٥٤٧,٢١	١٥٨٧
السويس (٢)	١٧٨٤٠,٤٢	١٨	قنا	١٥٥٠,٧٠	١٢١٧
دمياط	٥٨٩,١٧	١٢٥٨	أسيوط	١٧٨,٥٠	١١٨١
البحرية	٣٤٧٠,١٠	١٠٠٩	البحر الأحمر (٥)	٢٠٣٨٥,٠٠	٤٤
الشرقية	٤١٧٩,٥٥	٨١٨	الوادى الجديد (٥)	٣٧١٥٠٥,٠٠	٢٠
القليوبية	١٠٠١,٠٩	٢٥١١	مطروح (٥)	٢١٢١١٢,٠٠	٧٦
كفر الشيخ	٢٤٣٧,١٢	٥٢٤	شمال سيناء (٥)	٦٠٧١٤,٠٠	٢٠٢٠
الغربية	١١٤٢,٢١	١٤٧٨	جنوب سيناء (٥)		
الغربية	١٥٣٢,١٣	١٤٥٤	الجملة	٩٩٧٢٨,٤٠	٤٨,٢٠
البحيرة (٣)	١٠١٢٩,٤٩	٢٢٢	١/ تشمل مساحة قسم العاصرية. ٢/ تشمل مساحة قسم عتاقة. ٣/ تشمل مساحة وادي الطرون. ٤/ لا تشمل مساحة الواحات البحرية. ٥/ معظمها مناطق صحراوية.		
الإسماعيلية	١٤٤١,٥٩	٢٧٧			
الجيزة (٤)	١٠٥٨,٢٠	٢٤٩٦			
بنى سويف	١٣٣١,٦٥	١٠٩٢			
الفيوم	١٨٧٢,١٥	٨٤٥			

المصدر: جهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٥٢ - ١٩٨٧ جمهورية مصر العربية - يونيو

١٩٨٨ ص ٢٢، ٢٣.

جدول - ٦ -

متوسط حجم الأسرة ومتوسط عدد الأبناء بالقرية (التعداد ١٩٨٦)

المنطقة	عدد الأسر	عدد الأبناء	عدد الغرب	متوسط حجم الأسرة	متوسط عدد الأبناء بالقرية
الغربية	١٣٦١٥٧٨	٦٠٠٧٢٨٠	٤٠٠٤٤٢	٤,٤	١,٥
الاسكندرية	٦٤٣٦١٩	٢٨٩٦٤٥٩	١٥٨٨٣٦٢	٤,٥	١,٥
بورسعيد	٨٨١٧٦	٣٦٣٨٤١	١٨٦١٧٦	٤,٥	٢,١
السويس	٦٩٧٨١	٣٢٤٨٥٢	١٩٦٤٩١	٤,٧	١,٧
جملة محافظات البحيرة	٢,١٦٣,٢٢٩	٩٧٢٢٤٢٢	٦٣٤٨٣٧٢	٤,٥	١,٥
دمياط	١,٥٤٦,٢٢٢	٧٣٩,٨٤٦	٥٢٦,٢٤٧	٤,٨	١,٤
الشرقية	٧,٠٠٥,٨٩١	٢٨٩٢٣,٦	٢٥٤٤٧,٩٥	٥,٠	١,٤
الغربية	٦,٥٢٢,٦٨٨	٢٥,١١٤,٢٢٢	١٣,٣٤٣,٠٨	٥,٢	١,٢
القليوبية	٥,١٠٥,٦٧	٢٥,٠٧٧,٨٨	١٦,٧٧٦,٩	٤,٩	١,٦
كفر الشيخ	٣,٧٤٤,٤٢	١٧,٩٥٧,٤٩	١١,١٠٠,٥٧	٥,٥	١,٥
الغربية	٥,٧٩,٩٨٢	٢٨,٢٢٩,٨٠	١٩,٧٣٣,٩	٥,٠	١,٤
القليوبية	٤,٤٥٧,٣٨	٢٢,٢٢٠,٢٤	١٤,٤٤٩,١٤	٥,٠	١,٥
البحيرة	٥,٩٣,٦٥٧	٢٧,٥٠٧,٣٩	١٩,٧٧٨,٠	٥,٥	١,٧
الاسكندرية	١,١٠٠,٦٤	٥,٤١٢,٢٢	٣,٥٩٨,٩٩	٤,٩	١,٥
جملة محافظات الوجه البحري	٤٠,٩٩,١١٩	٢٠٨,٢٨,٧٩	١٤٢,٢٢,٠٨	٥,١	١,٥
الجيزة	٧٨٠,٣٥٥	٣,٦١,٢٨,٢٥	٢,٥٠١,٥٣٩	٤,٧	١,٥
بنى سويف	٤٨١,٥١٠	١,٢٨٨,١٩	١,٠٤٤,٦٧٧	٥,١	١,٤
الفيوم	٢٦٢,٠٦٠	١,٥٤٢,٢٥٨	١,٠٧٧,٥١٠	٥,٢	١,٤
المنيا	٥٤٢,٤٥٥	٢,٤١٠,٤٩	١,٩٨١,١٥٦	٤,٩	١,٣
السيوط	٤٣٢,٤٦٨	٢,٢٠٦,٤١٥	٤١٣,٧٣٢	٥,١	١,٦
سوهاج	٤٠٧,٧٦٨	٢,٤٨٨,٨٠	١,٤٧٥,١١٠	٥,٢	١,٧
قنا	٤٤٩,٠٣٢	٢,٤٥٣,٩٧	١,٢٩١,٦٢٢	٥,٠	١,٧
أسوان	١,٥٥٧,٥٢	٧,٧٣٦,٩	٥,٠٥٤,٧٧	٥,١	١,٦
جملة محافظات الوجه القبلي	٢٣,٩٤,٠١	١١٩,٩١,١٢	١١٢,٤٦,٨٤	٥,٠	١,٥
البحر الأحمر	١٧٦,٥١	٨٤,٩١٦	٥٢,٣٦٥	٤,٨	١,٦
الوادى الجديد	١٧٧,٠	١١١,٤٤٢	٩٤,٨٢٠	٦,٢	١,٢
شمال سيناء	٣٧١,٧٢	١,٥٧٦,١٩	٨٢٥,٣٦	٥,٨	١,٩
شمال سيناء	٣١١,٧١١	١,٦٩١,٤٨	٧٣٥,٥٧	٥,٢	٢,٢
جنوب سيناء	٥٦,٨٥	٢٤٩,٤	١٢٥,٥٦	٤,٤	٢,٩
جملة محافظات الجنوب	٩٩,٩٧٩	٥١٧,٧٣٦	٢٢٠,٩٢٢	٥,٨	١,٧
الإجمالي	٩٧٢,٢٧٢,٨	٤٧,٩٨,٢٥٧	٢٢,٢٢,١٩٨	٤,٩	١,٥

من واقع النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان وأنشأت لعام ١٩٨٦. ١٩٨٨  
 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٥٢ - ١٩٨٧ جمهورية مصر العربية برؤس  
 ١٩٨٨ ص. ١٤.

جدول - ٧ -

توزيع اسكاني حسب فئات السن والنوع

تعداد ١٩٦٠

جمهورية السودان						السن
٪	الجملة	٪	إناث	٪	ذكور	
٢.٩	٧٥٢٥٦٢	٢.٩	٣٦٩٢.٣	٢.٩	٣٨٣٣٦٠	أقل من ٥
١٣.٠	٢٣٧٩٥٥٨	١٢.٨	١٦٥١٤٥٨	١٣.٢	١٧٢٨١٠٠	٥ - ٩
١٤.٦	٣٧٩٩٠٠٢	١٤.١	١٨٢٧٠٧٦	١٥.١	١٩٧٩٩٣٧	١٠ - ١٤
١٢.٢	٣١٧٨٦٢٤	١١.٨	١٥٢٧٢.٣	١٢.٦	١٦٥١٤٢٩	١٥ - ١٩
٨.٣	٢١٥٤٤٣٥	٨.١	١٠٤٠٢٨٦	٨.٥	١١١٤١٤٩	٢٠ - ٢٤
٦.٩	١٢٩٥٣٤٨	٦.٨	٨٧٤٢٢٨	٧.٠	٩٢١١٢.٠	٢٥ - ٢٩
٧.٤	١٩١٤٠٧٥	٨.٢	١٠٥٤٢٦٩	٦.٦	٨٥٩٨٠.٦	٣٠ - ٣٤
٦.٤	١٦٥٠٩٦٨	٦.٥	٨٤٤١١١	٦.٢	٨٠٦٨٥٧	٣٥ - ٣٩
٦.٦	١٧٢٦٩٢٥	٦.٨	٨٧٩١٧٨	٦.٥	٨٤٧٤٤٧	٤٠ - ٤٤
٤.٩	١٢٧٤٨٧٧	٤.٨	٦١٤٢١١	٥.١	٦٦٠٦٦٦	٤٥ - ٤٩
٤.٤	١١٤٤٣٠٨	٤.٥	٥٧٧١٤٥	٤.٣	٥٦٧١٦٣	٥٠ - ٥٤
٣.٨	٩٩٧٣٧٣	٣.٩	٥٠٣٥٧٤	٣.٨	٤٩٣٧٩٩	٥٥ - ٥٩
٢.٥	٦٣٨٣١١	٢.٤	٣٩٥٣٧٥	٢.٥	٣٢٢٩٣٦	٦٠ - ٦٤
٢.٦	٦٧٤٦٦١	٢.٧	٣٥٣٨٦٥	٢.٥	٣٢٠٧٩٦	٦٥ - ٦٩
١.٣	٢٣٣٣٦١	١.٣	١٦٩٤٨٥	١.٣	١٦٣٨٨٦	٧٠ - ٧٤
١.٢	٢٠١٢٩٢	١.٣	١٦٧٧٦١	١.٠	١٣٢٥٣١	٧٥ - ٧٩
١.٠	٢٦٨٠١٨	١.١	١٤٧١٥٢	٠.٩	١٢٠٨٦٦	+ ٨٠
٠.٠	٧٠١	٠.٠	٥٠٩	٠.٠	١٩٢	غير مبيّن
١٠٠	٢٥٩٨٤١٠١	١٠٠	١٢٩١٦٠٨٩	١٠٠	١٣٠٦٨٠١٢	الجملة

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٥٧ - ١٩٨٧ - جمهورية مصر العربية يونيو

١٩٨٨ ص ٣٦.

جدول - ٨ -

توزيع السكان حسب فئات العمر والنوع في مصر  
تعداد ١٩٧٦

جماعة السكان						العمر
الذكور	النساء	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	
٣٥١٨٢٩	٣٤٦١٠٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	أقل من سنة
٢١٩٩٤٣٦	٢١٤٧٧٩٦	١١,٨	١١,٩	١١,٩	١١,٩	١ - ٤
٢٤٢١٨١٣	٢٢٥٩٨٨٩	١٣,٠	١٢,٦	١٢,٨	١٢,٨	٥ - ٩
٢٥٨١٩٧٩	٢٣٢٣٥٤٤	١٣,٨	١٢,٩	١٢,٨	١٢,٨	١٠ - ١٤
٢١٤١٨٥٤	١٨٤٩٩٥٢	١١,٥	١٠,٣	١٠,٩	١٠,٩	١٥ - ١٩
١٥٢٢٢٧٩	١٥٦١٦٩٨	٨,٢	٨,٧	٨,٤	٨,٤	٢٠ - ٢٤
١٣٢١٦٦٥	١٣٦٢٩١٦	٧,١	٧,٦	٧,٣	٧,٣	٢٥ - ٢٩
١٠٣٦٤٨٠	١٠٩٢١٧٣	٥,٩	٦,١	٥,٨	٥,٨	٣٠ - ٣٤
١٠٢٤٧٨٢	١٠٣٠٠٩٠	٥,٥	٥,٧	٥,٦	٥,٦	٣٥ - ٣٩
٩٣٥٧٨٧	٩٤٦٩٠٤	٥,٠	٥,٣	٥,١	٥,١	٤٠ - ٤٤
٧٨١٥٢١	٧٣٨٢٠٣	٤,٢	٤,١	٤,٢	٤,٢	٤٥ - ٤٩
٧١٩١٨٥	٧٤١٩١٤	٣,٩	٤,١	٤,٠	٤,٠	٥٠ - ٥٤
٤٨١١٩٧	٤١٢٠٩٣	٣,٦	٢,٣	٢,٤	٢,٤	٥٥ - ٥٩
٤٧٩٩٤٣	٤٩٠٣٧٩	٢,٦	٢,٧	٢,٦	٢,٦	٦٠ - ٦٤
٣٦٨٧٧٧	٢٤٢٤٠٤	١,٤	١,٣	١,٤	١,٤	٦٥ - ٦٩
٢٠٢٤٢٢	٢٣٤٩٠٩	١,١	١,٣	١,٢	١,٢	٧٠ - ٧٤
١٦٧٩٦٢	١٩٤٧٦٩	٠,٩	١,١	١,٠	١,٠	٧٥ - ٧٩
٢٥٧٨	٣١٧٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	غير محدد
١٨٩٤٤٧٢٨٩	١٧٩٧٨٩١٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	إجمالي

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي المصري ١٩٥٢ - ١٩٨٧ - جمهورية مصر العربية - بيروت ١٩٨٨ ص ٢٦.

جدول - ٩ -

توزيع السكان حسب ثلث السن والنوع (تعداد ١٩٨٦)<sup>(١)</sup> في مصر

جماعة السكان						فئات السن
نسبة	ذكور	نسبة	إناث	نسبة	إناث	
١٩	٤٧٢٤٢٦	١٩	٤٥٣٣٠٠٢	١٩	٩٢٥٦٥٢٨	أقل من ٦ سنوات
١٥	٣٧٣٩٢٩٣	١٥	٣٤٦٩٤٦٨	١٥	٧٢٠٨٧٣١	٦ إلى ١٢ سنة
١٢	١٥٥٠٢١٢٧	١٢	١٤٨٥٦٤٩٨	١٢	٣٠٣٥٩٦٢٥	١٢ إلى ١٥ سنة
٦٥	٦٨٩٣٨١	٦٥	٦٩٠٧٨٤	٦٥	١٣٨٠١٦٥	١٥ سنة فأكثر
الإجمالي	٢٤٦٥٥٢٩٧	١٠٠	٢٣٥٤٩٧٥٢	١٠٠	٤٨٢٠٥٠٤٩	١٠٠

(١) من واقع النتائج الأولية لتعداد العام للسكان والإسكان والانشآت لعام ١٩٨٦.  
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٥٢ - ١٩٨٧ - جمهورية مصر العربية - يونيو ١٩٨٨ ص ٣٦.

جدول - ١٠ -

توزيع السكان بالنسبة للحالة الزوجية في هنر الزيف الجمهورية (تعداد ١٩٨٦)<sup>(٢)</sup>

حضر		ريف		جماعة		الحالة الزوجية
نسبة	ذكور	نسبة	إناث	نسبة	إناث	
٢٢.١١٩١	١٥.٢٣١٦	١٩.٥٥٧٦٣	١١٧٢١٥٨	٤١٥٦٩٥٤	٢٦٧٤٤٧٤	لم يتزوج أبداً
٣٧٩٥٦٢١	٣٧٩٥٢٣٤	٤٥٩٤٤٣٥	٤٨٩٤٧٩١	٨٣٩٠٠٥٦	٨٦٩٠٠٢٥	متزوج
١٠.١٢٣٢	١٠.٣٠٠٤	٤٩٢٤٥	٥٢٢٥٢	١٥.٤٧٧	١٥٥٢٥٦	عقد قران
١٣٤٥.٨	٧٦٧١١٢	١٢٣٥.٦	١١٢٢٤٥٠	٢٥٨٠١٤	١٨٨٥٥٦٢	مطلق / أرمل
٦٢٢٤٥٢	٦١٦٣٦٦	٦٧٢٢٩٤٩	٧٢٤١٦٥١	١٢٩٥٥٥.١	١٣٤.٥٣٦٧	الإجمالي
التوزيع النسبي للحالة الزوجية						
٣٥.٣	٢٤.٤	٢٩.١	١٦.٢	٣٢.١	٢٠.٠	لم يتزوج أبداً
٦٠.٩	٦١.٦	٦٨.٤	٦٧.٦	٦٤.٨	٦٤.٨	متزوج
١.٦	١.٧	٠.٧	٠.٧	١.١	١.٢	عقد قران
٢.٢	١٢.٣	١.٨	١٥.٥	٢.٠	١٤.٠	مطلق / أرمل
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	النسبة

(١) السكان في سن الزواج (الذكور ١٨ سنة فأكثر والإناث ١٦ سنة فأكثر).

(٢) من واقع النتائج الأولية لتعداد السكان والإسكان لعام ١٩٨٦.



جدول - ١١ -

توزيع السكان حسب الحالة التعليمية والنوع<sup>(١)</sup> (تعداد ١٩٨٦)<sup>(٢)</sup>

الحالة التعليمية	ذكور	إناث	جملة
أمي	٦٨٠٣١٦٩	١٠٣٥٧٤٥٥	١٧١٦٠٦٢٤
يقراً ويكتب	٥٤٧٨٦٧٧	٣٠١٤٣٦٩	٨٤٩٢٩٤٦
مؤهل أقل من الجامعي	٤٦٧٢٥٢٨	٢٩٢٥٨٨٢	٧٥٩٨٤١٠
مؤهل جامعي فقلبي	١٠٥١٨٧٩	٤٦٩٥٣٦	١٥٢١٤١٥
الإجمالي	١٨٠٠٦٢٥٣	١٦٧٦٧١٤٢	٣٤٧٧٣٣٩٥
التوزيع النسبي			
أمي	٣٧,٨	٦١,٨	٤٩,٤
يقراً ويكتب	٣٠,٤	١٨,٠	٢٤,٤
مؤهل أقل من الجامعي	٢٦,٠	١٧,٤	٢١,٨
مؤهل جامعي فقلبي	٥,٨	٢,٨	٤,٤
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(١) الأفراد ١٠ سنوات فكثر.

(٢) من واقع النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٨٦.



تزايدت نسبة سكان الحضر من إجمالي سكان مصر بصورة مضطردة فارتفعت من ٢٥٪ عام ١٩٢٧ إلى ٤٦٪ عام ١٩٨٥ الذي انخفضت بعده نسبة سكان الحضر من إجمالي سكان مصر إلى ٤٣,٩٪ عام ١٩٨٦. ويالنظر للجدول نجد أن الوزن النسبي لسكان الحضر من إجمالي سكان مصر تزايد بمعدلات سريعة نسبياً حتى عام ١٩٦٦ ثم تزايد بمعدلات أقل نسبياً حتى عام ١٩٧٦ الذي بدأ بتزايد بطيء ثم واصل إلى حد انخفاض في عام ١٩٨٦، ويمكن تفسير التزايد السريع حتى عام ١٩٦٦ بتزايد حجم النشاط الاقتصادي في المدن بالذات النشاط الصناعي الذي جذب جانباً من الريفيين بحيث ساهموا -بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية في سكان الحضر- في زيادة الوزن النسبي للحضر، أما في الفترة من ٦٦ - ١٩٧٦ فقد شهدت معدل نمو المئتين ٦٧، ١٩٧٣ أما منذ عام ١٩٧٦، وحتى عام ١٩٨٢ والتي ارتفع فيها الوزن النسبي لسكان الحضر من ٤٤,١٪ إلى ٤٥٪ من سكان مصر، فقد شهدت معدلات مرتفعة نسبياً للنمو الاقتصادي. وشهد الريف المصري حركة طرد كبير لأن كانوا في حالة بطالة مقنعة لكن جانباً منهم فقط هو الذي توجه إلى حضر جمهورية مصر العربية، أما الجانب الأكبر فقد توجه للعمل في الاقطار العربية النفطية التي كانت تشهد في تلك الفترة أوج ازدهارها النفطي مما جعل معدلات الطرد الكبيرة من ريف مصر لا يقابلها زيادة مماثلة في الوزن النسبي لسكان الحضر، ومع انخفاض أسعار النفط وبدء انخفاض الطلب الخارجي على خدمات العمالة المصرية بدأ تيار الخروج من مصر يتناقص تدريجياً بصفة خاصة من العمالة الريفية غير الماهرة وكان الريفيون يهبطون للريف الذي أصبح في مصر أشبه بمدن صغيرة لأنه من النادر أن تجد في مصر قرية تقل عن خمسة آلاف نسمة أو لانتشار الخدمات الحضرية من كهرباء ومياه نظيفة ومدارس ومستشفيات... إلخ في الريف المصري وهو ما أدى لارتفاع الوزن النسبي لسكان الريف عام ١٩٨٦ إلى ٥٥,٦٪ من سكان مصر وانخفاض الوزن النسبي لسكان الحضر إلى ٤٣,٩٪.

جدول - ١٢ -  
التعليم في مصر

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٦٥	١٩٦٠	السنة
%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	عدد القديسين في المدارس كنسية مطرية من مجموعة مطرية
٨٣.٣	٨٥	٨٤	٨٨		٧٤			٧٥	٦٦	الإجمالي
٩٩	٩٤	٩٤	١٠١		٨٨			٩٠	٨٠	ذكور
٧٥.١	٧٩	٧٢	٧٩		٥٨			٦٠	٥٢	إناث
	٦٧	٥٨	٥٨		٤٧			٣٦	١٦	الإجمالي
	٧٣	٧٠						٣٧		ذكور
	٥٢	٤٦						١٥		إناث
	٢٢	٢١	١٦			١٤		٧	٥	(الإجمالي)
٥٠.٧							٤٤		٢٩	نسبة المتعلمين من الكبار
٦٢.٢										ذكور
٣٩.٢										إناث

المصدر : السنويات حتى ١٩٨٥ هي : البنك الدولي - تقرير عن العالم أرقام مختلفة ١٩٨١ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ .  
المصدر لعام ١٩٨٦ هو : جمعت وحسبت بمعرفة الأبحاث من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي  
١٩٥٢ - ١٩٨٧ - جمهورية مصر العربية - يناير ١٩٨٨ .

جدول - ١٤ -

تطور خريجي المدارس الفنية والمعاهد الفنية والجامعات

العدد بالآلاف الواحد

٨٧/٨٦	٨٦/٨٥	٨٥/٨٤	٨٤/٨٣	٨٣/٨٢	٩٢/٨١	السترات	نوع المخرجين
١١١٦٧٩	١١٩٩٧٨	١١١٦٤٨	١٣٥٨١٨	١٢٥٥٥٨	١١١١٦٩	جسلة	ثانوي تجاري
٤٢٩٧٥	٤٥٦٩٨	٤٥٨١١	٥٧٧١١	٥٣٩٢٣	٥٠٩٣٩	بازن	
٧٩٠٠٤	٧٣٩٨٠	٦٥٨٣٧	٧٨١٠٧	٧١٦٣٥	٦٠٢٣٠	بنات	
٧٦٧١٠	٦٦٥٩٦	٦٣٧١١	٦٤٧٠٨	٥٧٣٦٧	٥٠٤٩٨	جسلة	ثانوي صناعي
٦٤٥٢٣	٥٧٠١١	٥٥٧١٧	٥٦٨١٧	٥٠٢٨٤	٤٤٤٥٥	بازن	
١٢١٧٨	٩٥٨٥	٧٩٩٤	٧٨٩١	٧٠٨٣	٦٠٤٢	بنات	
٣٠٢٨٣	٢٤٥٣١	٢٢١٨١	٢٦٧٠٠	٢٣١١٠	١٧٩١٨	جسلة	ثانوي زراعي
٢٥٠٨٦	٢٠٠٨٦	١٨٦٢١	٢٢٥٦٣	١٩٨٩٧	١٥٧٩٥	بازن	
٥١١٧	٣٦٤٥	٣٥٦٠	٤١٣٧	٣٢١٣	٢١٢٣	بنات	
٢٤٤١٧	١٧٩٨٨	١٧٧٥٦	١٥٤٢٦	١٠٠٨٦	٩٦٠٠	جسلة	معلمين ومعلمات
١٢٠٨٥	٨٥٣٦	٩٠١٧	٨١٦٥	٥٥٣٣	٥٢٢٨	بازن	
١٢٣٣٢	١٤٥٧	٨٧٣٦	٧٢٩٤	٥٣٢٧	٤٣٧٢	بنات	
١١٥٠٥٦	١١٩٢١٦	١١٥٧٤٤	١٠٦٦٢٢	٩٣٦٠	٨٦٨٣٩	جسلة	خريجي الجامعات عسريا
٧٥١٥٢	٧٨١٤١	٧١٣٦٩	٦٩٣٣٥	٦١٧٣٦	٥٨٨٦٣	بازن	
٣٩٦٠٤	٤٠٥٧٥	٣٩٢٧٥	٣٧٢٨٧	٣١٩٣١	٢٧٩٦٨	بنات	
٨٥٧٦٩	٨٨٧٨٧	٨١٣١٠	٧٦٦٥١	٦٢٨٢٢	٥٦٧٢٣	جسلة	خريجي الكليات النظرية
٥٤٣٣٣	٥٧٣٠١	٥١٠٨٣	٤٧٧٥٠	٣٩٢٠٦	٣٦٢٠١	بازن	
٣١٤٣٦	٣١٤٨٦	٣٠٢٢٧	٢٨٩٠١	٢٣٦١٦	٢٠٤٢٢	بنات	
٢٩٢٨٧	٣٠٤٢٩	٢٤٤٣٥	٢٩٩٧١	٣٠٨٣٣	٣٠١١٣	جسلة	خريجي الكليات التطبيقية
٢٠٨١١٩	٢١٢٤٠	٢٥٢٨٧	٢١٧٥١	٢٢٦٩٢	٢٢٧١٦	بازن	
٨٤٦٨	٩٠٠٩٩	٩١٤٨	٨٢٢٠	٨١٤٦	٧٣٩٧	بنات	
٢٢٥٤٣	٢٢٩٩٣	٢٠٢٩٣	١٨٨٩٤	١٧٠٢٧	١٦٨٣٦	جسلة	خريجي المعاهد الفنية
٢٢١٥٢	١٧٧٣٦	١٢٠٤٦	١٢٦٠٨	١١٢١٢	١١١٢١	بازن	
١٠٣٨٠	٩٢٧٧	٧٢٤٧	٦٢٨٦	٥٨١٥	٥٧١٥	بنات	
٢٢٧٩٠	٢١٣٥٧	١٦٣٦٨	١٤٩١٥	١٢٥٥٩	١٢٨٣٨	جسلة	مجموعة خريجي المعاهد التجارية
١٣٨٩٠	١٣٧٢١	١٤٥٤	٨٨٤٠	٧٠٩٨	٧٤٦٨	بازن	
٨٩٠٠	٨٦٣٦	٦١١٤	٦٠٧٥	٥٤٦١	٥٣٢٠	بنات	
٩٧٥٣	٥٦٣٦	٣٩٢٥	٣٩٧٩	٤٤٦٨	٣٩١٨	جسلة	خريجي المعاهد الفنية الصناعية
٨٢٢٣	٥٠٠٤	٣٥٩٢	٣٧٦٨	٤١١٤	٣٦٥٣	بازن	
١٤٩٠	٦٣١	٣٣٣	٢١١	٣٥٤	٣٤٥	بنات	

المصدر: جمعت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي للسنتي ١٩٩٢ - ١٩٨٧ يوليو ١٩٨٨.

جدول - ١٥ -  
القوي العاملة في مصر

السنة	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٦٠	١٩٧٣	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠
النسبة المئوية للذكور في سن العمل ١٥ - ٦٤ سنة	%٥٥	%٥٤	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٥	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧
النسبة المئوية للذكور في الزراعة	%٥٨	%٥٥	%٥٠	%٤٩	%٥٧	%٥٧	%٥٥	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧
النسبة المئوية للذكور في الصناعة	%١٧	%١٤	%١٩	%٢٠	%٢١	%٢٤	%٢٠	%٢١	%٢١	%٢١	%٢١	%٢١	%٢١	%٢١	%٢١	%٢١	%٢١	%٢١	%٢١
النسبة المئوية للذكور في الخدمات	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠
النسبة المئوية للنساء في العمل ١٥ - ٦٤ سنة	%٥٥	%٥٤	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٥	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧
النسبة المئوية للنساء في الزراعة	%٥٨	%٥٥	%٥٠	%٤٩	%٥٧	%٥٧	%٥٥	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧	%٥٧
النسبة المئوية للنساء في الصناعة	%١٧	%١٤	%١٩	%٢٠	%٢١	%٢٤	%٢٠	%٢١	%٢١	%٢١	%٢١	%٢١	%٢١	%٢١	%٢١	%٢١	%٢١	%٢١	%٢١
النسبة المئوية للنساء في الخدمات	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٣٠

المصدر : البنك الدولي و تقريره عن التنمية في العالم ١٩٨٤ و إحصاء مختلفة .

جدول - ١٦ -

قوة العمل حسب النوع (مختل - ريف) ونسبة العمالة والبطالة حسب النوع

في تعداد ١٩٨٦

نسبة البطالة	نسبة من يعملون في العمل	النوع حسب				العدد			إجمالي قوة العمل
		جملته %	ريف %	حضر %	%	جملته	ريف	حضر	
		١٠٠	٥٥,٨	٤٤,٢	١٠٠	٤١٦٥٤٠	٥٨٠٧٥٧	٤٦٠٨٩٧	مطلون ذكور
		١٠٠	٣٠,٥	٦٩,٥	١٠٠	١٧٤٩٧٢١	٢٨١٥٣٢	٨٦٨١٨٩	إناث
		١٠٠	٥٢,١	٤٦,٩	١٠٠	١١٦٦١٢١١	١١٨٩١٠٢	٥٤٧٧١٥٩	جملته
		١٠٠	٥١,٥	٤٨,٥	١٠٠	١١٥٨٨٠١	٥٩٦٣٩٧	٥٦٢٤٠٤	مطلون ذكور
		١٠٠	٤٥,٥	٥٤,٥	١٠٠	٨٥٢٥٥٦	٢٨٨٢٢١	٤٦٤٣٣٥	إناث
		١٠٠	٤٩	٥١	١٠٠	٢٠١١٣٥٧	٩٨٤٦١٨	١٠٢٦٧٣٩	جملته
%١٠	٩٠	١٠٠	٥٥,١	٤٤,٧	١٠٠	١١٥٧٥٢٤١	٦٤٠٣٩٦٧	٥١٧١٣٧٤	ذكور
%٤٠,٥	٥٩,٥	١٠٠	٣١,٦	٦٨,٤	١٠٠	٢٧٠٢٢٧٧	٣٦٩٧٥٣	١٣٢٢٥٢٤	إناث
%١٤,٧	٨٥,٣	١٠٠	٥٢,٤	٤٧,٦	١٠٠	١٣٦٧٧١١٨	٧١٧٣٧٢٠	٦٥٠٣٨١٨	جملته

المصدر: جنت رسميت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - المكتب الإحصائي المركزي - ١٩٥٢ - ١٩٨٧ جمهورية مصر

الهيئة العامة للإحصاء - ١٩٨٨

جدول - ١٧ -

مشاركة الماكور والآلات في النشاط الاقتصادي خلال الثمانينيات

١٩٨٠ - ١٩٨٦	
%٢٧	معدل المشاركة الإجمالية في النشاط الاقتصادي بالنسبة لكل السكان
%٤٩	معدل المشاركة الإجمالية في النشاط الاقتصادي بالنسبة للذكور
%٥	معدل المشاركة الإجمالية في النشاط الاقتصادي بالنسبة للإناث
%٩	نسبة الإناث من القوى العاملة

المصدر: التقرير الاقتصادي الرسمي المرحل يونيو ١٩٨٨ - ٥



جدول - ١٨ -  
المواد في التسمية

السنة ٢٠٠٠						
١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٦٥	معد إزونات لكل ١٠٠ من الكافور (١)
	٩٩				٩٩	معد إزونات لكل ١٠٠ من الكافور حتى سن ٤ سنوات (١)
	٩٩				٩٩	المسحوق عند المولد إزونات (١) (سحق)
٦٣					٥٠	المسحوق عند المولد الكافور (١)
٥٩					٤٨	نسبة الكافور في حبيبات الكافور عند المولد (١)
		٢٢٤				نسبة الكافور لكل ١٠٠ من الكافور (١)
			٥٠٠			نسبة الكافور لكل ١٠٠ من الكافور (١)
					١٧٢	نسبة الكافور لكل ١٠٠ من الكافور (١)

السنة ٢٠٠٠							
٨٨/٨٧	٨٧/٨٦	٨٦/٨٥	٨٥/٨٤	٨٣/٨٢	٨٢/٨١	١٩٦٥	معد إزونات مقابل ١٠٠ من الكافور في الكافور الإجمالي المسحوق (١)
٧٨	٧٧	٧٥	٧٣	٧١	٦٩	٦٤	معد إزونات مقابل ١٠٠ من الكافور في الكافور الإجمالي المسحوق (١)
٧٠	٦٨	٦٩	٦٥	٦٤	٦٣		معد إزونات مقابل ١٠٠ من الكافور في الكافور الإجمالي المسحوق (١)
٦٢	٦٠	٥٩	٥٩	٥٩	٥٨	٤٥	معد إزونات مقابل ١٠٠ من الكافور في الكافور الإجمالي المسحوق (١)
٦٧	٦٧	٦٥	٦٣	٦٣	٦١		معد إزونات مقابل ١٠٠ من الكافور في الكافور الإجمالي المسحوق (١)
٥٠	٤٨	٤٩	٤٦	٤٥	٤٧		معد إزونات مقابل ١٠٠ من الكافور في الكافور الإجمالي المسحوق (١)
٤١	٤٢	٥٠	٤٥	٤٤	٤٤		معد إزونات مقابل ١٠٠ من الكافور في الكافور الإجمالي المسحوق (١)

المصدر: قاعدة التسمية، مواد الكافور، مادة الكافور في الكافور الإجمالي، ١٩٨٨ - ١٩٨٠

جدول - ١٩ -

١- استخدام وسائل منع الحمل والحاجة غير المشبعة منها

نسبة مئوية للنساء المتزوجات في الوقت الراهن والبالغت من العمر ١٥ - ٤٩ سنة.

السنة	التعقيم	أقراص ووسائل تؤخذ بالحقن	لي الرجم	عزل طبي للرجال ووسائل مهبالية أخرى	إجمالي	النسبة المئوية للذين لا يريدون منعاً من الأطفال	الحاجة غير المشبعة لوسائل منع الحمل
١٩٨٠	١	١٧	٤	١	١	٢٤	٥٨
						التقدير الأدنى ١٢	التقدير الأعلى ٢٢

المصدر : البنك الدولي « تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ » ملحق بيانات السكان .

٢ العوامل المؤثرة على الخصوبة

السنة	بين النساء اللاتي في سن الحمل تزوجن ذات مرة	النسبة المئوية للنساء من ١٥-١٩ سنة اللاتي تزوجن ذات مرة	معدل مدة الرضاعة من الثدي (شهور)	معدل الخصوبة الإجمالي بين النساء
١٩٨٠	العدد المتوسط للأطفال الأحياء ٣,١	٢٢	١٩	اللاتي لم يلتحن بالممارس ..
	حجم الأسرة المتوسط ٤,١			اللاتي التحن بالممارس ٧ سنوات فأكثر ..

جدول - ٢٠ -

سياسة تنظيم الأسرة في مصر

دعم تنظيم الأسرة				
أسباب ديموغرافية وغيرها	أسباب تتعلق بالصحة	لا دعم	السنة الرسمية لبدء برامج تنظيم الأسرة ١٩٦٥	الرقم القياسي لتنظيم الأسرة
x	وطوق الإنسان قصب			١٩٧٢ طن
				١٩٨٢ طن

طن = شعير

المصدر : البنك الدولي « تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ » ملحق بيانات السكان .

جدول - ٢١ -

المزلة في مصر

نسبة القراءة والكتابة لدى الذكور البالغين إلى معرفة القراءة والكتابة لدى الإناث البالغين		العمر الوسيط عند الزواج ١٩٧٧		النسبة المئوية لسكان الحضر الذين يزاولون نشاطا اقتصاديا في المجموعة العمرية ١٠ - ٦٤ / ١٩٧٨	
العدد المعتمد بالمدراس الثانوية كسبة مئوية من المجموعة العمرية ١٩٨١		النسبة المئوية للمجموعة العمرية ١٥-٤٩ سنة الذين التحقوا ذات مرة بالمدراس الابتدائية عام ١٩٨٠		النسبة المئوية للمجموعة العمرية ١٥-٤٩ سنة الذين التحقوا ذات مرة بالمدراس الابتدائية عام ١٩٨٠	
١٩٨٠	١٠٢	ذكور	٦٤	إناث	٣٩
٨٤	٥٥	٢٧	١٢	ذكور	..
..	..	..	..	إناث	..

المصدر: البنك الدولي و تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤، ملحق ببيانات السكان.

جدول - ٢٢ -

توزيع السكان في مصر

السنة	نسبة الإعالة	الأرقام التقريبية للأحجام النسبية للمجموعات العمرية في ١٩٨٠ = ١٠٠		
		الأعمار من ١٤ - ٦٤	الأعمار من ١٥ - ٦٤	الإعمار من ٦٥ فما فوقها
١٩٦٠	٪٨٢	٦٥	٥٩	٥٤
١٩٨٠	٪٣٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٠٠٠	٪٦٢	١٢٠	١٦٦	٢٠٢

المصدر: البنك الدولي و تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤، ملحق ببيانات السكان.

رقم الإيداع ، 2005 / 11064  
الترقيم الدولي ، X-9686-01-977 I.S.B.N.:





دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة 24 شارع شروت - كازابلانكا - المملكة المغربية

تلف: 002023900130 (مطبعة مصر العربية)





إن القراءة كانت ولا تزال وسوف  
تبقى، سيدة مصادر المعرفة،  
ومبعث الإلهام والرؤية الواضحة ..  
وعلى الرغم من ظهور مصادر  
حديثة للمعرفة، وبرغم جاذبيتها  
ومنافستها القوية للقراءة، فإنني  
مؤمنة بأن الكلمة المكتوبة تظل هي  
مفتاح التنمية البشرية، والأسلوب  
الأمثل للتعلم، فهي وعاء القيم  
وحافظة التراث، وحاملة المبادئ  
الكبرى في تاريخ الجنس البشرى كله.

سوزله مبارك

Bibliotheca Alexandrina



0541660

